دور المؤسسات الرياضية والشبابية

فـــــى

مواجهـــة الإدمـــان

دكتور

مسعد سيد عويس

المراجعة اللغوية وتصميم الغلاف

والإخراج الفنى

الدكتور حافظ شمس الدين عبد الوهاب

إهـــــداء

إلى روح أبى

معلمى ورائدى فى الجدية والالتزام والانتماء والإيثار

الدكتور سيد عويس

الذى أمضى سنوات عمره باحثا مدققا وعالما جليلا ، أثرى المكتبة العربية من يانع خبرته وإنجازاته ، وأرسى قواعد من القيم الحميدة وأخلاقيات التفانى لخدمة العلم والباحثين فى ميدان العمل الاجتماعى.

رسوم الكاريكاتير مهداة

من الفنان الأستاذ طه حسين والفنانة الشابة شيماء عمر

شكـــر وتقديــــر

إنى لاأكاد أجد الكلمات التى أعبر بها أصدق تعبير عما يحتشد فى صدرى من آيات الشكر والامتنان والعرفان لكل من ساهم فى إنجاز هذا الكتاب حتى صدر فى صورته الحالية ، وحيث إن فكرة إصدار هذا العمل كانت قد نشأت بالتعاون مع اللجنة الوطنية المصرية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) فإننى أتوجه بالشكر إلى الأستاذة مرفت عمر الأمين العام والأستاذة انتصار مشالى الأمين العام المساعد والأستاذة دعد سلامة المشرفة على قطاع التربية والعلوم الاجتماعية والأستاذة مرفت حامد والدكتورة حنان فاروق والأستاذ سمير عبد السلام والأستاذة زينب الوكيل والأستاذ خالد دياب .

لن أنسى ماحييت العالم المصرى الجليل الدكتور حافظ شمس الدين عبد الوهاب الأستاذ بكلية العلوم جامعة عين شمس وعضو المجمع العلمي المصري وخبير مجمع اللغة العربية على جهده الكبير الذى بذله فى المراجعة اللغوية للكتاب وإخراجه الفنى وكذا تصميم الغلاف .

الشكر .. كل الشكر لأستاذى الفاضل والعالم الجليل الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الشباب ووزير الإعلام سابقاً ونائب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان على أفكاره المستنيرة التى تضىء طريق التفاؤل والثقة وتزرع الأمل فى نفوس الشباب .

كما أوجه شكرى العميق أيضاً للدكتور محمود شريف رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية ، والدكتور عبد الأحد جمال الدين ، فبصماتهما فى مسيرة شباب مصر لا تنسى فى أثناء توليها قيادة هذه المسيرة .

أما قيادات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فلها منى عميق الشكر والتقدير وبخاصة الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية ورئيس مجلس إدارة المركز والدكتورة نجوى الفوال مديرة المركز .

وكم كان سيسعد الدكتور سيد عويس رحمه الله عندما يرى آماله وقد تحققت فى أن تتولى المرأة المصرية مكانتها وأن تقوم القيادات المهنية المتخصصة بالأدوار التى يتوقعها الوطن منهم فى مواجهة المدعين والمتطفلين .. وهو الحاصل على لقب نصير المرأة ، والقائل بأنه لن ترتفع هامة المجتمع - أى مجتمع - إلا إذا ارتفعت هامة المرأة .

كما أشكر جيل العطاء ممثلاً فى الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة والسكان والدكتور عمرو سلامة وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى والرئيس السابق لجامعة حلوان الذى شارك فى إرساء دعائم هذا العمل منذ بدايته ، والدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء والدكتور أحمد حامد عطية مقرر اللجنة القومية لمكافحة التدخين والدكتور حسين الجزائرى المدير الإقليمى لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية والدكتورة سهير لطفى مديرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية سابقاً ، كما لا أنسى الجهود المخلصة للدكتورة عبلة حنفى نائب رئيس جامعة حلوان سابقاً على آرائها البناءة ، ولا يفوتنى أيضاً أن أوجه الشكر العميق لأسرتى فى كلية التربية الرياضية وعميدها الأخ الفاضل الدكتور محمد صبحى حسانين وزملائى وزميلاتى بقسم الترويح على كل عون صادق ومشورة مخلصة بذلوها من أجل إعداد هذا العمل ، والأستاذ فوزى فرغلى المدير االتنفيذى للمركز الكشفى العربى الدولى ، الذين أشكرهم بحكم العطاء وليس من خلال مواقعهم ، لأنهم يسعون إلى توحيد جهود المجتمع المدنى والسلطة التشريعية والتنفيذية تحت مظلة العلم الأكاديمى فى مواجهة الإدمان . كما أود أن أشكر

أعضاء مجلس إدارة الجمعية المصرية لتوعية الأسرة للوقاية من الإدمان (برايد مصر) برئاسة الدكتور إسماعيل عثمان ، والاتحاد العربى للوقاية من الإدمان وجمعية كاريتاس مصر والاتحاد العام للكشافة والمرشدات . ولا يفوتنى أن أشيد بالجهود الطيبة للدكتور جمال ماضى أبو العزايم ، رحمه اللّه ، الذى كانت له إسهامات رائدة فى هذا المجال .

كذلك أود أن أنوه إلى اللوحات الفنية الرائعة من إبداعات الفنان الكبير الأستاذ طه حسين وفريق شباب الفنانين وبخاصة الفنانة الشابة شيماء عمر ، والتى ازدان الكتاب بلوحاتهم .

يطيب لى أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل لزوجتى الدكتورة سامية طه ونجلى المهندس محمد وابنتى نهى على التضحية بكثير من الوقت الذى كان يجب أن أخصصه للأسرة . كما أهدى ثمرة هذا الكتاب إلى أخى الأكبر الأستاذ أحمد عويس وأخى الأستاذ سمير عويس وشقيقتى السيدة آمال عويس وشقيقتى السيدة تيسير عويس ، الذين سيسعدون جميعا بهذه الإصدارة التى تعد **تكريما لذكرى الوالد الدكتور سيد عويس وامتدادا لمدرسته العلمية الهادفة ، ولذكرى الوالدة التى علمتنا أن نعطى أكثر مما نأخذ .**



مقدمــــة

من المُسلم به أن استغلال الموارد البشرية وتنميتها والحفاظ عليها والإفادة منها يعد الابن الشرعى والنتيجة الموجبة للتخطيط السليم الذى يرتكز على دعائم علمية راسخة تساندها الخبرة المؤهلة من المتخصصين ، فالعنصر البشرى يمثل المورد الأساسى لازدهار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، هى الرغبة فى تطوير مستوى معيشة المجتمع ، والعمل على استغلال كل الطاقات المتاحة حالياً ، وكذلك الإفادة من كل الإمكانات التى تتوافر فى المستقبل .والعنصر البشرى يعتمد فى تطوره على منطق وأساليب العلم الإدارى والتربوى ، لذلك أصبح الاهتمام بالثروة البشرية هو بوابة الدخول نحو تقدم الوطن واعتماده على فكر وسواعد أبنائه لتحقيق خطط الدولة الإنمائية على المدى القريب والمدى البعيد ، وإذا كانت هذه الحقائق تواجهها صعوبات كثيرة وعقبات كؤود ، لكل أهمها وأخطرها هى الحملة الشرسة لمحاولة هدم جدران بنيان المستقبل المتمثل فى شباب مصر ، وبداية هذه الحملة هو صرف الشباب عن كل ما يحفظ له صحته وفكره .. ويتمثل ذلك فى محاولة غمسة فى تيار الإدمان ، سواء التدخين أو المخدرات ومشتقاتها وأشباهها .

ومشكلة الإدمان لا تنعكس آثارها على صحة الإنسان فقط ، بل إن تأثيرها يمتد ليغطى كل خطط التنمية بأبعادها وأمالها وآلامها ... وتحاول الدولة جاهدة مجابهة هذه المشاكل بكل ما تملك من جهد ووقت ومال ، وقد تنجح مرات ، وقد لا يتحقق لها النجاح مرات أخرى ، لأن هذه المجابهة والمواجهة والمكافحة تتطلب تكاتف الجهود من كل فئات الشعب سواء على المستوى المركزى أو التنفيذى ، إضافة إلى كل طوائف المجتمع فى شتى ميادينه ، وإذا كان خطر الإدمان يداهم الشباب ليصيب رافدا مهما من آمال مصر ، فإن الدور المؤثر لتفعيل هذه المواجهة ضد الإدمان بكافة صوره ، يكون مثمرا فى دور المؤسسات الشبابية والرياضية ، هذا إذا ما توافر فيها مختصون مؤهلون لمثل هذه المأموريات ، فهذه الأمور لاتجدى فيها جهود الهواة ،

بغض النظر عن جهودهم المشكورة . وأعتقد أن ثمار هذه الجهود سوف تؤتى ثمارها إذا تزامنت الجهود المخلصة من المتخصصين فى ظل توفير الظروف المناسبة للعمل واسستثمار الطاقات وتنمية المهارات وخلق فرص للإبداع ، وحث الشباب على تحدى النفس ومنافسة الآخرين كما وكيفا فى المجالات الهادفة ، كذلك نرى أن مبدأ قبول التطوير المستمر وعدم التمسك بالقديم لذاته بعد شيئا مهما .

وإذا كانت للمؤسسات الرياضية والشبابية أدوار مهمة فى تهيئة الجو الواعى لمنع انجرافهم فى تيار الإدمان وحماية هذه الشريحة المهمة من اللحاق بمن سبقوهم من المدمنين إلى منعطف الإدمان الخطير ، فإن مسؤولية كبيرة أخرى مطلوبة منا أيضا ، وهى رعاية من أصابهم داء الإدمان ومحاولة إعادة تأهيلهم نفسيا وصحيا وفكر يا حتى يعودوا أفراداً فاعلين فى كتائب شباب مصر ، وهذه أيضا مسؤولية كل من يحمل على عاتقه حماية الوطن ورعاية مستقبله ، سواء أكان فى موقع المسؤولية أم من موقع انتمائه وحبه لوطنه .

وإذا كانت التوعية والمتابعة والاقناع والحوار الهادئ البناء فى أسلوب ديمقراطى تعد ركنا مضيئاً فى مواجهة الإدمان بكافة صوره ، لذا يجب أن تكون لنا القدرة على المثابرة وعدم اليأس عند تحقيق أول إخفاق ، أو الفشل فى أول مجابهة مع الإدمان ، فقد يفرض علينا الواقع حقائق قد تكون مريرة ، لكنها تنبع من أرض الواقع الذى نتعايش معه ، سواء رضينا أم أبينا ، وإننا إذا لم تكن لدينا روح الصمود والتصدى لحماية شباب مصر فى المدارس والأندية وفى كل الجهات ، فسوف يكون الشباب إلى ضياع .

هذا الكتاب الذى يبين يديك يدعو بكل الإصرار إلى الحفاظ على شباب مصر وحماية المجتمع بكل فئاته العمرية ، ذكورا أو إناثا ، من غول الإدمان التى يتربص بالشباب الذى هو مستقبل الأمة بأكملها ، وربما يتطلب ذلك خلق أنماط جديدة من السلوك عند الأفراد والجماعات ، وهذا مدخل مهم لترشيد سلوك الإنسان مع نفسه

وتوعيته بأهمية صحته التى تنعكس على انتاجيته وتحبط خطط المجتمع لاستكمال مسيرة حضارته .

إن مصر بالرغم من العقبات الكثيرة التى تجابهها بسبب الفجوة بين الإمكانات المتاحة ومتطلبات التعداد الذى جاوز السبعين مليونا ، تنفق على الشؤون الصحية المترتبة على مشاكل الإدمان بصوره المختلفة مبالغ طائلة ، وهذه المبالغ تفوق المطلوب لإيجاد الموارد الكافية لتوظيف جيوش الشباب التى تنتظر فرصا للعمل ، والتى تقف فى صفوف طويلة تحت شمس الانتظار الحارقة . وبالطبع هذه الثروة المادية الكبيرة تتبدد معها ثروة بشرية كانت واعدة بمستقبل زاهر لولا شبح الإدمان اللعين .

وإذا كان هذا الكتاب الذى يعد خطوة على الطريق لإنارة فكر الشباب عن الإدمان وخطورته ويوضح دور الجهود الحثيثة التى تبذلها الدولة بكل مؤسساتها الرسمية والأهلية ، إضافة إلى الجهود التى تبذلها منظمات الأمم المتحدة ، فإنه يوضح أيضا دور الإعلام البيئى الذى يجب أن يكون فاعلاً ومؤثرا ، وهذا يتطلب توافر المعلومات الحديثة ، وأن تكون حرية معرفتها مكفولة للجميع . وإذا كان شعار لا للتدخين ولا للإدمان قد أثيرا من قبل ، فإننى أرفع شعار لا للامبالاة التى أعتقد أنها بدأت تتفشى عند بعض الشباب .

هذا الكتاب يعد محاولة متواضعة لإلقاء الضوء على مشكلة كبيرة تؤرق مصر وقد تتسبب فى إعاقة خططها الإنمائية بل قد ينشأ عنها شلل فى رافد من صحة شباب مصر الذى يمثل مستقبلها .. قد تكون الرؤية مظلومة أو ظالمة ، لكننى أرجو ألا تكون مظلمة .. بفضل كل الجهود المخلصة التى ترعى شباب مصر ومستقبل مصر .

مسعد عويس



دور المؤسسات الرياضية والشبابية
فى الوقاية من الإدمان

مقدمــــة

فى إطار مشروع الإفادة من نتائج البحث العلمى فى صنع القرار وفى ضوء الأهداف الاستراتيجية للدولة فى الحفاظ على البنية البشرية ممثلة فى النشء والشباب ، والعمل على وقايتهم من كافة أنواع الانحرافات العضوية والنفسية والاجتماعية ، توضح هذه الدراسة أهمية دور مؤسسات التنشئة التربوية بوجه عام، والمؤسسات الرياضية والشبابية بوجـه خاص ، فى تنمية الشخصية الإنسانية والكشف المبكر عن أعضاء المجتمع المعرضين للانحراف والعمل على وقايتهم منه ، ثم جذبهم نحو السلوك السوى، وكذلك الكشف المبكر عن العوامل الإيجابية فى شخصياتهم وجوانب الإبداع والتميز لديهم ، وتأتى قضية ممارسة عادة التدخين لدى النشء والشباب فى مقدمة القضايا التى يجب الاهتمام بها بوصفها البوابة الأساسية لوقوع النشء والشباب فى براثن إدمان مختلف أنواع المخدرات ، وهذه القضية تمثل خطرا جسيما على المجتمع وتستنزف الموارد المادية وتهدد أمن وسلامة الوطن .

تعود قصة هذه الدراسة إلى سنوات سابقة عندما تبين من خلال الملاحظة التربوية المنتظمة والحقائق العلمية ، أن مروجى المخدرات على اختلاف أنواعها يستغلون المؤسسات الرياضية والأندية لترويج بضاعتهم المدمرة ، ويستخدمون فى سبيل ذلك وسائل الغش والخداع فى محيط النشء والشباب . ونتج عن ذلك أن أجهزة رعاية الشباب نشطت فى وضع برامج إعلامية لتوعية أعضاء المجتمع بأضرار الإدمان ... ولقد ساهم الكاتب فى هذه البرامج عندما كان رئيسا لأحد الأندية الرياضية خلال المدة من ١٩٨٦ م - ١٩٩٠م .

من جهة أخرى واجه قادة الثقافة الرياضية مشكلة انتشار العقاقير المنشطة فى محيط أبطال الرياضة . فى محاولات للكسب والتفوق الرياضى غير المشروع ، غير مبالين بالآثار المدمرة على الأجهزة الحيوية للإنسان وإغفال الجانب الأخلاقى والسلوكى .

من الصدمات الكبرى ، تورط بعض نجوم الرياضة العالميين فى التعاون مع المهربين ومروجى المخدرات والعصابات الدولية ، فضلا عن نجوم الفن المشهورين الذين أعلن أنهم من المتعاطين والمدمنين ، وكذلك مقتل بعض هؤلاء النجوم الشباب بسبب الإدمان .

وقد شارك الباحث منذ وقت مبكر فى العديد من المؤتمرات والندوات على المستويات المحلية والعربية والدولية التى تهدف إلى التوعية للوقاية من الإدمان .. كما ساهم فى المؤتمر العربى الذى نظمته الجمعية المصرية لتوعية الأسرة للوقاية من الإدمان الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٢ وكان موضوعه **"نحو استراتيجية عربية للوقاية من الإدمان"** . وشارك فيه العديد من القيادات العربية ، ومن خلال رئاسته لقسم التربية البدنية بجامعة قطر -ساهم فى تنظيم مؤتمر جامعى حول دور المؤسسات الرياضية والترويحية فى الوقاية من الإدمان والذى عقد فى الدوحة عام ١٩٩٣ وشارك فيه العديد من المؤسسات المعنية ، وهى الهيئة العامة للشباب والرياضة وأجهزة الإعلام والشرطة . وتم فى هذا المؤتمر استعراض جهود الجامعة فى دراسة مشكلة تعاطى المخدرات فى محيط الشباب والذى أشرف عليه أ .د. عبد الله الكبيسى ونخبة من الأساتذة منهم أ.د. محمود الكردى، أ.د. احمد شوقى العقباوى أ.د.قحطان الناصر، أ.د.فاروق اسماعيل ، أ.د. حسن عيد أ.د. علاء الدين كفافى. وكان التركيز فى المؤتمر ينصب على الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية والوقائية لمشكلة تعاطى المخدرات .

وعلى المستوى الوطنى شارك الكاتب فى الأنشطة الكثيرة للجمعية المركزية لمكافحة الدرن و أمراض الصدر التى نظمت العديد من المؤتمرات القومية لمكافحة التدخين وتعاونت فى ذلك مع منظمة الصحة العالمية والعديد من المؤسسات الوطنية و العربية . وكان للجمعيات غير الحكومية فى مصر دور مهم فى الدعوة لمكافحة الإدمان بالتعاون مع المؤسسات المعنية وتم التعاون مع البرنامج القومى للتنمية الريفية (شروق) فى التأكيد على دور التنمية الريفية المتكاملة فى مواجهة الإدمان ... وفى أثناء تولى الكاتب مسئولية رئاسة جهاز الشباب بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة (وزارة الشباب حاليا) فى الفترة من (١٩٩٧-٢٠٠٠) شاركت كافة المؤسسات التربوية فى مجهوداتها للوقاية من التدخين والإدمان وكان الهدف هو التنسيق والتكامل والتعاون بين كافة الأطراف لوقاية النشء من الوقوع فى براثن التدخين الذى هو المدخل الخطير لإدمان المخدرات ، وشارك مع المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان فى العديد من المؤتمرات والدراسات ، وكان عضوا فى الأمانة الفنية التى أعدت للمؤتمرات القومية لمكافحة الإدمان والبرامج التدريبية لقيادات المجتمع بوجه عام وللعاملين فى مجالات الشباب والرياضة فى الأندية ومراكز الشباب بوجه خاص ، وكذلك تنظيم البرامج والمسابقات القومية للتوعية والتثقيف بمخاطر الإدمان . وظهر للكاتب أن مشكلة الإدمان هى مشكلة عالمية و أصبحت جريمة **عبر وطنية** وكان من المهم أن نعمل جميعا على تعميق الوعى بخطورة المشكلة وجسامتها على المستوى القومى وتعميق مشاركة الدولة والمنظمات غير الحكومية فى **مكافحة وعلاج الإدمان** ، مع اعتبار أن العمل الوقائى فى مواجهة ظاهرة الإدمان يعد عملا استراتيجيا تتطلب فاعليته تعزيز برامج التوعية (**خفض الطلب**) ثم المكافحة للعمل على (**خفض العرض**) مع ضرورة محاصرة الأوهام الشائعة **حول الفوائد المزعومة** لتعاطى المخدرات والتى تساعد فى انتشارها والإقبال عليها. وكان الاتفاق واضحا على أن الاكتشاف المبكر للأفراد المعرضين للإدمان **قبل أن يتعرضوا له** هو الهدف الرئيسى لضمان الوقاية الحقيقية ، وهذا يكون من خلال خطة شاملة للتوعية بخطورة الإدمان

من الطفولة المبكرة ، يلى ذلك الكشف المبكر عن حالات التعاطى فى بدايتها لضمان فعالية العلاج **ثم التعامل مع المدمن كمريض قابل للشفاء** ، ودعوته لطلب العلاج مما يزيد من فرص العلاج ، مع الحرص على عدم الارتداد مرة أخرى للتعاطى ، وكان من الضرورى دراسة قضايا تأهيل المتعاطى والمدمن ورعايته لإعادة إدماجه فى المجتمع. و أكدت كافة الأطراف على أنه لا بديل عن الإفادة من العلم فى دراسة الظاهرة وفهمها تمهيدا للسيطرة عليها وعلاجها ، وتوجيه الأهداف العلمية للبحث العلمى من أجل الوقاية والمكافحة والعلاج والتأهيل مع التنسيق والتكامل والتعاون والتواصل بين الجميع للانتصار الوطنى على أعداء المجتمع من مروجى ومهربى المخدرات ، فضلا عن الدعاة لها بالطرق والأساليب غير المشروعة .

ولا شك أن اهتمام اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة بهذا الموضوع هو تعبير عن مدى أهميته من أجل حماية النشء والشباب من هذا الخطر الجسيم مع الإفادة من تجارب المجتمعات الأخرى وتقديم نموذج إيجابى لخبرات المجتمع فى مصر والدول العربية فى هذا المجال .

هـدف الدراسـة :

تهدف الدراسة الحالية إلى إلقاء الأضواء على أهمية الرياضة والترويح فى تنمية الشخصية الإنسانية المتكاملة والتعرف على واقع العمل فى المؤسسات الرياضية والترويحية فى الوقت الراهن ، وتسعى الدراسة كذلك إلى وضع تصور مقترح لدور المؤسسات **الرياضية والترويحية** فى الوقاية من الانحرافات السلوكية بوجه عام وفى الوقاية من الإدمان بوجه خاص ، وتتناول أهمية التنسيق والتكامل بين مؤسسات التنشئة التربوية من أجل إعداد وتكوين المواطن الصالح . كما تناقش الدراسة مجموعة من الحقائق فى ضوء نتائج الدراسات والبحوث العلمية . نتجت من التجارب التربوية ونتائج الملاحظة العملية العلمية المنتظمة للباحث فى أثناء عمله فى المؤسسات الرياضية والترويحية على المستويين التنفيذى والتخطيطى ،

فضلا عن المشاركة العلمية و البحثية ؛ إضافة إلى تسجيل حى لمجموعة من الحالات الواقعية التى تمت دراستها أو تيسر له الاطلاع عليها بصفة شخصية .

وكان هدف الأهداف من هذا العمل، هو المساهمة فى الدعوة لتصحيح مسار المؤسسات الرياضية والترويحية حتى يمكن أن تقوم بدورها الذى يتوقعه منها المجتمع فى تربية وتنشئة ووقاية النشء والشباب من الانحرافات بأنواعها ، والعمل على وضع تصور مقترح لما يجب أن تكون عليه هذه المؤسسات لتحقيق أهدافها فى ضوء السياسة العامة المحددة المعالم ، والاستراتيجية الشاملة لتنمية المجتمع.

الجدير بالذكر أن تبنى الدراسة للمؤسسات الرياضية والترويحية لا يعنى بأى حال الاقتصار على الاهتمام بالرياضة أو الترويح الرياضى فقط، بل إننا نؤكد ضرورة ممارسة الأنشطة الترويحية الثقافية و الفنية والاجتماعية إيمانا بوحدة وتكامل الشخصية الإنسانية . وإذا كانت الدراسة تعنى بالمؤسسات الرياضية والترويحية فإننا نؤكد أن هذا النشاط الإنسانى هو جزء مكمل لأنشطة أخرى مهمة يجب العناية بها ... لذلك فإننا ندعو دائما إلى أن يمارس كل إنسان **هواية رياضية** من أجل صحته ونموه البدنى. **وهواية ثقافية** من أجل نموه العقلى والفكرى . **وهواية فنية** من أجل نموه الوجدانى والنفسى . **وهواية اجتماعية** لتنمية روح التعاون والعمل الجماعى ... كل ذلك تحت مظلة **الانتماء الوطنى وسيادة القيم الإيجابية** والتأكيد على ضرورة الحوار البناء. والمشاركة النشيطة وتنمية المهارات القيادية والكشف المبكر عن عوامل الإبداع والتفوق والتميز للجميع .

من أهم الأطر المرجعية لهذا العمل ، الاهتمام بالطفولة والشباب باعتبار العمل مع الشباب يبدأ بالطفولة المبكرة حيث إن الطفولة والشباب هما من أهم مراحل حياة الإنسان ... وكان من المهم كذلك التعرف على التغيرات والتحولات الجذرية التى حدثت فى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى أدت فى مجملها إلى الكثير من المشاكل فى التطبيق والتنفيذ . وقد أثرت هذه المشاكل فى قيم المجتمع وسلوك أعضائه وكانت فئة الأطفال والشباب هم أكثر فئات المجتمع تأثرا بهذه التغيرات .

الباب الأول

الأسس والركائز العلمية والميدانية للدراسة

نبــذة تاريخيـــة

تملك مصر رصيدا تاريخيا متميزا فى ميادين العمل التربوى و الاجتماعى كما تملك تراثا كبيرا من خبرات القطاع الأهلى غير الحكومى . و تتمثل الأسس التى يرتكز عليها العمل التربوى فى الاتجاهات الخيرية و الإنسانية المنبثقة من الأديان السماوية و القيم الروحية، حيث تلعب هذه الاتجاهات دورا أساسيا فى دفع العمل مع النشء و الشباب على أساس من المحبة والاحترام ، من خلال مؤسسات غير تقليدية. ويؤكد تاريخ العمل الاجتماعى المصرى أن إنشاء الجمعيات و المؤسسات الأهلية كان سابقا على إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ ، و ذلك من أجل الإصلاح الاجتماعى بالاعتماد على القيادات الاجتماعية المتخصصة لتقديم أفضل الخدمات مع تشجيع المتطوعين الذين يرغبون فى أداء تلك الخدمات ، و كان قد سبق إنشاء وزارة الشؤون إنشاء مدرسة للخدمة الاجتماعية التى تخرجت فيها أول دفعة عام ١٩٤٠ ، و فى الوقت نفسه أنشئ قسمان للتربية الرياضية ، للبنين والبنات عام ١٩٣٧ فى رحاب المعهد العالى للمعلمين ، وتخرجت فيه الدفعة الأولى عام ١٩٤٠ ، وأصبح العمل الاجتماعى و التربوى والرياضى فى مصر من المهن العلمية المتخصصة ، وبذلك تكون مصر قد سبقت فى ذلك العديد من دول العالم فى ذلك الحين ؛ مع ذلك فإن بعض المجتمعات يسمح للمتطوعين غير المحترفين ، بممارسة الأدوار الاجتماعية فى بعض الميادين، فضلا عن أن الرياضة كان يقودها طبقة من علية القوم ، و ترى هذه المجتمعات أن السماح بالتطوع فى مجالات الخدمة الاجتماعية والبرامج الترويحية هو إتاحة الفرصة لأعضاء المجتمع للمساهمة فى حل المشكلات الاجتماعية و المشاركة فى المؤسسات الشبابية

والترويحية لأن أعضاء المجتمع هم أولى الناس بالاهتمام بأمورهم و مشاكلهم ، ومحاولة مواجهتها طالما كان هذا الاهتمام فى ظل القانون .

و ترى هذه المجتمعات إتاحة الفرصة لأعضاء المجتمع غير المهنيين - أى المتطوعين - ليعملوا فى ميادين العمل الاجتماعى و التطوعى على الرغم من عدم تطبيق هذا فى مهن أخرى كالطب أو المحاماة أو العلاج النفسى . وبوجه عام فإن العمل التطوعى فى المجال الاجتماعى يجب أن يكون متاحا من خلال المؤسسات الأهلية بشرط أن يعمل المتطوعون تحت إشراف و توجيه و تدريب القيادات المهنية المتخصصة .

و فى ضوء المتغيرات العالمية و الدولية ، يتضاعف حاليا دور مؤسسات المجتمع المدنى و المنظمات غير الحكومية و الأحزاب السياسية و النقابات العمالية و المهنية والهيئات **و الأندية الرياضية و مؤسسات الترويح و شغل أوقات الفراغ،** لكى تساهم جميعها فى خدمة قضايا التنمية الاجتماعية فى ضوء اعتراف قانونى ودستورى . وتجاوزت بذلك المؤسسات الأهلية بوجه عام أعمال البر و الإحسان واتجهت توجها تنمويا مواكبا للظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والثقافية لكل مجتمع على حدة ، و فى إطار إقليمى و دولى فرضته المتغيرات الدولية المتصاعدة و ما يسمى بالنظام العالمى الجديد أو الكوكبية أو العولمة . أى أن العمل الأهلى تأثر بتغير دور الدول و الحكومات ، و تعاظم دور القطاع الخاص ، الأمر الذى فتح المجال أمام المؤسسات الأهلية للعمل فى ميادين التنمية بهدف أن يصبح العمل التطوعى مصدرا من مصادر الدخل القومى من الناحية المادية ، فضلا عن دوره الاجتماعى فى التنمية البشرية .

و يسعى المجتمع حاليا إلى توسيع آفاق العمل التطوعى فى ضوء القيم الدينية والروحية التى دفعت إلى إنشاء الجمعيات الخيرية لنشر التعليم و تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية ، و مواجهة الكوارث و مكافحة التدخين و الإدمان فضلا

عن الساحات الشعبية لممارسة الأنشطة الترويحية من أجل الاستجابة للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية العالمية و الإقليمية و المحلية ، حتى تصبح المنظمات و المؤسسات الأهلية محفزة للجماهير للمشاركة فى العملية التنموية وتقديم الخدمات بالتعاون مع الدولة .

ولابد من الاعتراف بأن هناك أزمة تواجه الفكر الذى يساند العمل الاجتماعى التطوعى بسبب سيطرة القيم المادية و المصالح الفئوية على القيم الإنسانية و المصلحة العامة ؛ بالرغم من أن القيم الدينية و الإنسانية تؤكد ضرورة التكافل الاجتماعى بين أعضاء المجتمع الواحد و المجتمعات الأخرى والبشرية بأجمعها ، ذلك لأنه لا يمكن أن يعيش الإنسان بمعزل عن الآخرين ، فلابد له أن يعاون أقرانه بنفس القدر الذى هو بحاجة إلى تلقى العون منهم. و ما ينطبق على الأفراد يتطابق بصورة أوضح مع الجماعات الصغيرة، و يمكن أن يتضح أكثر مع هيمنة المصالح المشتركة و المتشابكة بين المجتمعات الكبرى و الدول والكيانات السياسية و الاقتصادية و غيرها .

وبوجه عام فإنه من الواجب على القيادات المستنيرة فى المجتمع ،الدعوة لإرساء دعائم التعاون و ألترابط والتآخى كضرورة الوجود على خريطة العالم، و علينا بكل سعة الأفق ، وفى ضوء المصالح المشتركة ، استخدام أسلوب المواجهة فى شجاعة، و المصارحة فى ود، لإرساء قواعد المصالحة فى تسامح، على المستوى الفردى والمؤسسى و المجتمعى مقدمين المصلحة العليا للمجتمع على المصلحة الفئوية و الفردية ، ساعين لتحقيق الحد الأدنى من الاتفاق من أجل مصالحنا المشتركة لأن مجتمعنا لديه من المقومات ما يجعله أقرب إلى الكيان الواحد منه إلى الكيانات المتفرقة ، كما أن الخصائص الأساسية التى تجمعه هى أكثر من تلك العوامل الفرعية (الطارئة) التى قد توحى باختلاف ، من جهة أخرى فإن نظرة المجتمعات الأخرى تؤكد أن تكون عوامل التوحد لدينا أكثر من عوامل التفرقة ، وإذا كنا لم نحدد عوامل الاتفاق فى الوقت الراهن فإن الأصدقاء و غير الأصدقاء ينظرون إلينا نظرة

موحدة مستندة إلى عوامل تاريخية فى الماضى و مقومات حضارية فى الحاضر، ومصالح مؤكدة فى المستقبل .

ومن المتوقع أن يقوم قادة المجتمع فى مختلف الميادين بدور رائد فى التمهيد لغرس أساليب متجددة و مبتكرة و مبدعة فى العمل التربوى ، حيث إن العالم يتطور من حولنا مستخدما فى ذلك الأسلوب المهنى المحترف ،جنبا الى جنب مع أساليب العمل الأهلى لمواجهة المشاكل الاجتماعية و فى مقدمتها الإدمان ... و من الواجب أن نسعى لمواكبة هذا التطور السريع بنفس السبل المتبعة فى الدول الأخرى فى ضوء ظروف مجتمعنا ، حيث إن عوامل التقدم الحضارى كامنة لدينا وإمكانات التقدم قائمة ، و من الممكن تخطى حواجز التخلف و مسايرة التطور العلمى فى كافة الميادين و الإسهام فى ترقية و تقدم الحضارة الإنسانية .

إن معركة البقاء على خريطة العالم و الاستمرار فى دائرة التاريخ الإنسانى المعاصر، وعلى صعيد المستقبل القريب و البعيد ، تتطلب منا التمسك باستخدام المنهج العلمى فى كافة أمور حياتنا ،و من متطلبات المنهج العلمى ضرورة العمل الجماعى و التعاون و التنسيق و التكامل فى الداخل ، و الانضمام لكيانات كبرى فى الخارج لكسب المساندة و تبادل المنافع و المصالح .

و تؤكد الدراسات المستقبلية أنه لن تكون هناك جدوى لأية مشروعات تنموية ، أو اقتصادية أو اجتماعية ، لا تخدم على الأقل من ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون نسمة . وإلا فستظل تعتمد على مصادر خارجية ، و قد تتحمل فى سبيل ذلك مشاكل ومحاذير التبعية والتحكم الخارجى . ولا شك أن مصر بالتعاون مع الدول الصديقة تستطيع أن تواجه تحديات التقدم الحضارى و مقاومة آفات التخلف .

وإذا كانت لدى الدول ثروات يمكن حسابها **كميا** فإن الثروة البشرية تظل أغلى وأعظم هذه الثروات ، و يمكن حسابها **كيفيا** إذا ما تم إعدادها و تنميتها والإفادة من

طاقاتها . والأمل كبير فى قادة العمل الاجتماعى التطوعى لتقديم نماذج رائدة ومتميزة تؤكد إمكانية التنسيق و التعاون و التكامل بين مؤسسات العمل التطوعى ومؤسسات الدولة ، تدعيما للدور التنموى للعمل الاجتماعى التطوعى لإعادة الروح لهذا النشاط الإنسانى ، و التأكيد على مصداقية و نزاهة و شفافية قادة العمل التربوى ، و إعطاء الفرص لتداول القيادة و تقديم أجيال جديدة من النشء والشباب للتدريب على **ثقافة العمل الجماعى** و إعدادهم لتولى المسئولية والقيادة كواجب إجتماعى يؤدى فى وقت الفراغ مع الالتزام المعنوى و الأدبى والاجتماعى.

العمل التطوعى ووقت الفراغ

تعد الميزانية الزمنية التى يملكها كل إنسان فى كل مكان ، ثروة يمكن الإفادة منها وإن كان لكل إنسان موازنة زمنية يومية قدرها ٢٤ ساعة لا يمكن أن تدخر أو تقترض ، بل يجب أن تستثمر لخدمة الإنسان . لذلك فقد جرى العرف على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام : ٨ ساعات نوم و راحة ، و ٨ ساعات عمل جاد إجبارى ، و ٨ ساعات تصرف فى أداء الاحتياجات الأساسية و الاجتماعية ، و من ضمنها وقت حر اختيارى يمارس فيه كل إنسان نشاطا محببا إلى نفسه بمحض اختياره ، بشرط أن يكون بناءً و مفيدا له وللمجتمع ، و تتمثل أهمية هذا النشاط فى أنه يشغل وقت الفراغ و يسهم فى إعادة الحيوية والنشاط للإنسان ويعمل على وقايته من الأمراض العضوية و النفسية و الاجتماعية .

وتساهم مؤسسات الترويح و شغل أوقات الفراغ مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى فى الكشف المبكر عن المواهب الكامنة لدى النشء و الشباب من مراحل الطفولة المبكرة ، من خلال العديد من الهوايات و الأنشطة الثقافية والفنية و الرياضية و الاجتماعية ، وفى مقدمة هذه المؤسسات الأسرة السوية ، ودور العبادة ، ومؤسسات التعليم من الحضانة ورياض الأطفال حتى الجامعة ، ومؤسسات التعليم المستمر ، و أجهزة الإعلام و الثقافة ، والأحزاب السياسية ،

والنقابات . بالإضافة إلى البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد فى مراحل حياته السنية، خاصة الجيرة ، و جماعة الرفاق فى مرحلة المراهقة مع عدم تجاهل مؤسسات الإعلام الخارجى فى ضوء ثورة الاتصالات و تدفق المعلومات .

و تسعى مؤسسات الترويح وأوقات الفراغ إلى وقاية النشء و الشباب من الوقوع فى ممارسة عادات ضارة فى أثناء وقت الفراغ ، مؤكدة أن الوقاية من السلوكيات السيئة بوجه عام كالتدخين ، هى البوابة الأساسية لإدمان المخدرات وغير ذلك من أوجه الانحراف والجريمة. **واذا كانت الوقاية خير من العلاج فى العديد من الأمراض و الانحرافات ، فإن الوقاية من إدمان المخدرات ضرورة لا بديل عنها لتعذر العلاج و صعوبته وارتفاع تكلفته . وكذلك ارتداد بعض المدمنين للتعاطى عقب العلاج ، وصعوبة عودة من تعرض للإدمان إلى الحياة الطبيعية و السوية .** وبوجه عام فان مؤسسات الترويح وأوقات الفراغ تسعى إلى **تأكيد الذات** لدى أعضاء المجتمع من خلال التعرف المبكر على قدراتهم ومواهبهم حتى لا يكون هناك مجالا للتعرض لممارسات سلوكية ضارة ، خاصة إدمان المخدرات . و يخسر المجتمع الإنسان المدمن مرتين . مرة لأنه أصبح لا جدوى منه فى العمل و الإنتاج و العطاء ، و مرة أخرى لأننا فقدناه كعنصر مساهم فى القيام بدوره نحو نفسه و نحو مجتمعه ، و كان من الممكن أن يكون مواطنا صالحا و مبدعا وموهوبا يقوم بتعويض ما بذله المجتمع من جهد وما أنفق عليه من مال و وقت فى تنشئته منذ ميلاده حتى تعرضه للإدمان .

الإطار المرجعى للدراسة

تؤكد الدراسة الحالية أن المؤسسات التربوية والاجتماعية بوجه عام ، فى ضوء أهدافها المعلنة ، تسهم فى قضايا التنمية البشرية ، و على الرغم من تعدد و تباين واختلاف أهداف هذه المؤسسات ، إلا أننا نتوقع أن تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى وقاية أعضاء المجتمع منذ الطفولة المبكرة من العديد من الأمراض الاجتماعية.

بل إننا نود أن نطالبها بأن تشارك بوضوح فى حملة المجتمع المستمرة غير الموسمية فى التوعية للوقاية من الإدمان بكافة صوره و أنواعه ، و تفترض الدراسة أن مجرد انضمام أعضاء المجتمع من الطفولة المبكرة إلى إحدى المؤسسات الاجتماعية و التربوية يسهم فى الوقاية من شغل أوقات فراغه فى ممارسات ضارة، لذلك فإنه فى **ضوء المواجهة الشاملة للمجتمع ضد إدمان المخدرات بكافة أنواعها،** يجب أن تضع كافة الجمعيات الأهلية و المؤسسات الرياضية والترويحية ، مهما كانت أهدافها الخاصة ، قضايا مواجهة الوقاية من وقوع أعضاء المجتمع فى براثن الإدمان ضمن أهدافها ، و يتم التنسيق و التعاون و التكامل بينها و بين مؤسسات الدفاع الاجتماعى ، و الهيئات المتخصصة فى محاربة و مواجهة الترويج للإدمان بكافة صوره ، **ويعتبر هذا التكليف الاجتماعى واجبا قوميا لمواجهة حرب شرسة ضد الوطن .**

كذلك تركز الدراسة على دور المؤسسات المعنية بالترويح وشغل أوقات الفراغ بوصفها مسئولة عن تنشئة أعضاء المجتمع على ثقافة الترويح ، أى القيام بأداء أنشطة وهوايات محببة إلى النفس فى أثناء الوقت الحُر ، و عليها الاهتمام بأن يكون النشاط الترويحى للجميع ، و إتاحة الفرص لكى يمارس كل مواطن مجموعة من الهوايات الثقافية والرياضية والفنية و الاجتماعية بهدف الاستمتاع بحرية ، وديمقراطية بالنشاط دون معاناة أو حرمان **على اعتبار أن النشاط الترويحى حق للجميع .**

دور المؤسسات الرياضية و الترويحية فى مواجهة الإدمان

تعتبر المؤسسات الرياضية و الترويحية من المؤسسات التربوية التى تسهم فى عمليات التنشئة لأعضاء المجتمع من مختلف الفئات العمرية .. و تتعاون مع المؤسسات التربوية الأخرى فى العمل على تحقيق التنسيق و التكامل من أجل تربية أعضاء المجتمع ليصبحوا مواطنين أصحاء بدنيا و عقليا و نفسيا و اجتماعيا .. حتى

يتمكنوا من القيام بأدوارهم التى يتوقعها المجتمع منهم على الوجه الأكمل ، من جهة أخرى ، فإن المجتمع يتوقع من المؤسسات الرياضية و الترويحية أن تسهم فى وقاية أعضاء المجتمع من الوقوع فى المشاكل التى قد تؤدى إلى الانحراف و التى تؤثر سلبا فى القيم الإيجابية للمجتمع أو على السلوك السوى لأعضاء المجتمع ، خاصة النشء والشباب ممن هم فى سن التكوين . ومن المؤكد أنه فى حالة تحقيق المؤسسات الرياضية والترويحية لأهدافها المعلنة فى ضوء سياسة عامة واستراتيجية محددة ، وعند قيامها بوظائفها من خلال برامج تربوية تلبى احتياجات وميول ورغبات الأعضاء ، يشارك الأعضاء فى تنظيمها بإشراف قيادات مهنية متخصصة ، فإن هذه المؤسسات بالتعاون مع بقية المؤسسات التربوية ستسهم بلا شك فى تكوين المواطن الصالح الذى يستطيع القيام بمهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية و يعمل على ترقية و تطوير المجتمع.

ومن المهم تأكيد دور الرياضة الحقة فى تكوين الشخصية الإنسانية المتكاملة ، و تنمية روح الولاء والانتماء للمجتمع . مع تحديد أهمية الأنشطة الترويحية بكافة أنواعها فى تكوين و تنمية شخصيات أعضاء المجتمع ، بالإضافة إلى دورها الوقائى فى حمايتهم من الوقوع فى الانحرافات قبل حدوثها .. فضلا عن دورها العلاجى بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالعلاج ، عقب حدوث أى نوع من أنواع الانحرافات الصحية أو النفسية أو الاجتماعية .

و أكدت نتائج بعض البحوث العلمية ارتفاع مكانة الرياضة و الترويح فى المجتمع الإنسانى المعاصر بسبب التقدم العلمى الهائل فى شتى الميادين .. والذى تسبب فى اعتماد الإنسان على استخدام وسائل العلم و التكنولوجيا الحديثة وزيادة وقت الفراغ .. الأمر الذى ضاعف من أهمية المؤسسات الرياضية و الترويحية لتقوم بأدوارها فى الاستثمار الأمثل للوقت لأعضاء المجتمع من مختلف المراحل السنية .

وتعرض الدراسة الحالية نماذج لبعض الحالات الواقعية التى توضح واقع العمل فـى مـحـيـط الـنشء و الشـبـاب و حجم تـأثـير المـؤسسـات التـربـويـة بـوجه عـام والمؤسسات الرياضية والترويحية بوجه خاص فى وقاية النشء و الشباب من الوقوع فى الانحراف ، وكذلك مدى إسهامها فى علاج هذا الانحراف عقب حدوثه. كما تحاول الدراسة أن تجيب على السؤال الذى يثيره الرأى العام حاليا .. ويتعلق بواقع بعض المؤسسات الرياضية و الترويحية فى الوقت الراهن ، **وهو : هل أصبحت هذه المؤسسات يخشى منها على النشء و الشباب من الوقوع فى الانحراف ؟ وهو الأمر الذى يتناقض مع الأهداف النبيلة لهذه المؤسسات .**

و تم الاعتماد على الملاحظة العلمية المنتظمة لحالات واقعية ، إيمانا بأهمية كل حالة إنسانية ، واقتناعا بأن كل شخص من أعضاء المجتمع ، يمكنه أن يسهم فى بناء وتنمية المجتمع، فى مواقف محددة إذا ما أحسن إعداده و تكوينه بنفس القدر الذى يمكنه هو نفسه من أن يكون وسيلة هدم و تدمير لنفسه و للمجتمع فى مواقف أخرى، اذا لم يتم تكوينه على الوجه المناسب .

من جهة أخرى ، فإن الدراسة الحالية توضح أنه على الرغم من ضرورة قيام كافة أجهزة التنشئة التربوية بتكوين الإنسان تكوينا سليما يرضى عنه المجتمع ، إلا أنه من المحتمل أن مؤسسة تربوية واحدة - فى حالة عدم قيامها بأدوارها - قد تفسد حصيلة الإيجابيات التى قامت بها بقية المؤسسات ، ومن الممكن أن يكون بسبب زيادة التأثير السلبى لتلك المؤسسة فى مرحلة زمنية معينة بصورة أكبر من بقية المؤسسات . و على العكس من ذلك ، فإنه يمكن لمؤسسة تربوية أخرى أن تعوض النقص الذى لم تقم به بعض أو كل المؤسسات التربوية الأخرى بسبب التأثير الإيجابى لهذه المؤسسة على الشخص فى مرحلة سنية محددة ؛ و على سبيل المثال فإنه يمكن لجماعة الرفاق (الشلة) أن تؤثر فى سلوك الشخص (المراهق) تأثيرا سلبيا يجعله يسلك سلوكا يصفه المجتمع بالانحراف ، ولا تستطيع بقية المؤسسات

التربوية الأخرى كالأسرة أو المدرسة أو دور العبادة أو مؤسسات الإعلام وغيرها أن تمنع هذا السلوك. وعلى العكس من ذلك ، فإنه يمكن للمؤسسة الرياضية والترويحية أن تؤثر تأثيرا إيجابيا فى وقاية النشء و الشباب من الوقوع فى الانحراف. على الرغم من نشأة الشخص فى ظروف أسرية غير مواتية أو عدم تمتعه بالرعاية المناسبة من قبل المؤسسات التربوية الأخرى .

وعقب عرض الحقائق العلمية التى تيسر جمعها ، وعقب تحليل النتائج التى توصل الكاتب إليها ، فالأمل كبير أن نقدم بعض التصورات والمقترحات والمشروعات التى يمكن أن تسهم فى دعم المؤسسات الرياضية والترويحية لتأدية دورها فى الوقاية من الانحرافات بوجه عام ومن الإدمان بوجه خاص .

عرض أهم الحقائق التى تستند إليها الدراسة الحالية :

تستند الدراسة الحالية إلى العديد من الحقائق العلمية ، منها ما يعتمد على نتائج الدراسات والبحوث فى موضوع الدراسة أو الدراسات والبحوث العلمية التى قام بها الباحث ، ومنها ما يستند إلى تجارب تربوية واقعية مر بها الكاتب شخصيا وأخضعها للملاحظة العلمية المنتظمة ، بالإضافة إلى مجموعة من الحالات الواقعية التى درسها أو تيسر له الاطلاع عليها . ولعل من هذه الحقائق ما يلقى الضوء على أهمية المؤسسات الرياضية والترويحية فى الوقاية من الانحرافات بأنواعها وبالطبع فالإدمان هو جزء منها.

١- المعرفة الإنسانية فى سباق مع الزمن

يعيش أعضاء المجتمع الإنسانى العالمى المعاصر تغيرات علمية واجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة ويخوضون ثورة علمية وتكنولوجية عارمة ، حيث يتطور التقدم العلمى بسرعة مذهلة ، فبعد أن كانت المعرفة الإنسانية تتضاعف كل عشر سنوات أصبحت تتضاعف فى مدى أقل من ذلك، حيث إن هناك من يؤكد أن المعرفة

الإنسانية تتضاعف فى فترات زمنية أقل ، وهذا يعنى أن حجم العلم اليوم لا يزيد على ١٠ ٪ مما سيكون عليه فى بداية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين ، أى أن الأطفال الذين التحقوا بالمدارس فى العام الدراسى الحالى سيعلمون عشرات المرات أكثر منا عندما يبلغون سن الرشد ، **أى أننا أقل علما بعشرات المرات من أبنائنا عندما ينضجون** ، وهذا بالطبع إذا ما أتيحت لأبنائنا فرص المعرفة بالقدر الذى يتاح لأقرانهم من أبناء الدول المتقدمة ؛ من جهة أخرى فإذا كان الأطفال الذين ولدوا هذا العام سينشأون التنشئة الصالحة من خلال المؤسسات التربوية التى تتولى رعايتهم ، فإن المجتمع يتوقع أن يلتحقوا بالمدارس بعد ٦ سنوات، ومن البديهى أن يتموا المرحلة الثانوية بعد ١٨ عاما من ميلادهم ، ويمكنهم الانتهاء من التعليم الجامعى وما فى مستواه بعد نحو اثنين وعشرون عاما من ميلادهم وأن يبدأوا بعد ذلك فى الإسهام فى برامج التنمية ومختلف فروع العمل والإنتاج ، **مع ضرورة توفير فرص العمل والقضاء على البطالة** ، أى أن المجتمع الذى أنفق على أعضائه ميزانية مادية أسهمت فى تعليمهم وأنفق كذلك ميزانية زمنية تزيد على عشرين عاما ينتظر أن يجلب هؤلاء عائدا ماديا واجتماعيا على **مدى يزيد على نصف قرن من الزمان** ، وهى المدة المتوقعة لإسهام أبنائه فى العمل والإنتاج ، أى أن المجتمع سيجنى عائدا مضمونا من كل ما ينفقه على تعليم وتربية وإعداد أبنائه شريطة أن ينجح فى وقايتهم من الانحرافات بأنواعها، وإلا فإن الخسائر التى تنتج عن مختلف الانحرافات السلوكية والاجتماعية تكلف المجتمع الكثير من الناحية المادية بالإضافة الى الخسائر المعنوية والاجتماعية التى لا تقدر بثمن.

٢- الحضارة الإنسانية لا تتجزأ

إن التعرف على تاريخ كفاح الإنسانية من أجل الوصول إلى حياة أفضل للبشرية، وكيف تم اكتشاف علاج للعديد من الأمراض المستعصية واختراع الآلات الحديثة ، هو أمر يجلب الثقة فى إمكانية التوصل إلى اكتشافات جديدة واختراعات أحدث فى

الوقت الراهن وفى المستقبل ، ومن أجل حل المشاكل التى تواجه الإنسان اليوم .. ومن ضمنها مشاكل الإدمان وغيره ، فمن غير المتصور أن يرتفع المستوى الحضارى للإنسان فى جوانب محددة وينخفض فى جوانب أخرى . و لعل السبب يكون فى أن المظاهر المادية للحضارة الإنسانية تتقدم نسبيا أسرع من المظاهر الاجتماعية لهذه الحضارة. لكن الإنسان الذى يسهم فى التقدم الحضارى فى صورته المادية هو إنسان من نتاج ظروف اجتماعية و اقتصادية و سياسية ، وهو لا يعمل بمعزل عن المجتمع أو فى أبراج عاجية . لذلك فإن المشتغلين بالعلم وقضايا الإنسان يتفاءلون تفاؤلا موضوعيا يعاونهم على الإيمان بإمكانية التوصل إلى حل للمشاكل التى تواجه الإنسان ، وبذلك فإن هدف الوقاية من الإدمان بوجه عام يمكن ان نتوصل إليه بتعاون مختلف المتخصصين فى فروع العلم و المعرفة والقيادات التربوية و الثقافية والاجتماعية فى ضوء سياسة واضحة وتخطيط علمى على المدى القريب و على المدى البعيد.

٣- المفهوم العلمى للرياضة

تعتبر الرياضة مظهرا من مظاهر الثقافة البدنية فى المجتمع - أىّ مجتمع- والثقافة البدنية بدورها هى جزء من الثقافة العامة للمجتمع . وإذا اعتبرنا أن الثقافة بوجه عام **هى كل النماذج السلوكية البشرية التى تكتسب اجتماعيا ، وتنتقل اجتماعيا ، إلى أعضاء المجتمع البشرى عن طريق الرموز ؛ ومن ثم يمكن أن يقال إن الثقافة تتضمن كل ما يمكن أن تحققه الجماعة البشرية . ويشمل ذلك اللغة ،والدين ،والصناعة ،والعلم ،والقانون ، والأخلاق...الخ كما يشمل أيضا الآلات المادية والمصنوعات التى تتمثل فيها عناصر ثقافية معينة مثل المبانى بكل أنواعها ، والمكنُ وأساليب المواصلات واللوحات الفنية ...الخ ومن ثم فإن مفهوم الثقافة بمعناه الاجتماعى العلمى يختلف كثيرا عن معناه العام ، فهو يتضمن كل ما يمكن أن يعلم عن طريق العلاقات الإنسانية المتداخلة ،كما يتضمن اللغة والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية جميعا .**

في ضوء ما سبق تعتبر «الثقافة البدنية» جزءا من الثقافة بمفهومها الشامل، فنعنى بها خلاصة ما توصل إليه المجتمع من خبرات من أجل الوصول إلى النمو البدنى السليم لأعضاء المجتمع ،منذ المراحل السنية الأولى ومن أجل رفع المستوى الصحى العام ،وتتطلب الثقافة البدنية الكثير من العناصر ، منها التربية البدنية واللياقة القوامية ، وكلها تساعد الشخص فى أن يسهم فى العمل والإنتاج والدفاع عن الوطن. ويعتبر الاهتمام **"بالتربية البدنية والرياضة للجميع"** من المؤشرات الدالة على ارتفاع مستوى الثقافة البدنية ، كما أن المؤشرات التى تحدد مستوى التقدم الحضارى فى المجتمع الإنسانى المعاصر هى جزء من الثقافة البدنية والرياضية .

ومن المؤكد أن مجال الثقافة البدنية لا يقتصر على الاهتمام بالقلة المتميزة من المتفوقين رياضيا .. بل يتسع اهتمامها لكى تكون فى إطار التربية المستمرة مدى الحياة لكل أعضاء المجتمع على اختلاف فئاته وشرائحه الاجتماعية والمهنية ، بالإضافة إلى مدى استخدام وسائل الثقافة البدنية فى حياة الناس اليومية.وتهتم الرياضة التنافسية بالمتميزين رياضيا ومن ذوى المستويات العليا فى قطاع البطولة. كما برزت الرياضة فى وقتنا الحاضر مؤشرا من مؤشرات تقدم المجتمعات ، وأصبح لها وزنها وثقلها السياسى والاقتصادى فضلا عن أنها مركز اهتمام جماهيرى كبير فى مختلف دول العالم • وهذا يعنى أن هناك علاقة بين تقدم المجتمع - أى مجتمع - وبين حيازة الفرق الرياضية التى تمثل هذا المجتمع على المراكز المتقدمة فى المسابقات والبطولات الرياضية والإقليمية والعالمية والأوليمبية ، لكنه من الضرورى أن نؤكد أن التقدم الرياضى لا يأتى من فراغ كما أنه لا يكون بالصدفة بل يعتمد اعتمادا كبيرا على المنهج العلمى. وعلى القاعدة الأساسية الناتجة عن تقدم المجتمع فى شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية التى تسهم فى تقدم الثقافة البدنية ، فضلا عن ارتفاع المستوى الصحى بوجه عام، إضافة إلى تقدم وسائل التربية البدنية ونشر الرياضة للجميع ، فكل هذه العوامل

تسهم في رفع المستوى الرياضي في بعض الألعاب الرياضية التي تتفق طبيعتها مع المناخ الجغرافي وطبيعة البيئة إلى جانب المواهب البدنية الكامنة عند أفراد وجماعات المجتمع .

الملاحظ أن ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإنساني المعاصر يمكن أن تكون له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمدى تقدم مستوى الثقافة البدنية ، فالاهتمام بالثقافة البدنية يمكن أن يسهم في وقاية النشء من الأمراض العضوية والانحرافات السلوكية والمشاكل الاجتماعية كما أنه ، من جانب آخر ، يسهم في العمل على نموهم نموا سليما ، ليس فقط من الناحية البدنية ، بل من النواحي النفسية والاجتماعية ، والعقلية مما يساعد على قيامهم بأدوارهم في ميادين العمل والإنتاج والدفاع عن الوطن .

ومن واقع خبرات الدول المتقدمة يتبين أن ارتفاع مستوى الثقافة البدنية في مجتمع من المجتمعات يعتبر أحد المؤشرات الدالة على مدى ارتفاع مستوى التقدم الحضاري لهذا المجتمع .

ولقد تأثرت الرياضة المعاصرة بالتطورات العلمية الحديثة في شتى الميادين ، فالتقدم العلمي في الطب ساهم في ارتفاع مستوى النتائج الرياضية ، والتطور التكنولوجي المعاصر ساهم في دقة قياس النتائج الرياضية ، فضلا عن مساهمته في ارتفاع هذه النتائج نفسها ، وبذلك انعكس التطور العلمي الحديث على الرياضة كظاهرة من الظواهر الاجتماعية وأثّر في نموها وفي تطورها **وأصبحت الرياضة مركز جذب لعديد من المهن المختلفة وللكثير من المهنيين وقادة الفكر والثقافة والسياسيين . وهناك فريق كبير من العاملين المتفرغين والمحترفين، يعملون في شتى المجالات الرياضية** ، بل إن التقدم الرياضي أصبح مرهونا بجهود هؤلاء العاملين ، وبذلك أصبحت الرياضة مهنة لها مجالاتها المتخصصة كما أصبح التقدم الرياضي لا يعتمد على الصدفة أو العشوائية بل إنه يعتمد على مدى التقدم العام

للمجتمع فى شتى الميادين ، كما يعتمد فى تقدمه على كفاءة النظام الذى يحكم التربية البدنية والرياضة إلى جانب كفاءة القادة المهنيين ، ثم على مدى توافر الإمكانيات والموارد المادية بأنواعها ومدى الترشيد والاستخدام الأمثل لهذه الموارد فى ضوء استراتيجية شاملة محددة المعالم .

٤- المفهوم العلمى للترويح

تنبع الثقافة الترويحية من الثقافة العامة للمجتمع ،ويسهم المناخ الثقافى الاجتماعى فى إعلاء قيمة الأنشطة الترويحية لوقت الفراغ ، وتؤكد بعض الدراسات الميدانية فى مجتمعنا المصرى أن الحاجة ماسة إلى تأكيد دور مؤسسات التنشئة التربوية فى غرس **ثقافة ممارسة الأنشطة الترويحية** واعتبارها جزءا لايتجزأ من مهام الأسرة ومؤسسات التعليم والمؤسسات الاجتماعية بوجه عام ، والمؤسسات المعنية بالترويح مثل الأندية ومراكز الشباب... وعلى هذه المؤسسات العمل على غرس ثقافة ممارسة الأنشطة الترويحية وعدم الاكتفاء بالمشاهدة السلبية للأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والاجتماعية ، بل العمل على المشاركة فى ممارستها إيجابيا والكشف المبكر عن الموهوبين والمبدعين والمتميزين فى الوقت المناسب لرعايتهم و تنميتهم من خلال أنشطة الترويح وأوقات الفراغ التى تمارس فى الوقت الحر وبالاختيار التلقائى دون إجبار.

وتؤكد الدراسات العلمية أن كل إنسان عقب أدائه لأى عمل بدنى أو ذهنى يحتاج إلى فترات من الراحة لاستعادة الطاقة التى بذلها فى أثناء العمل الإجبارى ،وتعتبر فترات الراحة هذه من الشروط المهمة للمحافظة على الصحة العامة ... كما تساهم البرامج المقصودة التى تقدم للشخص فى فترات الراحة فى التأثير الإيجابى على الجهاز العصبى ورفع كفاءة الأجهزة الحيوية وتساهم فى إزالة ما يعقب العمل من إرهاق وتعب، ويجب أن تكون الأنشطة التى تمارس عقب وقت العمل ذات طابع اختيارى حر ، كما يجب أن تكون هناك أنشطة متنوعة تتناول محددات الشخصية

الإنسانية المتكاملة ، حيث يجب أن تشتمل أنشطة رياضية للمحددات البدنية وأنشطة ثقافية للمحددات العقلية وأنشطة فنية للمحددات الوجدانية ثم أنشطة ذات طابع اجتماعى تمارس فى إطار جماعى لكى تتاح له فرصة ممارسة أدوار اجتماعية متنوعة تعاونه فى تنمية شخصيته الاجتماعية ،وكل هذه الأنشطة تجعل الشخص لديه القدرة على العودة إلى العمل بكفاءة وإتقان ، فضلا عن أن القيام بهذه الأنشطة فى وقت الفراغ يسهم فى الوقاية من ممارسة أنشطة أخرى غير بناءه قد تسهم فى الانحرافات الصحية والنفسية أو الاجتماعية خاصة فى محيط النشء والشباب الذين مازالوا فى مرحلة التكوين وإثبات الذات.

ويعرف الترويح : **"بأنه النشاط البناء الذى يؤدى فى وقت الفراغ بدافع ذاتى، وبصورة اختيارية مما يؤدى إلى استعادة الطاقة الإنسانية للفرد"** . ويعنى هذا التعريف أن النشاط الترويحى يتميز بالآتى:

* أنه نشاط بناء مفيد للإنسان و ليس ضارا به.

* يؤدى فى وقت الفراغ عقب وقت العمل وأداء الالتزامات الضرورية .

* تتوافر فيه التلقائية والرغبة الحرة من الشخص.

* يحتاج كل فرد إلى التدريب والتنشئة على ممارسة النشاط الترويحى .

* تشرف على الترويح قيادات مهنية متخصصة .

* لكل شخص الحرية الكاملة فى اختيار الأنشطة الترويحية المحببة إلى نفسه فى ضوء ميوله ورغباته واستعداداته.

* يقوم كل شخص بممارسة الأنشطة الترويحية ولا يكتفى بالمشاهدة السلبية .

* يسهم الرائد الترويحى المتخصص فى معاونة كل شخص على انتقاء ما يناسبه من أنشطة ترويحية توائم بين استعداداته واحتياجاته ورغباته .

* يعمل الترويح على تلبية احتياجات الشخصية الإنسانية المتكاملة .

ولقد تبين أن الاحتياجات الخاصة بالمحددات البدنية للشخصية توفرها الأنشطة الترويحية الرياضية والاحتياجات الخاصة بالمحددات النفسية والوجدانية تلبيها الأنشطة الترويحية الفنية بأنواعها والاحتياجات الخاصة بتنمية القدرات العقلية تلبيها الأنشطة الثقافية والعلمية ، أما الاحتياجات الخاصة بالمحددات الاجتماعية فيحققها العديد من الأنشطة الجماعية التى يقوم فيها كل شخص بدور من أدوار محددة فى إطار الجماعة لتنمية شخصيته الاجتماعية .

والجدير بالذكر أنه ليس هناك حدا فاصلا بين الهوايات والأنشطة الترويحية ، بل إن هناك تداخلا بين كافة الأنشطة الترويحية ، إذ يكمل بعضها البعض وإن كان هناك ما يعرف بالترويح الرياضى والترويح الثقافى والترويح الفنى والترويح الاجتماعى فإن هذا التقسيم يهدف إلى أن يمارس كل عضو الهوايات التى يختارها بنفسه تحت إشراف تربوى من أجل تنمية الشخصية وليس بهدف الاحتراف ، فهذه مهمة مؤسسات أخرى ... لذلك فإننا ندعو ، كما سبق القول ، كل شخص لكى تكون له أربع هوايات على الأقل : هواية رياضية وهواية ثقافية وهواية فنية وهواية ذات طابع اجتماعى يمارسها مع جماعة منظمة تحت إشراف القيادة الترويحية المهنية المتخصصة .

وتنبع أهمية الترويح من أهمية العمل الإنسانى ،لأن كل إنسان يحتاج عقب أداء العمل الإنتاجى **"الذى هو فى أغلب الأحيان له طابع ملزم و إجبارى"** إلى القيام بنشاط اختيارى حر ، حيث إنه لا بديل لكل إنسان من أن يعمل عملا منتجا بناءً سواءً أكان هذا العمل ذهنيا أم بدنيا ، فالعمل ضرورة من ضرورات الحياة ، لذا يجب أن يتعلم كيف يستريح وكيف ينظم البرامج الترويحية فى وقت الفراغ الذى يعقب العمل، ليعيد بناء طاقاته البدنية والعقلية مما يساهم فى إبراز مهاراته الإبداعية . وانطلاقا من أن عنصر الوقت هو من الموارد والثروات المهمة للإنسان وللمجتمع ، فإنه من الواجب الاهتمام بالاستثمار الأمثل للوقت للعمل والترويح لبناء الشخصية الإنسانية والوقاية من كافة الأضرار خاصة فى محيط النشء والشباب .

ويلاحظ أنه فى ضوء التقدم العلمى والتكنولوجى تم توفير جزء كبير من وقت العمل، وتضاعفت فترات الراحة الأسبوعية والإجازات السنوية مع عدم الإخلال بزيادة الإنتاج، ومن جهة أخرى ساهمت وسائل التقدم الحديثة فى تحرير الإنسان من عناء العمل البدنى الشاق ، وساهمت الثروة العلمية والتكنولوجية فى إطلاق قدرات العقل الإنسانى الذى أصبح مصدرا متجددا ولا نهائيا لاستمرار تطور الإنتاج حيث أصبحت **"صناعة المعلومات"** موردا اقتصاديا مهما ، وأحد عناصر الإنتاج. لكنه إنتاج مصدره العقل الإنسانى وهو مصدر متجدد ومستمر ويمكن تداوله وأن يشارك الناس فى صنعه دون أن تضيع قيمته، كما أنه يمكن نقله من مكان لآخر بسرعة فائقة وبذلك أمكن لصناعة المعلومات أن تجمع المعلومات وتنقلها وتخزنها وتعالجها وتعيد تخليقها، وتضاعفت بذلك أهمية الأنشطة الترويحية للإنسان حفاظا على الثروة البشرية حيث لا يمكن للعقل الإنسانى أن يعمل إلا فى ضوء شخصية إنسانية متكاملة، فى مجتمع مستنير يوفر لأعضائه البرامج المناسبة . وكان على القادة المتخصصين فى الترويح أن يحققوا للإنسان البرامج الترويحية المتطورة ومنذ الطفولة المبكرة وطوال مراحل التربية المستمرة مدى الحياة حتى يواكبوا التقدم الحضارى الذى لا حدود له .

وبذلك أصبحنا لا نقنع بالمقولة الشهيرة التى تقول : **"إن العقل السليم فى الجسم السليم ، فقط ، بل إننا نؤكد على أن " العقل السليم فى الإنسان السليم جسميا وعقليا ونفسيا واجتماعيا"** .

٥- المؤسسات الترويحية

ظهرت الحاجة إلى المؤسسات الترويحية لتلبى وظائف ضرورية للإنسان فى مراحله السنية المختلفة ولتساهم فى تنشئة أعضاء المجتمع واستثمار الوقت الحر فى برامج بناءه تحت إشراف القيادات المهنية المتخصصة ، وتهدف المؤسسات الترويحية إلى تربية النشء والشباب و إعادة تربية الكبار عن طريق البرامج

والأنشطة الترويحية المتكاملة ذات الطابع الرياضى والثقافى والفنى والاجتماعى ، وبذلك فإن الأندية ومراكز الشباب ، على سبيل المثال ، لا يجب أن يقتصر اهتمامها على الأنشطة البدنية والرياضية فقط بل يجب أن تهتم بأن يمارس كل أعضائها كافة الهوايات التى منها ما هو رياضى أو ثقافى أو فنى أو اجتماعى دون تركيز الاهتمام على جانب وإهمال بقية الجوانب . ومن جهة أخرى ، فإن المؤسسات الترويحية فى سعيها لتحقيق أهدافها التربوية المتكاملة ، يجب أن تقوم بالدور البنائى والإنشائى وتسهم فى الدور الوقائى ، كما يمكن لها أن تعاون - بقدر - فى الدور العلاجى بالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى. وفى ضوء ظروف نشأة الأندية والمؤسسات الترويحية فى مصر ، نجد أنها نشأت فى البداية من خلال الجاليات الأجنبية ، أما النشء والشباب المصرى من تلاميذ وموظفين وطلاب وعمال فكانوا خارج دائرة هذه المؤسسات ، إلا أنهم كانوا يمارسون الأنشطة الترويحية فى الأراضى الفضاء فى الإجازات والموالد والأعياد وإنشاء خيام يقومون فيها بممارسة الألعاب الشعبية والأكروبات وألعاب الكرة ورفع الأثقال كما تكونت فرق الأحياء وفرق المدارس التى تركزت فى المدارس الحكومية ، أما المدارس الأهلية فلم تهتم بالأنشطة لطلابها ، ثم بدأت حركة تمصير الأندية عام ١٩١٧ ، ،وتحرير الرياضة من السيطرة الأجنبية وتأسيس الاتحادات الأهلية من عام ١٩٢٠ ثم عام ١٩٣٢ ، وتجدر الإشارة إلى أنه بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، تشكلت أول لجنة لرعاية الشباب باسم اللجنة الرياضية العليا عام ١٩٥٣ ، لتدرس اقتراحا بإنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب عام ١٩٥٤م وألحق كلجنة من لجان المجلس القومى الدائم للخدمات ، **وكانت من أهدافه تربية المواطن العربى الصالح ، وهو المواطن السليم عقلا وبدنا وخلقا ، المؤمن بربه ووطنه وقوميته العربية ، العارف بحقوقه وواجباته ، المقدر لمسئوليته، المتفاعل مع المجتمع ، المستعد دائما للتضحية والبذل .** وحدد المجلس القومى للشباب فى ذلك الوقت المراحل السنية التى سيهتم بها من سن الميلاد وحتى سن ٢٨ سنة ، على أن يقوم برعاية قطاعات الطلبة والموظفين والعمال

والفلاحين و أصحاب المهن الحرة والمهنيين فى المجالين الحكومى والأهلى، وصدرت العديد من القوانين والتشريعات المنظمة للجهود المبذولة لرعاية الشباب وتوالت على العمل تنظيمات عديدة وسياسات متعددة وتنازعت الآراء حول مدى إشراف الدولة على الأندية ومؤسسات الترويح ومراكز الشباب وتحديد مساحة المشاركة المتاحة للإدارة والقيادة الذاتية لهذه المؤسسات وحجم الدعم المادى الحكومى بالمقارنة بتنمية الموارد المالية الذاتية لهذه الهيئات... وبوجه عام فهناك على المستوى النظرى تعريفات للهيئات والمؤسسات الترويحية **"التى اصطلح على تسميتها بالهيئات العاملة فى مجال رعاية الشباب والرياضة"** بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر ، تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لا تستهدف الكسب المادى ويكون الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والاجتماعية والروحية والصحية والترويحية فى إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذى يضعه المجلس الأعلى للشباب والرياضة «سابقا» - وزارة الشباب حاليا .

٦- المفهوم العلمى للراحة النشيطة :

الأساس العلمى **للراحة النشيطة** كما تؤكده الدراسات والبحوث العلمية... يعنى أنه إذا قام أى شخص بعمل بدنى محدد أو مارس نشاطا رياضيا معينا مستخدما إحدى المجموعات العضلية، مثل **"مجموعة عضلات اليد اليمنى"** فمن الواجب عليه عقب الانتهاء من هذا العمل أو هذا النشاط الرياضى أن يقوم بأداء نشاط بدنى مماثل للمجموعة العضلية المقابلة التى لم تعمل **"مجموعة عضلات اليد اليسرى"** أى إن الراحة النشيطة تعنى راحة مجموعة عضلية وتنشيط مجموعة عضلية أخرى من عضلات جسم الإنسان ، الأمر الذى يساهم فى اتزان النمو العام للجسم والإقلال من التوتر العصبى والعضلى **وانتظام الإيقاع البيولوجى** لأجهزة الجسم مما يعمل

على زيادة القدرة على العمل لأطول وقت ممكن وتأجيل الشعور بالتعب فضلا عن رفع مستوى الإنتاج كما وكيفا ، ولقد تمت الاستفادة من برامج الراحة النشيطة لأبطال الرياضة حيث يقومون بأداء أنشطة بدنية مختلفة عن مجال تخصصهم الرياضى بهدف تغيير نوع النشاط البدنى والنمو المتوازن والبعد عن الملل واستمرار اكتساب اللياقة البدنية العامة .

ومن المؤكد أن قيمة الراحة النشيطة ليست قاصرة على المتفوقين رياضيا ، بل إن قيمتها تمتد إلى أعضاء المجتمع من العاملين بفروع العمل الإنسانى والإنتاجى المتنوع وتمتد إلى العمل الذهنى والبدنى على حد سواء ، وعلى سبيل المثال يتم الإفادة من البرامج الرياضية فى خدمة العاملين فى المصانع ويقدم لهم ما يسمى **بتمرينات الإنتاج** التى تمارس فى فترات محددة فى أثناء وقت العمل وتسهم فى تحسين الحالة البدنية العامة للعاملين وترفع مستوى القدرة على العمل وتفيد فى زيادة الإنتاج . ومن ذلك يتضح مما سبق أن هناك تطابقا نسبيا بين مفهوم الراحة النشطة ومفهوم الترويح .

٧- تأثير المؤسسات الرياضية والترويحية فى أعضاء المجتمع

تؤكد نتائج العديد من الدراسات والبحوث التى قام بها الباحث وكذلك التى أشرف عليها حول تأثير المؤسسة الرياضية والترويحية أن هناك تأثيرا واضحا على أعضاء المؤسسات الرياضية والترويحية الذين ينتظمون فى عضوية هذه المؤسسات ويمارسون أنشطة محددة ... لكن التعرف على مدى درجة هذا التأثير ومدى إيجابية أو سلبية هذا التأثير يحتاج إلى دراسات أعمق لتتناول كل جماعة من الأعضاء ، بل لكى تتناول كل عضو من أعضاء كل جماعة . ولعل أسلوب **"دراسة الحالة"** يعد من أنسب الأساليب للتوصل إلى هذا الهدف ، وتؤكد الملاحظة التربوية المنتظمة للكاتب والممارسة الميدانية الواقعية حيث تدرج الباحث من عضو إلى رائد إلى مشرف إلى مستشار فى العديد من المؤسسات الرياضية والترويحية

والاجتماعية ، حتى أنتخب رئيسا لمجلس إدارة أحد الأندية الرياضية فى مصر ، وقام بتسجيل خبراته حتى تتخذ الأسلوب العلمى الموضوعى . ويمكن لنا أن نعرض العديد من النتائج التى تؤكد التأثير الإيجابى لمؤسسات الترويح وأوقات الفراغ فى تنمية الشخصية السوية للأعضاء من النشء والشباب ، فضلا عن وقايتهم من الانحرافات بأنواعها ، بالإضافة إلى المساهمة فى علاجهم بالتعاون مع مؤسسات أخرى عند وقوعهم فى الانحراف... لكن هناك شروطا أساسية للمؤسسة الرياضية التى تستطيع القيام بهذا الدور ولا يجب أن نكتفى بالأهداف المعلنة ، بل يجب أن تساهم السياسة العامة ، واللوائح والقوانين والقيادات المهنية المتخصصة، فى تحقيق الأهداف فضلا عن ضرورة مشاركة الأعضاء أنفسهم فى القيادة الديمقراطية للمؤسسات وسنسرد فيما يلى عرضا لدراسة نماذج بعض الحالات الواقعية التى درسها الكاتب والتى عايشها بهدف التعرف على دور المؤسسات الرياضية والترويحية فى تربية النشء والشباب تمهيدا للتعرف على دور هذه المؤسسات فى وقايتهم من الانحرافات بوجه عام ومن إدمان المخدرات بوجه خاص .

*** دراسة الحالة الأولى**

وجد الكاتب أنه من المفيد أن يبدأ بدراسة حالته شخصيا فى محاولة للتأكيد على أننا عندما نتحدث عن الانحراف وعن الجريمة لسنا بمعزل عن الواقع ، كما أننا نؤمن بأن المجتمع مسئول عن المواطنين الصالحين الذين نشأوا فيه كما أنه مسئول أيضاً عن المواطنين غير الصالحين الذين لم ينجح فى جعلهم مواطنين صالحين فى ضوء قيمه ومثله العليا فى مرحلة تاريخية محددة. وعندما ولد كاتب هذه الدراسة عام ١٩٤٣ بحى الجمالية بمدينة القاهرة ، كان متوقعا له أن يكون مواطنا صالحا بنفس التوقع فى أن يكون مواطنا غير صالح فقد كان حى الجمالية قريبا من حى الباطنية الذى يعد مركزا رئيسيا لتوزيع المخدرات فى مصر ، وكان يرى ويسمع أعضاء المجتمع المحيط به وهم يتحدثون عن المخدرات ببساطة تجعل من تعاطيها أمرا

طبيعيا ، وكان يشاهد بنفسه **"عم قطب المكوجى"** وغيره من الحرفيين وهم يتعاطون الأفيون بهدف زيادة قدرتهم على السهر والعمل ، خاصة فى أيام الأعياد والمواسم والأفراح ، وكان يراقب الإعداد المبكر لحفلات تعاطى الحشيش المواكبة لحفلات أم كلثوم فى محيط الجيران وكان بعضهم من ذوى المناصب العليا ، وشاءت الظروف أن يسافر «والده» طلبا للعلم وهو فى العاشرة من عمره، وكان الأب يعى معنى الغياب عن رعاية أبنائه فى مثل هذه السن فآثر أن يحاول تعويضه عن هذا الغياب بإلحاقه بأحد الأندية حتى يستطيع أن يقضى وقت فراغه تحت إشراف قيادات تربوية ، وقام بإلحاقه بقسم الصبيان التابع لجمعية الشبان المسيحية بالقاهرة ، حيث أعجب الوالد بالنظام المتبع فيه عندما كان يتدرب على خدمة الجماعة وهو طالب بمدرسة الخدمة الاجتماعية من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٠ تحت إشراف المربى الفاضل الأستاذ يعقوب فام ، ومع أن هذه المؤسسة كانت بعيدة عن محل السكن ، وكان التكيف معها ليس سهلا وكان رسم الاشتراك فى ذلك الوقت مرتفعا نسبيا ، إلا أنه بفضل النظام العام للمؤسسة والقيادات المشرفة عليها ، وكانوا من المسلمين والمسيحيين ، تم للكاتب الاندماج فى عضوية هذا النادى ، وأصبح من الأعضاء النشيطين فى فترة وجيزة بسبب سيادة روح التسامح ، ولم يشعر مطلقا بوجود فوارق بين الأعضاء المسلمين والمسيحيين ، كما كانت هناك نسبة من الأقليات اليونانية والأرمنية وغيرها يعاملون على قدم المساواة مع الجميع ، وإن كان الأمر لا يخلو من خلافات تحدث بين الجماعات أو الفرق بسبب الحماس من أجل الفوز فى المباريات أو المسابقات الفنية والثقافية وغيرها ، و كان الرواد يقومون بالاستفادة من هذه المواقف ومحاولة حل الخلافات بوعى وبطرق ديمقراطية والتأكيد على روح الانتماء والولاء للجماعة أو الفريق أو الأسرة التى تضم فى عضويتها الأعضاء من مختلف الأديان والجنسيات . والجدير بالذكر أنه كانت هناك برامج صداقة بين جمعية الشبان المسلمين وجمعية الشبان المسيحية ، يتم فيها تبادل الزيارات واللقاءات الرياضية فضلا عن الاحتفالات المشتركة فى أعياد المسلمين وأعياد المسيحيين،

ولم يكن غريبا أن تجد أحد علماء الدين الإسلامى يحاضر فى جمعية الشبان المسيحية ، كذلك لم يكن مستغربا أن تجد أحد القساوسة يحضر لقاءا ثقافيا فى جمعية الشبان المسلمين . من العادات التى لم تنقطع حتى اليوم إقامة حفلات الإفطار فى شهر رمضان المبارك فى مقر جمعية الشبان المسيحية ، تدعى لها قيادات المجتمع ورجال الدين المسيحى جنبا الى جنب مع علماء الدين الإسلامى ، وكان هذا يجسد الوحدة الوطنية فى نفوسنا نحن الصغار ، بالعمل لا بالقول وبطريقة تلقائية بكل الصدق ، بلا نفاق أو مظهرية أو رياء ... أذكر هذه التفاصيل لكى أؤكد بعض الحقائق التى توضح دور النادى فى تكوين الكاتب شخصيا حيث أنه ساهم فى شغل أوقات فراغه فى أنشطة وبرامج بناءة ، لعلها مع غيرها من البرامج هى التى ساهمت فى وقايته من العديد من الانحرافات التى كان من الممكن أن يتعرض لها بحكم سكنه بالقرب من مركز رئيسى لبيع المخدرات ، فضلا عن تعويضه ، لغياب الأب ، وهذا يعنى أهمية دور النادى الرياضى إذا ما قام بتحقيق أهدافه المعلنة.

ويعتقد الكاتب أن الفرص العديدة التى أتيحت له والأدوار الاجتماعية التى قام بها بدءا من عضو عادى إلى لاعب إلى رئيس فريق ثم رئيس أسرة منتخب انتخابا ديمقراطيا ثم نائبا عاما فى برلمان الصبيان ثم عمدة **(وهو منصب فى حكومة الصبيان يساوى الرئيس الأعلى للنادى)** وقبلها رئيسا للوزراء ووزيرا فى إطار نظام الحكم الذاتى المسمى **(بحكومة الصبيان)** فضلا عن اكتسابه الخبرة من خلال مناقشاته فى (برلمان قسم الصبيان) الذى يضم كل الأعضاء ويحضره الرواد والقيادات المهنية ، مراقبين فقط ولا يتدخلون إلا لإرساء المزيد من التقاليد التربوية، والتوجيه غير المباشر. كل ذلك كان له الفضل فى معاونته على اختيار التخصص الدراسى الأنسب له عند البحث عن الدراسة الجامعية التى تتفق مع استعداداته وقدراته ، كما ساهم فى تفوقه الدراسى وحصوله على بعثة دراسية واندماجه فى العمل العام حتى أصبح عضوا فى العديد من المنظمات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية والرياضية ثم انتخب رئيسا لمجلس إدارة أحد الأندية

الرياضية..ثم نقيبا للمهن الرياضية وعين رئيسا لجهاز الشباب فضلا عن تدرجه فى الوظائف الجامعية حتى وصل إلى درجة أستاذ عام ١٩٨٣ .

وقد تعمد الباحث أن يقدم هذه الحالة لكى يذكّر بها نفسه و لكى يؤكد للقارئ أن اختياره لموضوع هذه الدراسة جاء عن قناعة مؤكدة وإيمان عميق بدور المؤسسة الرياضية والترويحية فى تنمية وتكوين الشخصية والوقاية من الانحراف فضلا عن دورها فى إرساء العديد من القيم الإيجابية ، التى تتمثل فى التسامح الدينى والوحدة الوطنية وتنمية الولاء والانتماء للمجتمع .

ويستطيع الكاتب أن يقدم بعض الحالات الإنسانية التى تعرضت للانحراف أو التى كادت أن تنحرف ، وكان للمؤسسة التربوية المتمثلة فى النادى الرياضى دورها الفعال فى وقايتها من الانحراف أو علاجها منه فى الحالات المبكرة ، وأصبحت هذه الحالات شخصيات بناءه لها إسهاماتها فى بناء المجتمع وفى الدفاع عن الوطن من خلال الأدوار الاجتماعية التى قاموا بها على خير وجه . وكان من الممكن لهذه الشخصيات أن تكون مصدر تدمير وهدم لنفسها وللمجتمع . ومع اقتناع الكاتب بأهمية تكامل وتعاون كافة مؤسسات التنشئة التربوية بدءًا من الأسرة والجيرة ومؤسسة التعليم ودور العبادة وأجهزة الإعلام والثقافة والمنظمات الاجتماعية والسياسية ، بالإضافة إلى المؤسسات الرياضية والترويحية ، إلا أنه فى ضوء هذه الخبرة يعتقد أنه من الصعب أن تقوم كافة المؤسسات بأدوارها على الوجه الأكمل بصفة الاستمرار وبخطه صارمة لا تتبدل ولا تتعدل ، وبتعاون وتنسيق لا يختل ، لأن هذا يعد أمرا غير ممكن فى ضوء طبيعة الحياة الإنسانية .

لكن الكاتب يرى ، ولعل القارئ الكريم يتفق معه ، أن كل مؤسسة تربوية يتضاعف دورها فى مرحلة محددة من مراحل النمو الإنسانى ، **فالأسرة السوية** على سبيل المثال هى المؤسسة الأولى التى تتلقى الطفل وترعاه منذ مولده وتبدأ بعدها بقية المؤسسات فى التعامل مع هذه الشخصية الإنسانية النامية تدريجيا . ومن جهة

أخرى فإن قيام إحدى المؤسسات بدورها على أكمل وجه فى الوقت المناسب ، كفيل بأن يعوض الشخص عما يكون قد حدث من قصور دائم أو مؤقت فى الرعاية المتوقعة من بعض أو كل المؤسسات التربوية ، **وإذا كان من البديهى ألا يوجد الشخص فى كل المؤسسات التربوية فى وقت واحد، فإنه من الطبيعى كذلك ألا يظل الشخص فى مؤسسة تربوية واحدة طوال حياته** . من جهة أخرى فإن معرفة كم الوقت الذى يوجد فيه الشخص فى مؤسسة ما لا يكفى ، لكنه من الضرورى معرفة ماهية البرامج التى تقدم لهذا الشخص فى أثناء وجوده فى تلك المؤسسة ، وإذا كانت هذه البرامج مفيدة وبناءه وتسهم فى تنمية وتكوين شخصيته بالقدر الذى لا يسهل محوه فى حالة تعرضه لمؤثرات مخالفة أو غير إيجابية أو سلبية ، وهذا يعنى أن يقضى الشخص وقتا قصيرا فى النادى الرياضى يعود عليه بالنفع والفائدة بسبب نوع الرعاية التى يتلقاها على أيدى المتخصصين المهنيين ، فى حين أن غيره قد يقضى وقتا أطول ، لا يعود عليه بالنفع بل قد يعود بالضرر ، بسبب غياب الإشراف التربوى وعدم تقديم برامج هادفة تحت إشراف قيادات مدربة ، بل على العكس من ذلك فقد يصبح النادى الرياضى والمؤسسة الترويحية مصدرا لاكتساب عادات سيئة ومكانا لإرساء قيم سلبية أو لتكوين اتجاهات غير إيجابية والتعرض لخبرات ضارة.

*** دراسة الحالة الثانية**

عندما ولد " ....." فى يوم ٢٤ يناير عام ١٩٧٣ م ولد معه فى الساعة نفسها ٩٠ طفلا وفى اليوم نفسه ٢١٦٠ طفلا وفى الشهر نفسه ٦٤,٨٠٠ طفلا كما ولد معه فى العام نفسه ما يزيد على ٨٠٠,٠٠٠ ألف طفل مصرى من مختلف محافظات ومدن وقرى ونجوع مصر وأفلت "........" من الأمية حيث التحق بالمدارس وكان من المحظوظين الذين لم يتسربوا من قطاع التعليم الابتدائى أو الإعدادى حيث وصل إلى الصف الثالث الثانوى وكان يتأهب للحصول على الثانوية العامة والالتحاق بالجامعة فى العام الدراسى ١٩٩٠ ، ويمكن التعرف على

شخصية هذه الحالة من خلال معلوماتنا عن المؤسسات التربوية التى تعاملت معه كالآتى :

* **الأسرة :** الأب رجل قانون ، مستشار رئيس محكمة ، كان حريصا على تفوق ابنه دراسيا ويدعوه للموازنة بين التفوق الرياضى والتفوق الدراسى فى ظروف امتحانات الثانوية العامة،خاصة أن الابن صرح برغبته بالالتحاق بكلية الهندسة قسم الطيران وكان الأب من الحريصين على زيارة المدرسة رغم مشاغله وكثرة سفره للعمل فى محافظة أخرى غير المحافظة التى يقطن فيها .

* **الجيرة والشلة :** كان "......" يحب أن يتميز عن رفاقه كما كان يحب الشهرة ويسعى إليها وكان ينجح فى إنهاء الخلافات بين أصدقائه ولم يكن يعاكس الفتيات مثل بعض الشباب ،لا يدخن ، واستمر يلعب كرة القدم لفترة طويلة ، واشترى والده له "موتوسيكلا جديدا" .

* **المدرسة :** أفادت إدارة المدرسة أن "......." كان ممتازا علميا ، حصل على ٨٧٪ فى الشهادة الإعدادية ، وكان جادا فى دراسته ، عصبى ، منطوٍ ، معتز بنفسه وكرامته ، دائم المذاكرة فى المدرسة وفى الفسحة وبين الحصص وحتى فى أثناء الرحلات الرياضية مع فريق المدرسة وفريق المنطقة التعليمية ، لا يحب المزاح الثقيل ، وكان زملاؤه يتوقعون أن يكون من الأوائل ، لكن مدرسته لم تكن بها رقابة من حيث الحضور والغياب ، **فكان الكثير من التلاميذ يخرجون من المدرسة عقب الدرس الثانى دون اعتراض من إدارة المدرسة .**

* **المؤسسة الرياضية الترويحية :** لم يكن "........" عضوا عاديا فى النادى الرياضى بل كان عضوا رياضيا ورئيسا للفريق فى لعبة "......." وكان سليم الجسم لا يعانى من أى مرض عضوى ، كرر مدربه إنه كان يتدرب بانتظام على أمل أن يصل إلى عضوية المنتخب الوطنى ، لكن أعصابه كانت متوترة ويعترض على

الحكام ، وكانت السيدة والدته تحضر أحيانا لمشاهدته فى التمرين وفى المباريات، وانقطع عن التدريب عقب عدم فوز فريقه فى بداية الموسم الرياضى، ولم يتضح هل كان عدم حضوره بسبب عدم الفوز؟ أم بسبب الانشغال فى المذاكرة وظروف الثانوية العامة ؟.

وبتحليل المعلومات السابقة نجد أن "......." نشأ فى أسرة مستنيرة وكانت له شخصية متميزة فى المدرسة ومع جيرانه وفى النادى ، لكن يبدو أن الظروف المصاحبة لطلاب الثانوية العامة تسبب القلق فى محيط الآباء والأبناء ، وتجعل الآباء يمنعون الأبناء من ممارسة الأنشطة الرياضية والترويحية ، ويتسبب ذلك فى سيادة عدم الثقة بين الطلاب وذويهم مما يدفع إلى أنماط من السلوك غير السوى وهذا ما حدث.

فى أحد أيام شهر فبراير ١٩٩٠ م حوالى الساعة السادسة والنصف مساء وعقب أن قام "......... " بملء استمارة الثانوية العامة قام والده بمطالبته بالالتفات لدروسه بشكل مكثف حتى يتحقق أمله فى الالتحاق بكلية الهندسة ، وتطورت المناقشة بصورة غير طبيعية واختطف "........" مفاتيح سيارة والده صائحا سأنتحر .. سأنتحر، ونزل إلى الشارع وقاد السيارة قائلا «أنا هاجيبلكم مصيبة كبيرة» وكان فى حالة هياج شديد وقاد السيارة على غير هدى حتى وصل إلى إحدى المؤسسات الحكومية المهمة وحاول اقتحام بوابتها والتقط المسدس الخاص بوالده الموجود فى تابلوه السيارة وأطلق الرصاص على الحراس وردت عليه قوة الحراسة بالمثل وكانت النتيجة مقتل "........" و إصابة اثنين من جنود الحراسة ولم يتأكد لنا إن كانت هناك حالة إدمان وراء الحادث من عدمه .

لكن الأمر المهم هنا يؤكد أنه يمكن لأى إنسان أن يرتكب أمرا خارجا عن المألوف وقد يكون هذا الأمر فى رأى القانون مخالفة أو جريمة، أو قد يكون أمرا ضارا قد يصل به إلى الرغبة فى الانتحار وتدمير النفس وتدمير المحيطين به، ومع أنه لم

يتأكد أن حالة الهياج التى انتابت "........" كانت بسبب الإدمان ، إلا أنه من المؤكد أنها حالة انحراف لم تنجح الأسرة أو الجيرة أو المدرسة أو المؤسسة الرياضية والترويحية فى الوقاية منها قبل حدوثها ، مما سبب عواقب وخيمة مست العضو الجانح و أسرته وأعضاء المجتمع المحيط به وكادت أن تمس المجتمع كله بسبب تصرف فردى جانح من شخص واحذ فى موقف واحد ، مما يؤكد أهمية رعاية أعضاء المجتمع جميعا وعدم ترك أى شخص دون وقاية من الانحرافات ، لأن فى ذلك فائدة للفرد وللمجتمع على السواء .

*** دراسة الحالة الثالثة**

"......." شاب فى المرحلة الثانوية ولد فى أسرة تعد بكل المقاييس أسرة سعيدة، الأب قيادة فكرية لامعة ، الأم زميلة فى المهنة ، له أخت أكبر وأخ أصغر، اشترك منذ طفولته فى عضوية أحد الأندية المعروفة ، وكان من المتوقع أن يكون متفوقا رياضيا فى إحدى الألعاب الفردية . توفيت الأم فجأة ولم يتزوج الأب وتولت الأخت الكبيرة مسئوليتها نحوه ونحو أخوه الأصغر ، بذل الأب ما بوسعه لرعاية الأسرة عقب وفاة الأم لكن ظروف عمله ومسئولياته لم تسمح له أن يشرف على الأبناء طوال الوقت . تفاقمت المشكلة عقب زواج الأخت، استمر "....." فى دراسته حتى شهادة الثانوية العامة حيث فشل فى الحصول عليها أكثر من مرة ، انسحب أصدقاء المرحلة الدراسية والسنية من حوله ، أدمن التدخين ، امتنع عن التدريب بدأ يسبب مشكلات داخل النادى، لم يفلح معه التوجيه، تعرض لعقوبات من إدارة النادى وصلت إلى درجة الفصل من النادى لمدد متفاوتة ، وعلى الرغم من استمرار رعاية الأب والأخت الكبرى له عقب زواجها إلا أن انهيار الأسرة بسبب وفاة الأم لم تعوضه مؤسسات أخرى ، فلم يكن من الممكن للمدرسة أن تقوم بدورها منفردة وكان الفشل حليفه ، أما النادى الرياضى فلم يقم بدوره فى رعاية هذا الشاب ولم يحاول فى ضوء القيادة القائمة أن يجعله يستمر فى ممارسة الرياضة ، ولم يتابعه عندما انقطع عنها بل قام

بعقابه على الأخطاء التى ارتكبها حتى وصلت إلى درجة الفصل لمدد متفاوتة كما أن أنديتنا الرياضية ومؤسساتنا الترويحية تفتقر إلى وجود تنظيمات تسهم فى رعاية وتربية الأعضاء ، **بل إن نظام الأندية أشبه بنظام المقهى المحاط بأسوار** ، ولا يقوم النادى بضم الأعضاء خاصة من النشء والشباب فى أسر أو جماعات أو فرق رياضية أو ثقافية أو فنية تكون تحت إشراف إحدى القيادات التربوية المتخصصة التى تعمل على رعايتهم وتوجيههم .

وقع "......" فريسة المخدرات وتم تجنيده لترويج هذه السموم فى محيط أعضاء النادى ، وانكشفت الجريمة عندما نقل أحد الشباب من أبناء أحد التجار إلى المستشفى فى حالة سيئة نتيجة تعاطيه جرعة من المخدر ، أفاد الشاب بأنه حصل عليها كهدية من "........" كبداية لتعويده على التعاطى مستقبلا .

*** دراسة الحالة الرابعة**

كان ذلك فى نهاية الخمسينيات عندما أجرى النادى دراسة علمية حول العلاقات الاجتماعية فى محيط الأعضاء من سن ١٢-١٦ سنة .

* أفادت الدراسة بأن هناك بعض الأعضاء يتمتعون بحب واحترام نسبة كبيرة من زملائهم كما أن هناك آخرين منعزلين ولا يرغب أغلب الأعضاء فى التعامل معهم أو ضمهم للأنشطة التى يقومون بها .

* أظهرت الدراسة أن العلاقات الاجتماعية الإيجابية والعلاقات الاجتماعية السلبية نشأت فى رحاب النادى ، حيث تعرف الأعضاء على بعضهم لأول مرة من خلال عضوية النادى ، وهذا يعنى أن الأنشطة والبرامج فى النادى هى العامل المباشر فى تحديد سمات هذه العلاقات الاجتماعية .

* تم التركيز على أحد الأعضاء ، حيث قرر معظم زملائه عدم التعاون معه وعدم ضمه للأنشطة الرياضية والثقافية التى يمارسونها .

* عند بحث ودراسة أسباب مقاطعة هؤلاء الأعضاء لزميلهم ، تبين أن ممارسته لعادة التدخين تأتى فى مقدمتها على الرغم من تحذير زملائه له بأنهم سيخطرون قيادة النادى بهذا الأمر ، لكنه لم يمتثل ، ولذلك قرروا عدم التعامل معه أو دعوته لممارسة النشاط معهم وعدم ضمه للأسر والجماعات التى ينتمون إليها .

* بدأت إدارة النادى فى علاج الأمر بطرق غير مباشرة والاتصال بالأسرة وعقد اجتماعات عامة للتعرف على أضرار التدخين ودعوة مجموعة من المهتمين بالرياضة لمناقشة أثر التدخين فى الصحة وعلى التفوق الرياضى.

* بمتابعة حالة "......" تبين أنه تخرج فى الجامعة وأصبح من المتميزين فى تخصصه واستفاد كثيرا من خبرة مقاطعة زملائه له فى النشاط بالنادى .

* وهذا يفيد بأن التجارب التى تتاح لأعضاء النادى الرياضى والترويحى تصبح رصيدا يمكن الإفادة منه فى الحياة العملية فى المستقبل .

*** دراسة الحالة الخامسة : "نجم كرة القدم الأرجنتينى دييجو مارادونا"**

قام الكاتب بدراسة علمية حول **القدوة فى محيط النشء والشباب** عام ١٩٧٧ ثم عام ١٩٧٩ و أعاد الدراسة على مجموعة من النشء والشباب فى مصر وبعض الدول العربية الذين تجمعوا فى معسكرات ولقاءات على المستوى العربى عام ١٩٨٤ و ١٩٨٦ و أوضحت الدراسة بوجه عام : أن أعضاء الدراسة قد حددوا بالأسماء والأوصاف القيادات التى يقتدون بها من خلال ما قدمته لهم أجهزة التنشئة التربوية داخل المجتمع ... ولم يقتصر أعضاء الدراسة على الاقتداء بأعضاء من داخل مجتمعاتهم بل حددوا قدوتهم فى بعض المجالات من قيادات على المستوى العربى والأجنبى وكان أبرز القادة الذين اهتم أعضاء العينة باتخاذهم قدوة لهم هم من المجال الفنى ومن المجال الرياضى . ولفت نظر الباحث أن العديد من الشباب فى مصر وبعض الدول العربية قد وضعوا **اللاعب الأرجنتينى دييجو مارادونا** فى مقدمة من

اتخذوهم قدوة لهم فى مجال الرياضة ، وأوضحوا أسباب ذلك إلى أنه يتمتع بالخلق الرياضى والمهارات الفنية العالية.

وكانت المفاجأة غير السارة عندما تناقلت وكالات الأنباء أخبار انخراط اللاعب فى التعامل مع عصابات تهريب المخدرات والسموم البيضاء، ولعل هذه الحالة توضح لنا أن البطل الرياضى الذى يعتبر قدوة صالحة للنشء والشباب يمكن الإفادة منه فى جذب الشباب نحو الاهتمام بالأنشطة المفيدة لتنمية شخصياتهم ، إلا أنه فى الوقت نفسه يمكن أن يقع فريسة للانحراف، الأمر الذى يخشى معه أن يرتبط فى أذهان الشباب أن هناك علاقة بين التفوق الرياضى أو النجومية وبين السلوك غير السوى ولعل القارئ يلاحظ أن الوقوع فى براثن مافيا المخدرات كان من نصيب العديد من القيادات اللامعة ، ليس فقط فى المجال الرياضى بل فى المجال الفنى وغيره من المجالات.

٨- دور الأنشطة الرياضية والترويحية فى مواجهة الإدمان

فى ضوء الأهمية المتزايدة لدور الإنسان فى التنمية الشاملة من أجل الحفاظ على أسس تكوين ونمو الشخصية الإنسانية من المراحل السنية المبكرة ، يتطلب ذلك القناعة الكاملة بأن كل ما نقوم به من جهود فى مجالات التنمية البشرية يكون له دور إيجابى فى وقاية أعضاء المجتمع من الأمراض النفسية والعضوية فضلا عن الانحرافات الاجتماعية بكافة صورها.

وإن كان من الممكن أن تستعد المجتمعات البشرية لمواجهة الكوارث الطبيعية عند حدوثها بصورة مفاجئة فى أغلب الأحيان .. إلا أنه ليس من اليسير أن تخطط المجتمعات لمواجهة كوارث أخرى من صنع الإنسان نفسه ، ونخص بالذكر الكوارث المتعلقة بالإدمان الذى يدمر الإنسان ويدمر المجتمع. ومن الملاحظ أن المروجين لتعاطى المخدرات بكافة أنواعها ... **يسخرون الموارد المادية الضخمة التى وصلت نحو ٧٠٠**

مليار دولار على المستوى الدولى وتزداد عا ما بعد عام ويسيطرون على مجموعات من البشر لكى يروجوا هذه السموم فى محيط أعضاء المجتمعات المستهدفة ، ولديهم من وراء ذلك أهداف عديدة مثل الكسب السريع غير المشروع أو إعاقة مسيرة التقدم والتنمية للمجتمعات الأخرى أو محاولة اختراق أو هزيمة المجتمعات من الداخل ، وفى الخفاء باستخدام ذلك السلاح **الخسيس** لتدمير الطاقة البشرية المتمثلة فى النشء والشباب عندما يعجزون عن المواجهة الخارجية أو العلنية .

وفى الوقت الراهن، تحشد المجتمعات الطاقات المادية والبشرية لمحاربة المروجين لتجارة المخدرات بأنواعها سواء أكان هؤلاء فى الداخل أم فى الخارج، وتكلل هذه الجهود بالنجاح أحيانا وبالفشل فى أحيان أخرى... لذلك فإن الجهود يجب ألا تركز فقط على إعلان الحرب بين المجتمع والمهربين فى الداخل والخارج على المستويات المحلية و الإقليمية والدولية بل يجب أن تركز أيضا على الجوانب الوقائية مثل توفر الوقت والجهد والمال .

وتقع هذه الدراسة ضمن الدراسات التى تؤكد أهمية الجوانب الوقائية فى علاج مثل هذه الظواهر الخطيرة التى تهدد حاضر ومستقبل المجتمعات.

وبدراسة ما جاء فى توصيات ومقترحات العديد من المؤتمرات التى تدعو للوقاية من الإدمان تحت شعار -**نحو استراتيجية وطنية للوقاية من الإدمان**- يتبين لنا أن تلك التوصيات أكدت دور مؤسسات التنشئة التربوية كافة فى التنسيق والتكامل والتعاون من أجل مواجهة الإدمان ، وأكدت دور المؤسسات الاجتماعية والأجهزة الشبابية فى هذا الأمر الخطير . ولذلك فقد حرصت الدراسة الحالية على الإفادة من هذه التوصيات ووضعت ضمن مهامها :

"تأكيد الأدوار الإيجابية للأنشطة التربوية والرياضية والترويحية فى تنمية الشخصية المتكاملة لأعضاء المجتمع من النواحى البدنية والعقلية والنفسية

الاجتماعية . ثم العمل على إلقاء الأضواء على الأدوار المبتكرة والمستحدثة للأنشطة الرياضية والترويحية فى مواجهة الإدمان" .

٩- عرض لبعض الدراسات والبحوث والتقارير التى توضح حجم ظاهرة الإدمان :

(١) تفيد بعض الدراسات العلمية أن المجتمعات الإنسانية النامية تواجه فى مراحل نموها اختيارات متعددة الجوانب من أجل مواجهة قضايا التخلف والسعى نحو التقدم واللحاق بالركب الحضارى ... وتنطلق هذه الدراسات من فرضية تفيد أن هناك مجموعة من التصورات أو الخطط التى تحاول تحديد مسار المجتمع نحو تحقيق أهدافه وتتمثل فى الآتى :

*** خريطة الماضى (الأصالة) .**

*** خريطة الحاضر (المعاصرة) .**

*** الخريطة التى ينشدها المجتمع (العصرية) .**

*** الخريطة التى قد يدفع اليها المجتمع فى ضوء (التوازنات الدولية والمتغيرات العالمية).**

وتتلخص هذه التصورات فى أن هناك مقارنات تعقد بين الماضى والحاضر ، كما أن هناك الخريطة العصرية التى تحاول الإفادة من التقدم العلمى الحديث ، **لكن الأمر الجدير بالتدبر هى تلك الخريطة التى يراد للمجتمع -أى مجتمع- أن يساق اليها بفعل قوى خارجية تجد مصلحتها فى ذلك فى إطار التوازنات الدولية والصراع بين القوى العظمى ، وتتساوى فى ذلك المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة** ، وكلما كان التماسك كبيرا والمقاومة ناجحة ، كلما نجح المجتمع بفضل تعاون وتكامل وتكاتف فئاته الاجتماعية الداخلية فى الانتصار على القوى الخارجية ، **وذلك بالعمل على تغليب المصالح الوطنية العليا على المصالح الفئوية الذاتية .**

وبتطبيق تلك التصورات على قضايا العمل الوقائى ضد أمراض الإدمان بوجه خاص، وعلى قضايا المشاكل والأمراض الاجتماعية بوجه عام ... نجد أن خبرات الماضى فى الوقاية والعلاج من الإدمان وكذا خبرات الواقع الحالى الذى يشخص هذه القضايا حاليا .. ويقوم بوضع خطط المستقبل التى يسعى المجتمع من خلالها للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها ... كل ذلك يجب أن يكون ضد أصحاب المصلحة فى نشر وترويج وسائل الإدمان أى الذين يريدون **رسم خريطة مضادة لأهداف ومصالح المجتمع فى التنمية والتقدم** ، و أصحاب المصلحة هؤلاء ، وإن كان أغلبهم من القوى الخارجية على المجتمع إلا أنهم يجدون من يتعاون معهم من داخل المجتمع .

(٢) تؤكد العديد من الدراسات العلمية ،مدى نجاح الإنسان فى اكتشاف علاج جديد للعديد من الأمراض المستعصية وفى اختراع الآلات الحديثة مما يجلب الثقة فى إمكانية التوصل إلى اكتشافات جديدة واختراعات أحدث فى الوقت الراهن ، وفى المستقبل ، من أجل حل المشاكل التى تواجه الإنسان اليوم ، حيث إنه من غير المتصور أن يرتفع المستوى الحضارى للإنسان فى جوانب محددة وينخفض فى جوانب أخرى .

ولعل السبب يكمن فى أن المظاهر المادية للحضارة الإنسانية تتقدم بسرعة أكبر نسبيا من تصور بعض الناس للمظاهر الاجتماعية لهذه الحضارة . لكن الإنسان الذى يسهم فى التقدم الحضارى، فى صورته المادية هو إنسان من نتاج ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية ولا يكون فى معزل عن المجتمع . لذلك فإن المشتغلين بالعلم وقضايا المجتمع يتفاءلون تفاؤلا موضوعيا يجعلهم مؤمنين بإمكانية التوصل إلى حل المشاكل التى تواجه الإنسان، وذلك بتعاون مختلف المتخصصين فى فروع العلم والمعرفة والقيادات التربوية والثقافية والاجتماعية فى

ضوء سياسة علمية واضحة المعالم وتخطيط علمى دقيق . ويمكن باستخدام هذا الأسلوب وضع خطه شاملة للوقاية من الإدمان على أن يتم تطبيقها من خلال الخطط والبرامج والأساليب المبتكرة .

(٣) فى ضوء الملاحظة العلمية المنتظمة نجد أن أعضاء المجتمع الإنسانى فى العالم المعاصر، يعيشون تغيرات اجتماعية وعلمية واقتصادية وسياسية هائلة قد تسفر عن **"ميلاد ما يسمى بالنظام العالمى الجديد الذى نرجو أن نسهم فى صناعته ولا نقف منه موقف المتفرج "** .

وتتم عمليات إعداد أعضاء المجتمع من المراحل السنية المبكرة للقيام بأدوارهم فى تنميه المجتمع ،فى غير معزل عما يحدث فى العالم وتحت تأثير متغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية عديدة ، ومن هنا يأتى دور مؤسسات التنشئة التربوية فى الحفاظ على صحة هؤلاء الأعضاء من الطفولة وطوال مراحل التربية المستمرة مدى الحياة .

وإذا كانت قضية الحفاظ على صحة أعضاء المجتمع هى مسئولية أجهزة عديدة فإن الدور البنائى والوقائى فى مراحل الطفولة والشباب هو من الأهمية بمكان .. على اعتبار أنه أفضل وأقل تكلفة من العلاج . لذلك يجب الاهتمام بالأنشطة التربوية والرعاية المتكاملة للنشء والشباب والتأكيد على الشخصية المتكاملة للإنسان بكافة محدداتها العقلية والبدنية والنفسية والاجتماعية وأن يتم وضع البرامج فى مؤسسات التعليم وفى مؤسسات الترويح وأوقات الفراغ فى ضوء هذا الاتجاه .

وبوجه عام فإن المجتمعات الإنسانية ليست على استعداد للاستسلام فى مواجهة الذين يريدون القضاء على الحاضر والمستقبل وتدمير أعضاء المجتمع من خلال ترويج وسائل الإدمان .

(٤) استنادا إلى الجهود العلمية فى مجال مواجهة الإدمان التى تتعاون فيها أجهزة الإعلام ورجال الشرطة وخبراء القانون وعلماء الاجتماع ورجال التربية يتبين أن التكلفة المادية التى يدفعها المجتمع ثمنا للمخدرات تصل إلى ما يساوى :

- نصف ثمن الصادرات المصرية إلى الخارج من صناعة وزراعة فيما عدا البترول .
- كل عائدات مصر المالية من قناة السويس.
- كل دخل مصر من السياحة .
- ثلث ما تدفعه الدولة من دعم للسلع الغذائية .
- نصف مجموع مرتبات كل العاملين فى القطاع العام.
- أكثر من كل ما تحصل عليه الدولة من ضرائب على الإيراد العام وعلى النشاط الفردى .

هذا بالإضافة إلى ما يتم تهريبه من العملة الأجنبية وما تتكلفه أجهزة الشرطة فى مكافحة المخدرات .. (بمعناها الشرطى) فضلا عن ما يدفعه المدمنون من قوتهم لشراء المخدرات ومصروفات علاج المدمنين .

أما عن فاقد القوة البشرية التى تهدر بسبب عدم الإفادة من الطاقة البشرية للمدمنين فى العمل والإنتاج والتنمية ، فمن الصعب تقديرها ماديا كما أنه من العسير تحديد قيمة المفقود الاجتماعى الناتج عن ذلك .

(٥) وتشير نتائج أحد البحوث الميدانية أن متعاطيى المخدرات يبدأون التعاطى وهم فى سن المراهقة وبالتحديد قبل سن ١٦ إلى سن ٢٢ سنة.

كما أن هناك من يبدأون فى التعاطى فى سن لا يزيد على ٢٨ عاما ويؤكد هذا البحث أن أغلب من بدأوا فى التعاطى لم يستطيعوا أن يمتنعوا عن هذه العادة السيئة.

(٦) حول تأثير المؤسسة الرياضية والترويحية فى أعضاء المجتمع ، قام الكاتب بدراسة علمية أكدت أن هناك تأثيرا إيجابيا واضحا على أعضاء المؤسسات الرياضية والترويحية من الذين ينتظمون فى عضوية هذه المؤسسات من المراحل السنية المبكرة ، ويمارسون أنشطة محددة وتحت إشراف قيادات تربوية متخصصة .. لكن تبين أن درجة هذا التأثير، ومدى إيجابية أو سلبية هذا التأثير يحتاج إلى دراسات تفصيلية ، لتتناول كل جماعة من أعضاء هذه المؤسسات ، كما يجب أن يتناول كل عضو من أعضاء كل جماعة فى تعامله مع المؤسسة الرياضية والترويحية بالإضافة إلى تعامله مع باقى المؤسسات المختلفة فى الأسرة والجيرة والمدرسة وأجهزة الإعلام والثقافة ودور العبادة وجماعات الرفاق .. وغيرها .

و أوضحت الدراسة كذلك أن هناك تأثيرا إيجابيا للمؤسسات الرياضية والترويحية فى تنمية الشخصية السوية للأعضاء من النشء والشباب ، وفى وقايتهم من الانحرافات بأنواعها.

لكننا فى ضوء الملاحظة التربوية المنتظمة ، نجد أن بعض المؤسسات الرياضية والترويحية لم تعد مؤهلة للقيام بالدور البنائى أو الوقائى للنشء والشباب فى مواجهة الانحرافات بوجه عام والإدمان بوجه خاص ، بسبب سيطرة القيادات غير المهنية وغير المتفرغة على قيادة هذه المؤسسات وقلة عدد القيادات التربوية بالمقارنة بالأعداد الكبيرة من النشء والشباب من أعضاء هذه المؤسسات ، فضلا عن الاهتمام بالأنشطة الرياضية التنافسية على حساب الأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية بالإضافة إلى اهتمام القيادات الرياضية بالمحترفين رياضيا وتجاهل الأنشطة الرياضية الموجهة للجميع .

(٧) بدراسة وتحليل القوانين واللوائح التى تنظم عمل المؤسسات الرياضية والترويحية ، نجد أنها لا تلبى فى الوقت الراهن الاحتياجات المتجددة للنشء

والشباب ، الأمر الذى يعرقل تحقيق أهدافها التى أنشئت من أجلها ويعوق قيامها بأدوارها التى يتوقعها منها المجتمع .

وما نجده من صور التهافت على الفوز برئاسة وعضوية مجالس إدارات هذه الأندية وسيادة روح التعصب والتنافس والصراع من أجل تولى هذه المواقع بكل السبل المشروعة وغير المشروعة . **فقد ساهم فى فقدان المصداقية فى العمل التطوعى بوجه عام ، الأمر الذى يستوجب أن يتولى قيادة هذه المؤسسات القيادات المهنية التربوية المتفرغة تفرغا كاملا لقيادتها .**

(٨) تؤكد الإحصاءات التى تم جمعها مدى حجم الهيئات والمؤسسات الرياضية والترويحية التى وصلت إلى نحو ما يقرب من ٦٠٠٠ هيئة رياضية تتوزع ما بين الاستادات الرياضية ومراكز الشباب بالمدن والقرى والملاعب المفتوحة والأندية الرياضية الخاصة واللجان الرياضية فضلا عن أندية الهيئات الحكومية والأهلية وغيرها .

وتتطلب هذه الدراسة استكمال التعرف على عدد الأعضاء فى هذه الهيئات وعدد القادة الذين يعملون فيها ونوعية البرامج المقدمة وحجم المستفيدين استفادة فعلية، حتى يمكن التعرف على نسبة أعضاء المجتمع المحرومين من الانضمام لعضوية هذه الهيئات ... **والعمل على إنشاء هيئات ومؤسسات رياضية ترويحية مبتكرة برؤى جديدة وفكر جديد وبالمشاركة الشعبية مع شركاء المجتمع المدنى .**

ا لباب الثانى

الشباب ومواجهة الإدمان

مقدمــــــة

من الأمور المهمة العمل على توثيق الجهود والدراسات التى تتناول الإدمان بوجه عام وفى مجال النشء والشباب بوجه خاص ، وقد أظهرت العديد من الدراسات قلة البحوث التى درست هذا الموضوع وندرة التقارير البحثية التى تتسم بالتنسيق والتكامل والتعاون بين شركاء مكافحة الإدمان.

وفى دراسة توثيقية رائدة للبحوث والدراسات الاجتماعية أصدرها صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان عام ١٩٩٩، وأعدها فريق عمل من الباحثين **يضم الأساتذة الدكاترة نجوى الفوال وعزة كريم ونسرين البغدادى وآمال هلال وشعبان خليفة وأشرف عبد الله والشيماء عبد العزيز وإيمان ندا وعزيزة عبد العزيز** .... وكان هدف الدراسة هو محاولة التعرف على ملامح الجهد الذى قام به فريق العمل فى مصر حول ظاهرة الإدمان فى محاولة لمسح وتسجيل وتصنيف وتحليل الإنتاج العلمى عن ظاهرة المخدرات فى المجتمع المصرى وأظهرت الدراسة أن العلوم الاجتماعية لم تفرز دراسات وبحوث تتناول قضية المخدرات فى مصر بكثافة تتناسب وخطورة هذه القضية ... لكن الدراسة أثبتت اهتمام علم النفس بدراسة ظاهرة المخدرات ودراسة الجوانب النفسية للظاهرة.

كما تبين أن البحوث اتسمت بطابع الفردية حيث تناولت جزئيات محددة من الظاهرة وعدم تناول الظاهرة من كافة الجوانب .

وأوضحت الدراسة غياب بعض الموضوعات والقضايا التى لم تتضمنها خريطة البحوث الخاصة بالمخدرات مثل دور مراكز رعاية الشباب وأيضا دراسة دور المؤسسات التربوية المنتمية إلى القطاع الأهلى .

ودعت الدراسة إلى **تبنى هيئة قومية لوضع استراتيجية بحثية متكاملة تغطى هذه الظاهرة بكافة أبعادها الاجتماعية وتحقق التكامل بين العلوم الاجتماعية المختلفة ، لذلك نجد أن الدراسة العلمية التى نحن بصددها تسعى لتناول دور المؤسسات الرياضية والشبابية فى الوقاية من الإدمان لعلها تسهم فى استكمال الرؤية العلمية حول هذا المجال** فى إطار التنسيق والتعاون والتكامل بين كافه الأطراف وتؤكد ضرورة وضع الاستراتيجية المتكاملة لدراسة الظاهرة والعمل على فهمها والقضاء عليها من أجل التنمية الشاملة للوطن ، ولعل المؤسسات الشبابية والرياضية تقوم بدورها الفعال فى المواجهة ومنع الطلب فى محيط النشء والشباب فى ضوء رسالتها التى يتوقعها منها المجتمع *.

الشباب وجيل المستقبل

فى دراسة علمية قام بها مؤلف هذا الكتاب فى جهاز الشباب بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة (سابقا) وزارة الشباب (حاليا) أوضحت أن جهاز الشباب يقوم بتطبيق سياسة الدولة فى العمل مع الشباب وتقوم الوزارات المعنية بتطبيقها فى ضوء مجال عملها مع الشباب قادة المستقبل كما أن السياسة العامة فى العمل مع الوزارة تؤكد ضرورة المشاركة الشعبية والتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لملاحقة ومواكبة خطط وبرامج التنمية ... فى ضوء المتغيرات العالمية والدولية وتؤكد الدراسات العلمية أنه لكى تتحقق استراتيجية العمل الشبابى والرياضى على سبيل المثال ... يجب الاعتماد على العلم للتعرف على خبرة العمل فى الماضى من أجل استيعاب الواقع الراهن سعيا لوضع خطة العمل المستقبلية .

وتبين أهمية العمل على دراسة خريطة منهج إعداد **قادة الشباب حاليا** سعيا لوضع منهج **إعداد قادة المستقبل** تأكيدا على تواصل العمل الشبابى مع

* ظاهرة المخدرات : دراسة توثيقية للبحوث والدراسات الاجتماعية - القاهرة ١٩٩٩ المركز القومى للبحوث الاجتماعية .... صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

ضرورة التنسيق والتكامل والتعاون بين كافة المؤسسات المعنية بالشباب فضلا عن التواصل مع أجيال المجتمع على اعتبار أن العمل مع الشباب يبدأ من الطفولة وأن إعداد قادة الشباب يعنى الاطمئنان على استمرار وتقدم مشروع النهضة الشاملة للمجتمع برؤية مستنيرة تعرف كيفية التعامل مع العالم وتستطيع الإفادة من إنجازات الأداء والجودة النوعية والجودة الشاملة والقدرة على التنافس والفوز فى سباق التقدم العلمى ، وهذا يتطلب التدريب على العمل الجماعى والسعى نحو تحقيق الأهداف الوطنية التى يجب أن لا تتناقض بأى حال مع الأهداف الذاتية أو الفئوية مع فتح آفاق التميز والنجاح من خلال برامج واعية تبدأ من المراحل السنية المبكرة فى مؤسسات العل الشبابى والرياضى والترويحى ، وهذا هو الأساس المنطقى للوقاية من كافة الانحرافات السلوكية والاجتماعية والصحية وغيرها .

مفهوم الشباب

الملاحظ أن مفهوم الشباب له معانٍ عديدة ، فنجد أن علماء السكان يستندون فى تحديدهم للشباب إلى محك خارجى كالسن أو العمر الذى يقضيه الفرد فى أتون التفاعل الاجتماعى . ويختلف هؤلاء العلماء فيما بينهم فى تحديد بداية ونهاية هذه السن فهناك من يؤكد أنهم من تحت سن العشرين، وبذلك نجد أن نقطة النهاية قد حددت ولم تحدد نقطة البداية وهناك من يرى أن فئة الشباب ... من يقعون فى المرحلة العمرية ما بين سن الخامسة عشرة إلى سن الخامسة والعشرين أو من يقعون فى المرحلة العمرية ما بين سن الخامسة عشرة إلى سن الثلاثين .

ولعلماء الاجتماع تحديدهم العلمى لمفهوم الشباب ، فهم يؤكدون أنه بالإضافة إلى التحديد العمرى السابق ، فإن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص لكى يحتل مكانة اجتماعية ويؤدى أدوارا جماعية فى بنائه ، وتنتهى حينما يتمكن الشخص من احتلال مكانته و أداء أدواره فى السياق الاجتماعى وفقا لمعايير اللعبة الاجتماعية . ونرى علماء الاجتماع يؤكدون أن الشخصية تظل شابه طالما أن

صياغتها النظامية لم تكتمل بعد ، وفى إطار ذلك يفرقون بين الدور فى مرحلة الإعداد ، والدور فى مرحلة الاكتمال والأداء . فدور الطالب وصبى الحرفى يعد من النوع الأول . بينما يعد دور الموظف المهنى ودور العامل الحرفى من النوع الثانى . وبذلك يعتمد تحديد علماء الاجتماع لمفهوم الشباب كفئة ، على طبيعة ومدى اكتمال مجموعة الأدوار الاجتماعية التى تؤديها الشخصية الشابة .

أما علماء النفس وعلماء علم النفس الاجتماعى فيربطون بداية ونهاية الشباب بمدى اكتمال بناء كل عضو من أعضاء هذه الفئة الذى يتمكن عن طريقه من التفاعل السوى فى المجال الاجتماعى . بينما نجد لعلماء البيولوجيا رؤيتهم التى تؤكد على ربط نهاية مرحلة الشباب باكتمال نمو البناء العضوى والفيزيقى من حيث الطول والعرض ، ومن حيث نمو واكتمال كافة الأعضاء التى لها وظائف معينة فى بناء الجسم سواء كانت خارجية أو داخلية " كالغدد مثلا " والأجهزة الحيوية ...

فى ضوء ما سبق نلاحظ أن دورة حياة الإنسان قد تقسم إلى أربع مراحل هى :

الأولى : مرحلة الطفولة (غالبا تكوين بيولوجى).

الثانية : مرحلة الشباب (اكتمال بيولوجى نفسى واجتماعى).

الثالثة : مرحلة الرجولة (تعد امتدادا للاكتمال البيولوجى النفسى والاجتماعى).

الرابعة : مرحلة الشيخوخة (بداية فى تحلل الاكتمال البيولوجى النفسى والاجتماعى).

والملاحظ أن المرحلة الثانية (مرحلة الشباب) هى **مرحلة المعاناة** لأنها مرحلة الاكتمال ، والاكتمال تفاعل ، فيه إضافة وتولد ، وفيه غرس ورفض ، وفيه فعل ورد فعل.

مفهوم المواطن الصالح

فى ضوء نظرتنا العلمية ، وفى ضوء ظروف مجتمعنا ، نرى أنه لكى نواجه مشاكل مرحلة الشباب كإحدى مراحل دورة حياة الإنسان ، أو فئة من فئات المجتمع التى تقع

على عاتق أعضائها مسئولية التنمية - **ومن هذه المشاكل مشاكل الانحراف بأنواعه ومنها الجريمة بأنماطها وصورها العديدة** - نرى أنه يجب ألا نكتفى بعمليات الوقاية فحسب ، أو نكتفى باتخاذ التدابير الضرورية لعلاج من ينحرف من هذه الفئة بأن يرتكب أفعالا معينة تعتبر جرائم، بل يجب أن يكون الهدف هو العمل الجدى فى سبيل تكوين مواطنين يتطلبهم المجتمع المصرى فى الوقت الراهن . فنحن نرى أنه إذا كانت دولتنا تبنى مجتمعا جديدا ، فإن هذا المجتمع يجب أن يكون بالضرورة مجتمعا إيجابيا، أى مجتمعا يرتفع بناؤه دائما عن طريق تطبيق الأساليب العديدة للتنمية الشاملة سواء كان ذلك فى ميدان المادة الانتاجية أو المادة البشرية على السواء .

و أهداف تطبيق أساليب التنمية الشاملة فى محيط المادة البشرية هو تكوين المواطن المصرى ، وفى ضوء تحديد السمات الشخصية السوية الضرورية لشخصيته الإنسانية ، من حيث نواحيها الجسمية والعقلية والعاطفية والاجتماعية ، مع الأخذ فى الاعتبار مستوى النضج الضرورى لهذه النواحى حتى يكون شخصا صحيحا ناميا ، يحب الخير والكرامة الاجتماعية، ويستطيع أن يواجه قوانين السلوك العامة ، ويستجيب للمواقف الإنسانية المتعددة استجابة سليمة ، ويكون مدربا على مواجهة الحياة الاجتماعية ، ويستطيع أن يهنأ بالكفاح والعمل بأداء الخدمات العامة ليستطيع، كشخص ، أن يؤدى أدواره الاجتماعية فى ضوء ما يتوقعه منه المجتمع .

ويلاحظ أن تحديد هذه السمات هى مهمة كبيرة ما فى ذلك من شك ، وهى مهمة يجب أن يخطط لها علميا ، كما يجب أن يناط بتنفيذها أجهزة اجتماعية متخصصة فى كل من القطاعين الأهلى والعام ، وبخاصة تلك التى تعنى **بعمليات التنشئة الاجتماعية** فى المجتمع ، كالأسرة والجيرة والمدرسة والنادى الاجتماعى والمنظمة الدينية والمنظمة السياسية (الأحزاب مثلا) وأجهزة الإعلام والثقافة . وأدوار المهن التى تعمل أو يجب أن تعمل فى ميدان الانحراف والجريمة مثل مهنة رجل القانون والأخصائى الاجتماعى ورجل الشرطة مثلا ، وفى ضوء الوظائف الاجتماعية لهذه الأجهزة الاجتماعية ، وهى أدوار بارزة مهمة .

مفهوم الشخصية الإجرامية

يرى الدكتور **سيد عويس** أنه إذا كانت الأدوار الاجتماعية للمهن المشار إليها وغيرها من الأدوار التى تعمل فى مجالات تطبيق أساليب التنمية فى محيط المادة البشرية أدوارا بارزة ومهمة ، فإن أدوارها فى مجالات تطبيق أساليب الوقاية الاجتماعية فى محيط المادة البشرية ، ومنها أساليب الوقاية من الانحراف والجريمة، تكون واضحة وضرورية . **ويعنى مفهوم الوقاية من الانحراف والجريمة فى رأى سيد عويس ، وقاية المجتمع من وجود أشخاص منحرفين أو مجرمين ، أحداثا كانوا أو شبابا أو بالغين ، ذكورا أو إناثا ، أى القيام بالتدابير الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التى تحد من وجودهم . وهى التدابير التى تحفظ المواطنين الأسوياء ، أسوياء أو التى تصحح الظروف الاجتماعية التى تعتبر ضارة لأنها تهدد المواطنين الصالحين الأسوياء أو أسرهم ، أو تهدد معايير المجتمع الذى يعيشون فيه .**

وقد يرى البعض أن المقصود بالوقاية من الانحراف والجريمة هو " الحيلولة دون نشوء الشخصية الإجرامية " . ولا يوافق الكاتب على هذا المعنى . ذلك لأن الشخص المنحرف أو المجرم لا يمكن أن يكون شخصا منحرفا أو مجرما فحسب ، أى لا يمكن أن يكون فردا ذا شخصية منحرفة أو إجرامية بصفة مطلقة ، فالشخص المنحرف أو المجرم هو شخص يؤدى أدوارا اجتماعية عديدة وديناميكية ، مثله فى ذلك مثل رجل الشرطة والقاضى ، وهذه الأدوار كلها هى التى تكون شخصيته الاجتماعية الديناميكية . أى أن الشخص الذى يرتكب نمطا من أنماط الانحراف أو الجريمة أو حتى الذى اعتاد ارتكابها، لا يمكن أن يستمر فى ارتكابها خلال الأربع والعشرون ساعة كل يوم . والنظرة إلى ارتكابه الانحراف أو الجريمة ، وحده ، لا تفيد سوى رجل الشرطة حين يحاول القبض عليه ، أو القاضى التقليدى عندما يدينه ويصدر حكمه فى نمط الانحراف أو الجريمة المنسوب إليه . ولكن هذه النظرة لا تكفى بحال من

الأحوال لتكون أساسا لتغيير نموذج الحياة للشخص المنحرف أو المجرم ، وهذا ما تهدف إليه بالضرورة الجهود التى تبذل لإعادة تنشئة هذا الشخص حتى يعود إلى المجتمع مواطنا صالحا . وفى هذا الضوء نلاحظ أن الشخص المنحرف أو المجرم شابا كان أو غير شاب هو فرد له"شخصية **اجتماعية**" وليست "**شخصية إجرامية**". وعلى الرغم من أنه قد ارتكب نمطا معينا من أنماط السلوك المنحرف أو الإجرامى (أو حتى إذا اعتاد ارتكاب هذا النمط أو ارتكب غيره من الأنماط) فقد يكون ابنا بارا أو اخا عطوفا أو زوجا وفيا ، أو أبا حانيا أو صديقا مخلصا أو عاملا حاذقا .. الخ .

وأرجو أن يلاحظ القارئ أننا إذ ندعو إلى وقاية المجتمع من أعضائه المنحرفين أو المجرمين فإننا ندعو أيضا إلى وقاية أعضاء المجتمع من الانحراف والجريمة كذلك .

فئة مدمنى المخدرات وأنواعها

تجب ملاحظة أن هناك فئات من الأشخاص المنحرفين أو المجرمين وبخاصة الشباب منهم فى ضوء المعنى الاجتماعى لمفهوم الشباب ، لا يصح أبدا ، أن يودعوا السجون. من هذه الفئات ، المتشردين والمتسولين والبغايا والمجرمين الشواذ سواء أكان شذوذهم جنسيا أو غير ذلك وفئات متعاطى الخمور والمدمنين على المخدرات بأنواعها .

وعندما نذكر فئة مدمنى المخدرات بأنواعها وبخاصة الشباب منهم سواء كانوا من الطلاب أو العمال أو من أهل الريف أو من أعضاء الأحياء الشعبية (أبناء وبنات البلد مثلا) - فيجب أن نذكر أدوار الأخصائى الترويحى والاخصائى الرياضى والأخصائى الشبابى والأخصائى النفسى والأخصائى الاجتماعى بالتعاون مع أدوار المتخصصين الآخرين كرجال الدين والمشرعين والمتخصصين فى علم العقاب ورجال الشرطة وغيرهم من المتخصصين فى مكافحة الانحراف أو السلوك

الإجرامى بمعناه العلمى (أى تكوين المواطن الصالح ووقايته لكى يبقى صالحا ثم علاجه إذا انحرف أو ارتكب جريمة) . أى أننا نذكر إسهامات كافة القيادات مع إسهامات غيرهم من المتخصصين **فى السياسة العلمية الجنائية** التى يتبعها المجتمع ، أوالتى يجب أن يتبعها ، فى مواجهة هذه الفئة من مدمنى المخدرات بأنواعها وغيرهم من أعضاء الفئات الأخرى . والمقصود بالسياسة العلمية الجنائية مجموعة المبادئ التى يتبعها هؤلاء المتخصصون لتحقيق أهداف المكافحة فى ميدان المخدرات بأنواعها فى محيط الذين يهربونها أو يتجرون فيها أو يتعاطونها من الشباب وغيرهم ... فيما يتعلق بالتجريم والعقاب والوقاية والعلاج جميعا . ولعل هذه السياسة ترى ، أو لابد أن ترى ، فى ضوء قيم مجتمعنا ومبادئه ومثله العليا ، وجود علاقة جدلية بين الشخص المهرب أو التاجر أو المتعاطى والمجتمع ، وأن الفصل بين كل منهم وبين المجتمع أمر تعسفى . أى أنها لا ترى ، ولا يمكن أن ترى ، علة هذا السلوك المنحرف أو الإجرامى أو علة تكمن فى الشخص المنحرف أو المجرم وليس فى المجتمع . فهى ترفض حتما الاقتصار على قول القائل " إذا صلح أعضاء المجتمع صلح المجتمع " لأن عضو المجتمع (السوى وغير السوى) لا يمكن أن يعيش فى فراغ ، بل يعيش دائما منذ ولادته فى جماعات اجتماعية ، أى فى علاقات مستمرة ، **فإذا صلحت هذه الجماعات ، وهى قوام المجتمع ، صلح هذا العضو ، وإذا فسدت فسد هذا العضو** . وهى إلى جانب هذا ، أقصد أن السياسة الجنائية ، تؤمن ويجب أن تؤمن ، بأن الإنسان ليس قالبا جامدا تحدد سلوكه محددات ثابتة أبدية لا يمكن تغييرها ، لكنها ترى أن الإنسان يمكن تغييره وأن المنحرف أو المجرم يمكن إعادة تنشئته الاجتماعية ، فقط علينا أن نسلك لذلك الوسائل المناسبة التى تؤدى إلى تحقيق هذا الغرض ، فى ضوء اتباع المنهج العلمى فى عمليات الدراسة وفى عمليات التطبيق على السواء ... أى أن هذه السياسة إذ توافق على أن جهود رجال الشرطة المتعلقة بضبط المخدرات قبل أن تصل إلى المتعاطين وجهودهم فى تعقب مهربى المخدرات بأنواعها وتجارها والقبض عليهم توطئه لمحاكمتهم ، هى جهود

مشكورة يقدرها المجتمع حق قدرها ، فإنها تعتقد ، أو يجب أن تعتقد ، **أن الطلب هو الذى يخلق العرض ومن ثم** فإن الجهود ، كل الجهود ، يجب أن تبذل من أجل التعرف على عوامل الطلب على المخدرات بأنواعها حتى لا يكون هناك عرض لهذه المخدرات ، لأن المخدرات بأنواعها هى أولا وقبل كل شئ سلعة . وعلى الرغم من خطرها وخطورتها فإنها تعد مثل جرائم الرشوة والتهريب والجرائم الجنسية من الجرائم غير المنظورة . اى أن حجم ارتكابها كجريمة عن طريق استهلاكها أو الاتجار فيها ليس التعرف عليه سهلا أو أمرا ميسورا .

مكافحة إدمان المخدرات بأنواعها بمعناها العلمى

فى ضوء ما سبق يؤكد الكاتب ويكرر ضرورة مكافحة المخدرات بأنواعها ولا يمكن أن يكون "المنع" بمعناه الشرطى أو القبض على مهربى المخدرات بأنواعها وتجارها أو القبض على متعاطيها فحسب . وذلك لأن المشكلة هى فى حقيقة الأمر وجود طلب على المخدرات بأنواعها فى المجتمع ومن ثم فإن البحث العلمى على عوامل الطلب - خصوصا وقد علمنا أن ممارسة التعاطى فى محيط أعضاء المجتمع تبدأ فى مرحلة الشباب - قد أصبح أمرا حتميا ونحن نلاحظ فى ظل المناخ الثقافى والاجتماعى المصرى أنه من هذه العوامل أسطورة الجنس (عن تعاطى الحشيش مثلا) وعلاج الأمراض والإعانة على السهر (عند تعاطى الأفيون مثلا) ومهما يكن من الأمر فإن المخدرات بأنواعها هى فى حقيقة الأمر "منافذ اجتماعية" ضارة يلجأ إليها بعض أعضاء المجتمع لمواجهه التوترات والاحباطات وأنواع القهر التى يواجهونها ، كلها أو بعضها ، فى هذا المجتمع. وفى هذا الضوء يؤكد الكاتب أن المكافحة بمفهومها العلمى هى تكوين المواطن الصالح الذى لا يخالف المبادئ والقيم والقوانين الشرعية والمثل العليا للمجتمع وهذا ما ينبغى أن تكون عليه أهداف أجهزة التنشئة الاجتماعية التى تسهم فى تكوين المواطن الصالح. والملاحظ أنه لكى تعمل هذه الأجهزة لتحقيق أهدافها ينبغى أولا أن تحدد من هو المواطن الصالح ذكرا كان أو أنثى ، ثم بعد ذلك يجب وقاية المواطن الصالح ليستمر صالحا وهذا لا

يمكن أن يكون دور رجال وزارة الداخلية وحدهم عن طريق المكافحة بمعناها الشرطى "**أى بمعنى المنع والقمع**" إنما هو أيضا دور الوزارات المعنية والهيئات الشعبية والجماهير بعامة ، سواء آباء أو أمهات أو رجال دين أو مدرسين أو أطباء أو رجال أعمال ...الخ ولن يستجيب أحد إلا إذا شعر بالانتماء للوطن وأن الجميع يعمل فى ظل سياسة تربوية محددة المعالم والأهداف يعملون حتى يتحقق التنسيق والتعاون... بعد ذلك تأتى المرحلة الأخيرة وهى مرحلة العلاج ، لكنه من **المهم أن نبدأ بالأطفال حماية للأجيال القادمة** ، واذا ما تيسر تطبيق هذا كله فسيقل إن لم ينعدم الطلب على المخدرات بأنواعها ، أما فى الوقت الراهن فإننا نلاحظ أن فئات الشباب ذكورا وإناثا وبخاصة أعضاء فئة الحرفيين وأعضاء فئة التجار ومن يعملون فى محيطهم سواء كانوا يعملون فى الريف أو فى الحضر (فى ضوء المستوى الاقتصادى المرتفع الذى وصلوا إليه) يقبل الكثير منهم على تعاطى المخدرات بأنواعها وقد يجد من الإغراءات من التجار ومعاونيهم ، حيث يبيعون لأعضاء المجتمع الذين لم يمارسوا تعاطى المخدرات بأنواعها وكلهم من الشباب غالبا دون أن يتعجلوا فى أخذ الثمن، وبهذه الوسيلة يسعون لجذب الشباب الذى يعتاد على طلب المخدر ويستمر فى معاملة التاجر الجشع .

ويرى الكاتب عدم الانتظار حتى يتكون المواطنون المصريون الصالحون الذين ينفرون من الانحراف أو من يرتكبون الجرائم وبخاصة جرائم المخدرات بأنواعها ، ولكن يرى أن هذه الصورة تحتاج إلى أمد طويل . ومن ثم فهى من قبيل الهدف طويل الأمد . أى أن المشكلة وخطورتها ، كما يتضح مداها ، لا يمكن أن تترك دون أن نجد لها الحل المناسب . ونحن المهتمون بمشكلة المخدرات بأنواعها والإدمان عليها لدينا تجربة إنسانية نشرتها منظمة الأمم المتحدة وهى " تجربة الصين " فى مكافحتها إدمان الأفيون (مكافحة علمية) والتى نجحت فى القضاء على تهريب الأفيون والاتجار فيه و تعاطيه فى وقت قصير أدهش العالم كما أن لدينا تجربة ألمانية جديرة بالدراسة كذلك.

تجربة ألمانية فى الوقاية من الإدمان

يعتمد المنهج التربوى والعلمى فى قضية الوقاية من التدخين والإدمان على خطة بعيدة المدى المدى تبدأ فى حضانات الأطفال ولا تنتهى فى مراحل التعليم المتقدمة، بحيث تصنف المعلومات الخاصة بكافة أنواع تعاطى المخدرات المشروعة منها وغير المشروعة ، ويتم تقسيم كل منها على حدة ، وبيان تأثيراتها ومضارها الصحية وطرق ومصادر وأماكن إنتاجها علاوة على مضارها الاجتماعية ، بحيث يحصن الأطفال منذ البداية بمنطق رفض تلك المخدرات ، وتلك هى الخطوة الأولى من وجهة نظر **المؤمنين بذلك المنهج** بحيث تناقش أسباب وضرورة الابتعاد عن كافة أنواع المخدرات فى البيت مع أفراد الأسرة وبحيث يواجه الوالدان بأسئلة حول التدخين والكحول والنيكوتين وغير ذلك من أطفالهم قبل أن يواجهوا بتلك الأسئلة من المجتمع .

١-المحور الأول

اعتمدت مناهج التربية الحديثة على أن ما يرفض بشكل كامل فى المراحل العمرية الأولى يرسخ فى اللاوعى ويظل مرفوضا فى المستقبل حتى دون وضوح الأسباب أو نسيانها، لهذا فإن التركيز على تبيان مخاطر المخدرات بين أطفال دور الحضانة والمدارس الابتدائية يشكل المحور الأول وهو أهم محور من محاور العمل فى تنفيذ برامج الوقاية تلك .

٢-المحور الثانى

يعتمد على أن المعرفة قادرة على تدعيم برامج الوقاية بشكل ايجابى وبمعنى أن من يعلم مدى مستويات تأثير المخدرات فى الجهاز العصبى والأعضاء المختلفة كالكبد والرئتين وغير ذلك سيفكر أكثر من مرة على الأقل قبل أن يقدم على استهلاك السجائر والمخدرات ، وقد توصلت الإحصائيات فى ألمانيا على أن نسبة

مستهلكى الكحول والهيروين بين هؤلاء الذين لا يعلمون أى شئ عن تأثيرها فى الجسم والجهاز العصبى على ١١٩ (مئة وتسعة عشر) مرة أكثر منها بين هؤلاء الذين يعلمون . كذلك فإن نسب تعاطى الهيروين والكوكايين قد انخفضت إلى حد كبير بين المتعاطين بعد تنفيذ برامج المعرفة المكثفة حول طرق الإنتاج ومضار الاستهلاك . ونفس الشى بالنسبة للتدخين .

٣- المحور الثالث

يعتقد جميع العاملين فى ذلك المجال أن المحورين الأولين يظلان غير مكتملين بدون **محور السلوك والقدوة والتنفيذ الفعلى لبرامج الوقاية** تلك بحيث يجب أن تراعى المراحل العمرية المختلفة ودرجة كثافة المعلومات وأيضا سبل الإقلاع وادواته وطرق تقديم تلك المعلومات وكذلك الأشخاص والقيادات الواجب عليهم القيام بذلك بحيث لا يصلح أى معلم مثلا حتى ولو زود بالمعرفة حول ذلك بل يجب أن يتم اختيار المربين والرواد بعناية ، ومن الذين يمتازون بقدرتهم الفائقة فى اكتساب ثقة الأطفال والشباب وإتقان التحدث بلغة هؤلاء مع حسن اختيار زمان ومكان تقديم تلك المعلومات .

ونجد فى العديد من دول أوروبا أن برامج الوقاية من التدخين والمخدرات تعد من أهم البرامج التى تنفق عليها الدولة الملايين لمجاراة التطور الحاصل فى مجال أساليب التدخين وتعاطى المخدرات خاصة الحديثة منها - التخليقية - فى محاولة لكشف آثارها . بل وقد تعاونت الأجهزة المختلفة بما فيها الخاصة بالأمن والجيش والتعليم والشباب والرياضة والصحة والبيئة من أجل وضع الطرق المثلى لتنفيذ تلك البرامج معتمدين على أحدث ما توصلت إليه مصادرها ومختبرات البحث.

وحتى لا يظل تنفيذ تلك البرامج غير واضح نضرب مثلا الأطفال والشباب الذين يتعرفون فى الدروس والمحاضرات المختلفة ، من متخصصين يحوزون ثقتهم ،

على المخدرات المختلفة بحيث تقتصر كل محاضرة على نوع واحد فقط من المخدرات ، يعقب تلك المحاضرة مناقشة حول مضار ذلك النوع من المخدرات على أن يصاحب ذلك كله الصوت والصورة لمعلومات فيلمية عن أماكن إنتاج تلك المخدرات وسمات المروجين والمتعاطين والمدمنين ، ويعقب تلك المحاضرات زيارات مخطط لها لوحدات معالجة الإدمان فى المستشفيات المختلفة والتعرف المباشر على المدمنين والتحاور معهم عن أسباب إدمانهم والتركيز على قضايا المستقبل بالنسبة للمدمن، قبل وبعد تعرفه على المخدرات . كذلك دور الوسيط من الأصدقاء فى الاقتراب من ذلك الخطر وغير ذلك .

كذلك يتم تنظيم الزيارات المكثفة لنفس المجموعات بعد المحاضرات للمصحات ومشاهدة الأحوال المؤسفة للمدمنين الذين يتعرضون للعلاج ثم القيام بزيارة السجن والنزلاء من المدانين بسبب المخدرات وإدارة حوار مفتوح معهم والتركيز على كيفية تعرضهم للإدمان وطموحاتهم وأحلامهم ومحاولة إذاعة ذلك فى الدوائر المغلقة بشكل كبير كإذاعة تلك الأفلام فى المدارس ، ومراكز تجمعات الشباب ، وغير ذلك .

وما يحدث للشباب يمكن تكراره مع الأطفال بشكل مصغر ومناسب بحيث يرون سلوكيات هؤلاء الذين يستهلكون المخدرات أو المسكرات لحظة تناولها ومتابعة ذلك حتى حدوث الأثر فى المدمن . على أن يتم التركيز على قضية فقدان القدرة لدى المدمن فى التعرف على المحيط والتعامل معه، وقد يكون ذلك بالاتفاق مع هؤلاء أو أن يكونوا من بين الممثلين أو غير ذلك .

وفى كل الأحوال ، فإن وضع البرامج طويلة الأمد وتعاون الأجهزة المختلفة هو المدخل الصحيح مع قضايا الإدمان وطرق الوقاية منه . **وفيما يتعلق بالتدخين فإن الأمر يعد أكثر صعوبة** ... حيث إن التدخين مازال حتى الآن غير مجرم ، وغير محرم، وهناك من يروج له . لذلك فإن تناولنا للوقاية من التدخين يكون بالتعريف بأضراره

بالتعاون مع الأطباء والمدربين ، وفى نفس الوقت بالبحث عن البديل التربوى المناسب الذى يتمثل فى **الأنشطة الترويحية المختلفة** . ويتحدد هذا البديل فى ضوء العديد من العوامل التى يتعلق بعضها بالسن، والنوع ، والمستوى التعليمى والمهنى ، والظروف الاجتماعية والثقافية .

عرض التجربة الصينية فى مكافحة إدمان الأفيون

فى ضوء تجربة الصين الناجحة التى توضح كيف يجند المجتمع ، تحت قيادة المتخصصين من أبنائه ، الجماهير فى حملات تهدف إلى الإسهام فى بنائه السليم حيث يضيق الخناق فيه على الأمراض بأنماطها الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية سنلاحظ عند عرض التجربة الصينية فى مكافحة المخدرات فى مجتمعها كما سجلها " ياو " **المستشار بوزارة الداخلية لجمهورية الصين الشعبية** فى مقاله المنشور فى " مجلة المخدرات التى تصدرها هيئة الأمم المتحدة " عام ١٩٥٨ ، سنلاحظ حتما دور المشرع .. ودور رجل الإعلام ، وسنلاحظ ، أيضا دور رجل الشرطة ، ودور الطبيب ، ودور السياسى ، ودور الأخصائى الاجتماعى ، سنلاحظ هذه الأدوار وكيف قام أصحابها كل **حسب تخصصه** ، وكل حسب خبرته بقيادة الجماهير الصينية . الجماهير التى يصاب أعضاؤها بإدمان المخدرات ، والجماهير التى لا يصاب أعضاؤها بالإدمان على السواء . ولقد كانت مكافحة إدمان المخدرات، بصورها العديدة ، وبخاصة صورة الأفيون ، فى محيط أعضاء المجتمع الصينى ، تحقيقا لضرورة اجتماعية يتطلبها المجتمع الصينى . وقد قام المتخصصون فى هذا المجتمع ومنهم بالضرورة رجال الشرطة ، بأداء واجباتهم فى هذا المجال ، قاموا كقادة جماهير ، واستطاعوا تحقيق هذا الأمل ، أمل القضاء على إدمان المخدرات بصورها العديدة فى وقت قصير أدهش العالم كله . وأثاروا حماس الملايين من أعضاء المجتمع الصينى عن وعى علمى ، بهذه المشكلة ، فإدمان المخدرات مرتبط مباشرة بحياتهم ، وحياة من يحبون ويعزون فضلا عن ارتباطه بقدرتهم الواعية على العمل والإنتاج .

يرى " ياو " أن تقسيم مشكلة إدمان المخدرات إلى ثلاثة أقسام يساعد كأساس للدراسة المنهجية لهذه المشكلة . وهو ، أيضا ، نافع لبيان كيفية إمكان تنفيذ برنامج العلاج ، **وهذه الأقسام هي:**

١- الكشف عن المدمنين وتسجيلهم .

٢- علاج مدمني المخدرات .

٣- الوقاية من إدمان المخدرات .

ويلاحظ أن الكشف عن مدمني المخدرات وتسجيليهم هو أمر صعب جدا . ويعلم ذلك كل متخصص أتيح له الاتصال بموضوع القضاء على إدمان المخدرات ، ذلك لأن الشخص إذا ما أصبح مدمنا على للمخدرات فإنه يحاول ، عادة ، إخفاء هذه الحقيقة بكل وسيلة ممكنة ، حتى ولو كان يتمنى أن يقلع عن الإدمان . لأن **الشخص المدمن** يقع في حالة من حالات التناقض مع نفسه ، فهو قد يقدر تماما التدابير التي تصطنعها الدولة للقضاء على الإدمان ، وهو في الوقت نفسه ، يتردد في التقدم للعلاج . وهناك أسباب عديدة لهذا التردد .. نذكر منها ما يلي :

١ - يعاني مدمنو المخدرات ، بوجه عام ، من مركب نقص إذ أنهم يخشون العقوبات القانونية ، كما يخشون الاحتقار الاجتماعي ، فهم يعتقدون أنه إذا ما كشف الستار عن إدمانهم ، فسوف يتعرضون هم وأسرهم لبعض ألوان من العقوبة فضلا عن احتقار المجتمع ، ومن هنا نراهم يمارسون حياة بائسة .

٢- يستعمل بعض الناس المخدرات كأدوية لبعض آلامهم ، ونجد هؤلاء الناس يخشون إذا ما كشفت السلطات الحكومية عن إدمانهم أن ينقطع امدادهم بالمخدرات فتتضخم آلامهم .

٣- من العمال من يعتمد على العقاقير المخدرة لتحفظ عليهم قواهم ، وهؤلاء يخشون إذا ما انقطعت عنهم المخدرات أن يعجزوا عن العمل وعن إعالة أسرهم

وهم فى سبيل أن يتعيشوا ، يتجاهلون ببساطة الآثار الضارة لإدمان المخدرات ولا يهتمون إلا قليلا بما قد يحدث لهم فى المستقبل .

٤ - هناك من يتعاطون المخدرات بغرض المتعة فقط ، وهؤلاء الناس يجدون ضربا من الإثارة والبهجة الحسية فى تعاطى المخدرات ، ونراهم يفضلون أن يكونوا ضحايا للمخدرات على أن يعانوا لفترة موقوتة لشفاء أنفسهم من هذه العادة الذميمة . يضاف إلى كل ذلك أن بعض هؤلاء المدمنين ربما يكون قد أخبر خطأ أن الشفاء من إدمان المخدرات هو أمر مستحيل ، ومن ثم نجدهم لا يرغبون فى اجتياز عمليات العلاج .

ومهما يكن من الأمر ، فالخطوة الأولى التى يجب أن تتبع فى سبيل مكافحة إدمان المخدرات ، وهى قد اتبعت فعلا فى تجربة الصين هى ضرورة أن نتفهم العقبات الاجتماعية والنفسية فى محيط المدمنين ونعيها وهى محاولة يمكن أن تشبه المعركة مع عدو من الأعداء .

وقد سار الصينيون فى هذا الطريق فى ضوء خبرة **أحد خبراء الاستراتيجية فى الصين القديمة** ، كان لهذا الخبير بعض التعاليم الحكيمة التى أمكن للصينيين السير على هديها فى معركتهم ضد المخدرات . منها مثلا ، " **أن تعرف خططك ، وأن تكون عليما بالوسائل التى يتبعها عدوك ، وذلك يكفل لك نصرا دائما** " .. ومنها أيضا .. " **أن قهر القلوب والعزائم أهم من مهاجمة المدن**".

وقد وضعت الحكومة الصينية المبادئ السابقة فى الاعتبار وهى تستخدم الطريقتين الآتيتين فى العمل ، كاستراتيجية وتكتيك فى معركة القضاء على المخدرات فى المجتمع الصينى .. وهما :

١ - **يشجع مدمنو المخدرات على التسجيل الاختيارى** لأنفسهم باصطناع وسائل البحث وحملات لدعاية الواسعة النطاق .

٢ - **إجبار المدمنين على الخضوع** . وذلك بالبحث عنهم وكشفهم .

الطريقة الأولى :

وتعنى الطريقة الأولى: إجراءً شبيها بدعوة العدو فى المعركة إلى التسليم، وهدفها تحقيق هزيمة العدو بغير إطلاق رصاصة واحدة ، ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من القيام بحملات دعاية على أوسع نطاق ممكن ، تحاول أن تقدم للجماهير الحقائق عن الآثار المدمرة للمخدرات بطريقة مقنعة ، كما تحاول التغلب على العقبات الاجتماعية والنفسية التى تمنع المدمنين من اتباع الطريق السليم، وأن تذيع على نطاق واسع كيفية تنفيذ قوانين المخدرات التى تساعد على حل مشاكلهم حتى يصبح كل شخص مدمنا أو غير مدمن على علم بها .

وقد تبنى المسئولون بعض الأمور ذات الأهمية البالغة خلال هذه المرحلة، منها مثلا تحديد يوم معين ينتهى عنده التسجيل الاختيارى والمدة المناسبة لذلك ويتراوح بين شهر إلى ثلاثة أشهر، وقد امتثل لنصح السلطات الحكومية بعض مدمنى المخدرات ، وقدموا أنفسهم طائعين للهيئات المختصة بعلاج المخدرات بقصد التسجيل . ولوحظ بحذر بالغ التغاضى عن ماضى هؤلاء ، ووجوب معاملتهم بعطف ورحمة ، وتجنب استعمال الكلمات المبتذلة معهم تماما ، وذلك بقصد تنمية احترامهم لأنفسهم بدلا من مضاعفة مركب النقص المدمر الذى يعانون منه.

وينصح " ياو " فى ضوء خبرته الواقعية العلمية ، أن يكون مدمنو المخدرات على يقين من أن الحكومة الصينية مصممة على تنفيذ التنظيمات التى وضعتها للقضاء على المخدرات ، حتى علموا أنه ليس فى الإمكان وليس فى مصلحتهم التهرب من التسجيل وحتى يغتنموا هذه الفرصة ليخلصوا أنفسهم .

كما ينصح " ياو" أيضا أنه ينبغى على الحكومة أن تضع فى الاعتبار ضروب القلق التى ستنتاب المدمنين عندما يقدمون أنفسهم للتسجيل والصعوبات التى سيواجهونها قبل الشفاء من الإدمان وبعد هذا الشفاء ، كما ينبغى أن توضع

التنظيمات المناسبة لتأكيد حق المدمنين فى مساعدة الحكومة لهم فى حل مشكلاتهم ، فبالنسبة للأشخاص الذين يستخدمون المخدرات كأدوية لآلامهم مثلا، ينبغى أن توضع التنظيمات التى تكفل علاجهم من هذه الآلام فى الوقت الذى يكونون فيه تحت العلاج من الإدمان ، كما ينبغى أيضا أن تقدم المساعدات لأسر المدمنين حتى لا يقلقوا على أسرهم وكيف تعيش فى أثناء فترة العلاج (يلاحظ القارئ دور الاخصائى الاجتماعى الواضح فى كل هذه العمليات) .

وبعد أن يتم تسجيل المدمنين فى هذه المرحلة ، مرحلة تطبيق المرحلة الأولى ، ينبغى على الحكومة أن تنظم عملية مد المدمنين المسجلين بالمخدرات فى خلال الفترة التى يجتازون فيها عملية الانسحاب .

كل ما سبق يقتضى من المسئولين عناية بالغة فى التنفيذ حتى لا يخلق أدنى شك فى أذهان المدمنين أو أسرهم ، أى أن أى وعد يقطعه المسئولون على أنفسهم ينبغى أن ينفذ ، وأن الوعود الفارغة ينبغى تجنبها ، لأن المحافظة على الهيبة فى تنفيذ تدابير قمع المخدرات هو أمر بالغ الأهمية ، ويؤكد مكانة عالية للمسئولين على تنفيذ هذه التدابير، وإذا ما فقدت هذه المكانة أو تزعزع بنيانها " مرة واحدة " فإن أى قدر من الكلام لن تكون له جدوى ، وهذه نقطة بالغة الأهمية ينبغى أن توضع فى الاعتبار .

الطريقة الثانية :

تعنى الطريقة الثانية : إجبار المدمنين للخضوع وذلك بالبحث عنهم وكشفهم ، واتخاذ إجراء جديد فور انتهاء المدة المحددة للتسجيل الاختيارى عن طريق الحث والترغيب ، وينبغى تحديد تاريخ معين للقيام بهذه الخطوة حتى تتميز عن إجراءات التحرى والقبض العادية .

ومن المستحيل أن نتوقع أن يخرج جميع المدمنين من مخابئهم ، لأن عادة تعاطى المخدرات غالبا تكون عميقة الجذور ، لذلك يجب أن تتحرك القوى السياسية

والاجتماعية القادرة لإجبار المترددين من المدمنين على التقدم للعلاج ، وتبدو فائدة تحديد التاريخ المحدد لهذه الخطوة ، فى أنه يعتبر كتحذير للمدمنين المترددين بأنهم لا يستطيعون التأخر عن التقدم أكثر من ذلك وهو فى الوقت نفسه يذكى حماس هيئات الموظفين الذين يحاربون المخدرات لكى يقوموا بمهمتهم فى الكشف عن المدمنين دفعة واحدة .

وتنبغى الإشارة إلى أن حملات التحرى والقبض تستمر بصفة دورية تطبيقا للقوانين واللوائح ، بغرض الكشف عن مدمنين جدد أو عن عائدين ، ذلك بعد الانتهاء تماما من حملات الدعاية ضد المخدرات ، ولكى يميز بين عمليات التحرى والقبض التى تتم مباشرة عقب انتهاء حملة الدعاية ضد المخدرات ، فإنه يشار إلى عمليات التحرى والقبض الدورية بـ " التحرى العمومى " و " القبض العمومى " ، وحتى فى خلال فترة " التحرى العمومى " و " القبض العمومى " فإن الحكومة تعطى فرصة أخيرة للمدمنين الذين لم يسجلوا أسماءهم وتدعوهم إلى الاستفادة بنظام التسجيل الذى يترتب عليه العفو عن المدمن . ويلاحظ أن الفرق بين هذا التسجيل والتسجيل الاختيارى هو أن الأول يتم فى وقت متأخر ، إلى جانب أن المدمن يمكن أن يعاقب طبقا للقانون ، وهو يعفى من العقوبة لا لشئ إلا لأنه أظهر علامات الندم بتسليم نفسه للسلطات إلى جانب أن المدمن الذى يسجل نفسه اختياريا يعامل كشخص مريض ينشد المساعدة ، ولا يصبح مذنبا فى نظر القانون ، وهذا هو السبب فى أن هؤلاء يسجلون أنفسهم فى هيئات العلاج من المخدرات ويلقون معاملة خاصة فأسماؤهم مثلا لا تذاع علنا .

ويلاحظ أنه إذا ما بدأت فترة التحرى العمومى ، والقبض العمومى تتخذ بعض التنظيمات منها ما يلى :

* **تنظيم فرق التحرى :** وتتكون من ممثلين عن الهيئات المسئولة شخصيا عن القضاء على المخدرات وغيرها من الهيئات العلمية ، وتزور هذه الفرق الأماكن

المختلفة ، وبخاصة الأماكن التى تمارس فيها حياة الليل كصالات الرقص والمطاعم ومراكز التسلية .

* **إنشاء مراكز خاصة لتلقى البلاغات :** حيث يشجع أعضاء المجتمع ، الجماهير لكى يعطوا السلطات المختصة بلاغات شفوية أو كتابية عن مدمنى المخدرات ويستطيع المبلغون ، إذا ما أرادوا ، أن يخفوا شخصياتهم .

* **مضاعفة الجهود فى الكشف عن موزعى المخدرات والمدمنين على السواء:** فيطلب من تجار المخدرات المقبوض عليهم ، مثلا ، أن يدلوا بأسماء جميع مدمنى المخدرات الذين كانوا يبيعون المخدرات لهم ، وفى مقابل ذلك توقع عليهم عقوبات مخففة ، وبالمثل يطلب من مدمنى المخدرات المقبوض عليهم أن يدلوا بأسماء المدمنين الآخرين الذين يعرفونهم .

* **توقيع أصحاب المساكن على قرار الإبلاغ عن المدمنين :** فيشجع الأشخاص على التوقيع على هذا القرار ، ويمنح الذين يثبتون منهم جدارة فى هذا الشأن ، أى فى الإبلاغ عن المدمنين بطريقة مرضية ألقابا شرفية ، منها مثلا لقب **"حضرة المحترم صاحب المسكن"** .

* **التحرى فى المستشفيات العامة والعيادات :** حيث تجرى تحريات دقيقة فى هذه الأماكن لمعرفة هل قبل بها مدمنون بغير تصريح رسمى من عدمه ، وحيث يطلب فى الوقت نفسه من الأطباء الممارسين أن يعطوا قائمة بأسماء مدمنى المخدرات الذين كانوا مرضاهم فى وقت من الأوقات .

* **فحص المدمنين المشتبه فيهم :** وهؤلاء هم الذين قبض عليهم بناء على بلاغ ضدهم ، ويحول المدمنون المشتبه فيهم إلى مراكز الفحص لفحصهم ، فاذا ما ثبت إدمانهم يرسلون إلى مراكز علاج المخدرات ، وترسل معهم تقارير الفحص والتقارير الأخرى الضرورية وذلك لعلاجهم ، وتلصق أسماءهم فى الأماكن العامة، ثم يقدمون للمحاكمة بعد إفراج مراكز العلاج عنهم .

ولضمان أن تؤتى طريقتا : **التسجيل للمدمنين ، وإجبارهم على العلاج،** ثمارهما يرى " ياو" ضرورة مراعاة بعض القواعد الرئيسية منها ما يلى :

* يجب أن تتحرك كل القوى الممكنة التى يمكن استخدامها فى المهاجمة الشاملة لمدمنى المخدرات ، فالملاحظ أن هناك مدمنين فى جميع القطاعات ، وأن الكشف عنهم جميعا لا يتطلب تنسيق العمل بين جميع الهيئات المعنية فحسب ، بل إنه فوق كل ذلك يتطلب تعاون القوى الاجتماعية ، وبعبارة أخرى ، إن الكشف عن المدمنين لا يمكن أن تكون مهمة الحكومة فقط ، بل إنه أيضا واجب كل عضو فى المجتمع ، وفى هذا الضوء يجب إلى جانب وضع القوانين التى تهدف إلى القضاء على المخدرات أن تنمى بين **" أعضاء المجتمع كافة "** اتجاهات تلقائية ضد المخدرات " يلاحظ دور الخدمة الاجتماعية والثقافة الرياضية والفنون وغيرها من المهن الإنسانية فى هذا المجال .. مجال تنمية المادة البشرية فى المجتمع " ، وعلى هذا يتيسر وجود قوة اجتماعية قوية فى المجتمع تتعاون مع الإجراءات الحكومية ، وكلها تهدف إلى حث المدمنين على العلاج وإلى تيسير عمليات التحرى عنهم فى القبض عليهم ، واذا ما جابه المدمنون فى المجتمع الجزاءات القانونية والأخلاقية جميعا، نتوقع تكوين الإيمان عندهم بأنه لا أمل فى الهرب ، وأن عليهم **أن يسرعوا فى العلاج المبكر .**

* يجب أن يكون أعضاء المجتمع المسئولون منهم عن حملة مكافحة المخدرات وغيرهم ، صادقين فى الكلام وفى الأفعال ، وأن يعرفوا أحسن السبل لتحقيق النتائج المرجوة ، ويلاحظ أن أحسن السبل ليس فى العادة ... أيسرها ، فلا يكفى أن نملك القوة ، مثلا ، بل لابد أن نستخدمها بأفضل الطرق إن كنا ، فعلا ، نود أن نحصل على نتائج طيبة ، ويلاحظ أيضا أن ما يدعو المدمن إلى أن يستجيب ببطء هو أنه يريد أن ينتظر ليرى ، يرى مثلا هل الحكومة جادة فى تطبيق الإجراءات التى أعلنت عنها أولا ؟ وعما إذا كان تنفيذ القوانين التى وضعت للقضاء على

المخدرات لن تقف بعض الدوائر فى طريقها وتعرقل تنفيذها وبالتالى تصبح عقيمة ولا جدوى منها ؟

وقد أشرنا من قبل إلى أن المسئولين عن الحملة - حملة مكافحة المخدرات - **(فى الحكومة وفى غيرها من الهيئات)** ، ينبغى عليهم أن يحفظوا كلمتهم .. ولعل أنسب طريقة هى أن ندع الحقائق تتحدث عن نفسها ، فمن الممكن مثلا أن نحقق نتائج ممتازة بالعرض العام لمجموعات من الأشخاص الذين شفوا من إدمان المخدرات واستفادوا فعلا من المميزات التى وعدهم بها المسئولون، ولعل إزالة الشك فى أذهان المدمنين تبدو واضحة إذا جعلنا بعض الأشخاص **ذوى المكانة العالية** فى الدوائر السياسية والاجتماعية أهدافا أولى حينما تطبق الطريقتان اللتان أشرنا إليهما من قبل . ومن ثم يؤمن غيرهم بأن الدولة جادة فى تحقيق أهدافها من حملة مكافحة المخدرات ، ويضاف إلى ذلك أن توقيع العقوبة على مدمن ينتمى إلى إحدى الدوائر الهامة ، يؤدى دوره بطريقة فعالة جدا فى تحذير جميع الأشخاص الآخرين.

الباب الثالث

المواجهة

مقدمة

في ضوء ضرورة الاعتراف الكامل بحق كل إنسان فى أن يعيش حياة كريمة وأن يأخذ الرعاية الكاملة من الناحية الصحية والعلمية والتربوية حتى يصبح مواطنا صالحا لنفسه ولمجتمعه وللإنسانية بوجه عام ، ويتطلب ذلك القناعة الأصيلة بأن كل ما تقوم به المؤسسات التربوية من جهود فى مجالات التنمية البشرية يكون له دور إيجابى فى وقاية المجتمع من الأمراض العضوية والنفسية فضلا عن الانحرافات الاجتماعية بكافة صورها .

وإذا كان من الممكن أن تستعد المجتمعات البشرية لمواجهة الكوارث الطبيعية عند حدوثها بصور مفاجئة فى أغلب الأحيان إلا أنه ليس من اليسير أن تخطط المجتمعات لمواجهة كوارث أخرى من صنع الإنسان نفسه ونخص بالذكر تلك الكوارث المتعلقة بالإدمان والتطرف والإرهاب والتعصب بالرغم من أن هذه الكوارث واضحة ومحددة ومحل تجريم من كافة المجتمعات... إلا أن كارثة التدخين وهى البوابة الرئيسية لإدمان المخدرات لم تأخذ هذه الصورة المجرمة أو المحرمة بشكل قاطع حيث أن لمروجى التدخين أساليب وأسانيد يسعون من خلالها إلى تزيين وتجميل صورة التدخين والمدخنين ويخدعون النشء والشباب للبدء فى التدخين فى سن مبكرة ويجندون فى سبيل ذلك قيادات لامعة فى مجال الفن والرياضة والثقافة فضلا عن بعض العلماء والأطباء والمديرين والرؤساء وغيرهم.

واقتناعا منا بأن التدخين هو المدخل الرئيسى والبوابة الكبرى لكل أنواع الإدمان والانحراف والسلوك الخاطئ فضلا عن أن العلم أثبت أنه يتسبب فى أمراض عضوية ونفسية عديدة قد لا تظهر مباشرة وقد لا يتعرض لها الجميع بالدرجة

نفسها إلا أننا نود أن نوضح ذلك بكل الأساليب العلمية لدى أعضاء المجتمع من الطفولة المبكرة .

إن الحرب المشتعلة بين مروجى التدخين ومن ورائه إدمان المخدرات وبين المدافعين عن صحة الإنسان هى حرب شرسة يستخدم فيها أعداء صحة الانسان أسلحة عديدة تكتسب كل يوم أتباعا جددا وضحايا سذجا يجدون فى التدخين التعبير غير السوى عن الذات والشعور بالنجاح الرخيص والنشوة الزائفة ويسعون من خلالها للارتماء فى أحضان مجموعة من البشر من نفس الخصائص والسمات ومن ذوى الأغراض غيرالسوية .

وإيمانا منا باحترام الإنسان الذى كرمه الله فإننا لم ولن نلوم المدخن لأنه ضحية، كما أنه نتاج ثقافة المجتمع والبيئة والشلة والجماعة التى يعيش فى كنفها ، لذلك فإن عملنا يركز على تنقية المناخ الثقافى والاجتماعى الذى ينشأ فيه الإنسان حتى يقتدى بالأسوة الحسنة الطيبة من أعضاء الجماعة التى يعيش فيها .

وترجع أسباب الحرب الضارية بين مروجى التدخين والمخدرات إلى حجم التجارة والموارد والأرباح الضخمة غير المشروعة التى تصل إلى ما يزيد على ٧٠٠ مليار دولار أمريكيا وما يقارب المبلغ نفسه من حجم التجارة الخادمة لهذه السلعة المدمرة للانسان .

وبالطبع فإنه لا يهم هؤلاء التجار صحة الإنسان أو تدمير شخصيته أو هدم أسرته وتخلف المجتمع لصالح قوى أخرى من خارج المجتمع ... لكنها تجد من يساندها فى الداخل .

والمشكلة فى أن البعض يتصور خطأ ، وبضيق أفق ملحوظ ، أن محاربة التدخين قد يقلل من حصيلة ضرائب الدولة المتصاعدة على التبغ بأنواعه وهذا تضليل لأن الدولة تدفع أضعاف هذه الحصيلة من قوت الشعب فى علاج الأمراض الناجمة عن

التدخين فضلا عن ضعف الإنتاج لكل من هو مدمن للتدخين. أما عن مكافحة المخدرات المجرمة والمحرمة فإنه يكلف الدولة والمجتمع الكثير من الوقت والجهد والمال الناتج عن مكافحة من رجال الشرطة والقوات المسلحة . فضلا عن أن كل ما يضبط لا يمثل إلا نحو ١٠٪ مما يتم تهريبه بالفعل ، فضلا عن صعوبة حصر المخدرات المصنعة والمخلقة ، لذلك فإننا نركز دائما على منع الطلب والوقاية لأنها ليست خيرا من العلاج فقط . بل إن أهميتها تتركز فى أنه **لا علاج** لأن الارتداد والعودة للإدمان والتدخين تمثل نسبة كبيرة من الذين يتعرضون للعلاج من الإدمان فضلا عن صعوبة البحث عن المدمنين والمدخنين العازفين عن العلاج أو الخائفين لأن الإدمان يعد من فصيلة الجرائم غير المنظورة التى ترتكب وقد لا يعلم المجتمع عنها شيئا.

الاتجاهات العامة لاستراتيجية مصر القرن الحادى والعشرين

لعله من المفيد أن نؤكد الاستراتيجية المقترحة لمصر فى القرن الحادى والعشرين التى حددت العديد من الاتجاهات لتحديث مصر لوضع سياسات جديدة من خلال فكر جديد متجدد يعتمد فى أساسياته على ما يلى:

١ - **أهمية الدور الإقليمى:** لا يمكن التقليل من دور مصر الفعال فى المحيط العربى والإسلامى والأفريقى حيث لا مكان الآن للكيانات المتناثرة ،ويجب السعى ،بوعى لتدعيم التنسيق والتعاون وصولا الى التكامل ،ولا شك فى أن لمصر دور مهم فى التجميع والتوفيق والتوحيد لتعزيز الدور العربى لصالح السلام الذى هو ضرورة من ضرورات التنمية .. وهذا يلفت الأنظار إلى أهمية إعداد قادة المستقبل فى هذا الإطار وتحقيق التقارب بين الشباب العربى والتأكيد على أن ما يجمع المجتمع العربى أكثر من كافة العوامل التى قد توحى بالاختلاف .

٢- **محورية النشاط الخاص :** فى هذا التأكيد على العودة بالأمور إلى الأصل من أجل تحقيق التنمية المنشودة .. حتى لا تضطلع الحكومة وحدها بكافة

المشروعات التنموية الأمر الذى يستوجب تعبئة المناخ التربوى والثقافى بما يؤدى لإجراء تغيرات فى القيم والاتجاهات وبما يحقق هذا الهدف مع ضرورة أن تقوم قيادات الشباب بتقديم برامج جديدة تدعم الابتكار والمبادأة والتنافس والإتقان مع إبراز الخصوصية الذاتية فى إطار من القيم الاجتماعية .. والوطنية والتأكيد على الدور الاجتماعى لكافة المشروعات الإنتاجية .

٣- **ابتعاث الإرادة الوطنية :** تتسم الشخصية المصرية بالقدرة على مغالبة الصعاب واجتياز العقبات والصبر على المكاره ، مع استيعاب الأحداث وابتكار الجديد ومن المهم أن تقوم أجهزة الدولة بإعداد القيادات الواعية كى تسهم فى إكساب الشباب القدرة على استيعاب الصفات الإيجابية والتكيف مع الأساليب المتجددة فى كافة مناحى الحياة .. من خلال المشاركة الديمقراطية .

٤- **التنمية البشرية :** لابد من توسيع فرص التعليم وتوفير الرعاية الصحية والغذائية وزيادة الدخل والحفاظ على البيئة والترويح الهادف . وعلى مؤسسة الشباب أن تسهم فى التنشئة التربوية المتكاملة من أجل إعداد الإنسان الصالح الذى هو هدف التنمية ووسيلتها .

٥- **التحول إلى مجتمع معرفى :** يعتمد السعى نحو إنتاج المعرفة بأدواتها ومحتواها فى عالم جديد على قوة المعرفة .. ويبدأ ذلك بمؤسسات التعليم وحيث إن ذلك ليس مهمة مؤسسة واحدة فإن أجهزة الشباب عليها ان تبتكر وتبدع فى إعداد القادة الذين يسهمون فى اللحاق بركب التقدم المعرفى وإتاحة الفرص لشبابنا لكى يعرف ويسهم فى إنتاج المعرفة أسوة بما يتاح للشباب فى دول اخرى .

٦- **التنوع الفكرى :** لا شك أن استمرار واستقرار المجتمع المصرى على مر العصور كان بسبب الاستيعاب الرشيد للفكر الإنسانى الذى **ساهم فى غزو المحتلين الأجانب الغزاة فى عقر عقولهم** .. لذلك فإنه ليس من المقبول أن ينفرد فكر محدد

باحتكار الساحة خاصة وأن ذلك أصبح غير ممكن .. كما أن برامج إعداد قادة الشباب تتطلب أن تقدم الجديد للشباب فى عصر السماوات المفتوحة لفهم ما يحدث فى العالم .. والتنافس على قدم المساواة مع الشباب فى العالم المتقدم.

٧- **الخروج من القوالب الجامدة :** من أهم سمات الإبداع والابتكار السعى نحو الخروج من القوالب الجامدة .. ويتطلب ذلك تدريبا واعيا ، من مراحل التنشئة الأولى ولا شك أن برامج التعليم وبرامج التربية مسئولة عن ذلك .. ومن الواجب أن يتبنى الفكر الجديد فى مجال إعداد قادة الشباب مبدأ الخروج من القوالب الجامدة فى العمل الشبابى التقليدى حتى يستطيعوا توصيل هذه الرسالة للشباب .

٨- **تواصل النهضة :** أكدت الخبرات الإنسانية والبشرية أن التقدم الحضارى له جذوره وأن حلقات النهضة لا ترقى إلا بالتواصل والإفادة من جهود الأجيال السابقة والاعتراف بكل إنجاز والسعى المشروع لتطويره والإضافة إليه ... ومن المهم أن تقوم أجهزة الشباب بتوفير المناخ المناسب لإرساء قيم وأخلاقيات وسلوكيات التواصل والاعتراف بالفضل للأجيال السابقة والعمل الدؤوب لاستمرار التقدم .. والسعى الصادق لإعداد الأجيال الجديدة للعمل فى المستقبل فى سبيل تحقيق التنمية المتواصلة من أجل تواصل النهضة .

٩- **صون البيئة :** يعتبر صون البيئة وسلامتها من أسباب استمرار حياة أعضاء المجتمع لذلك فإنه من واجب قادة العمل مع الشباب إدخال البعد البيئى فى خطط وبرامج وسياسة أنشطة الشباب لتواكب خطط الإنتاج والاقتصاد من أجل توفير حياة أفضل للإنسان .

١٠- **ثقافة صون الحياة :** يحمل هذا الاتجاه فى مضمونه العديد من السلوكيات والقيم والأخلاقيات التى تؤكد ضرورة الترشيد والاقتصاد فى استخدام كافة

الإمكانيات المادية والبشرية .. وهذا يتطلب أن تقوم مؤسسات الشباب بتقديم البرامج الهادفة من أجل حسن استخدام وترشيد كافة الموارد والمنشآت والأدوات والإمكانات المادية والبشرية ، وهذا يتطلب أن تقوم مؤسسات الشباب بتقديم البرامج الهادفة من أجل حسن استخدام وترشيد كافة الموارد والمنشآت والأدوات والإمكانات وصونها والخروج بأكبر عائد ممكن فى العمل التربوى مع الشباب وهذا يسهم فى أن تواكب برامج العمل مع الشباب البرامج الاقتصادية والاجتماعية .

١١- **سيادة القانون :** حيث إن إحدى وظائف القانون هى توجيه الإنسان والتعبير الأمين عن حقوقه ومصالحه فى الوقت نفسه ، لذلك فإن برامج العمل الشبابى تتضمن العديد من الفرص لتأكيد ذلك ..من خلال الممارسة الحقيقية فى الأندية ومراكز الشباب والمعسكرات.. وهذا يتطلب إعداد قادة الشباب لكى يساهموا فى إرساء قيم احترام القانون والإسهام فى تطبيقه والتعريف به والدفاع عنه وإرساء القيم الإيجابية والاتجاهات السليمة والسلوكيات الحميدة نحو تطبيق القانون على الجميع وفى كافة المواقف .

١٢- **دور المجتمع المدنى :** أصبحت الحاجة ملحة لدعوة الأفراد والجماعات للمشاركة فى كافة نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، من أجل إجادة الأداء والتنافس الشريف والابتكار والمبادرة ، ولدينا فى مصر تاريخ عريق فى حركة الجمعيات غير الحكومية والنشاط الأهلى .. ولعل هذا يساعد أجهزة الشباب فى التأكيد على أهمية المشاركة الشبابية فى الهيئات الشبابية ، وجاء فى وثيقة مصر القرن الحادى والعشرين بالتحديد ما يخص القطاع الرياضى الذى يتعين أن يؤدى فيه التمويل الأهلى دورا طال فيه الاعتماد على الحكومة وآن له أن يشب عن الطوق ويتمتع باستقلاليته منطلقا فى التعبير عن إبداع الفرد وإشباع هوايته **إذ أن الحكومة لن تظل وصية على الرياضة للأبد ..** وهذه مهمة واضحة لقادة العمل الشبابى لكى يتدربوا على المشاركة فى قيادة الرياضة بأساليب غير

تقليدية ودعم العمل التطوعى والمشاركة الفعالة فى تمويل الرياضة وتعبئة جهود المواطنين ليس فقط فى المجال الرياضى بل فى مجالات محو الأمية والدفاع عن البيئة **والوقاية من الإدمان ورفض الإرهاب والتطرف والتعصب.**

١٣- الدور الاجتماعى للدولة : سيظل الدور الاجتماعى هو صمام الأمان لحركة المجتمع والاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى والتوازن الاجتماعى . ومن واجب مؤسسات الشباب أن تعمل على إعداد قادة الشباب لتفهم هذا الدور الذى يسهم فى إعداد الشباب لتوليد فرص عمل واستثمارات جديدة .. ودعم برامج رجال الأعمال الشبان ومجاراة التحولات السريعة.. وإزالة الحواجز التى تحرم الشباب من ثمار التقدم .

١٤- الخروج من الوادى القديم : يقصد به إقامة نواة مجتمع متكامل فى الدلتا الجديدة فى قلب الصحراء .. ويجب النظر لهذا الاتجاه نظرة شاملة .. حيث أن له فوائد جمة .. لا تحسب اقتصاديا وحسب بل إنها تحسب اجتماعيا وحضاريا وتاريخيا .. برؤية مستقبلية من أجل الأجيال القادمة ..وهذا يتطلب من جهاز الشباب أن يمد قادة الشباب فى إطار هذا الفكر.. والخروج من القوالب الجامدة والفكر النمطى فى برامج الشباب وأن يكون هدف الأهداف من كافة الأنشطة هو تعريف النشء والشباب بدورهم فى التنمية .. ومطالبة هؤلاء الشباب بالإسهام فى وضع خرائط العمل بالوادى الجديد فى مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والتعليم والصحة والثقافة .. ووضع سيناريوهات لشكل المجتمعات التى لم تتكون بعد ، وهى مازالت فى طور التكوين .. مع إطلاق العنان لفكر الشباب حيث إنهم المستفيدون من هذه المشروعات فى المستقبل .

منهج إعداد قادة المستقبل

تعتمد الرؤية الواعية والرسالة الصادقة التى تحكم إعداد قادة المستقبل فى المؤسسات الشبابية على أهمية المشاركة فى المسئولية لدى أعضاء المجتمع

اعتبارا من مراحل التنشئة الأولى وغرس أساليب المشاركة فى العمل القيادى وتبادل القيادة من خلال برامج العمل الشبابى ، وتأكيد أهمية العمل الجماعى ، وإثبات الذات والثقة بالنفس .. واكتساب فرص إظهار القدرات الخاصة والمميزات الشخصية فى إطار الجماعة وتنظيم دور الفكر الجماعى واحترام الرأى الآخر والتعود **على الحوار البناء** ونبذ الحوار التصادمى ، مع التأكيد على أن معايير نجاح القيادة الحالية هى الإفادة من خبرات القيادات السابقة وإتاحة الفرصة لقيادات شابة جديدة للتدريب على تحمل المسئولية فى الوقت الراهن ، وتقديمها بثقة لتولى القيادة بمباركة ورعاية القيادة الحالية التى تؤكد بذلك جدارتها لتولى مسئولية أكبر.

وفى ضوء الملاحظة العلمية المنتظمة حول الأنشطة التربوية فى المؤسسات الشبابية فى الأندية ومراكز الشباب وفى مؤسسات التعليم العام الجامعى ،نجد أنها لا تحظى بالاهتمام الواجب .. على الرغم من أن الخبرات الميدانية والدراسات العلمية تؤكد تكامل العملية التربوية فى ضوء تضاعف المعرفة بالإضافة إلى التكامل الثقافى مع وحدة الشخصية الإنسانية بكافة محدداتها العقلية والنفسية والاجتماعية والبدنية .

ومن الملاحظ أنه لا توجد حاليا مؤسسة تعليمية تسهم فى إعداد القيادات المهنية التى **تهتم بالأنشطة التربوية المتكاملة للنشء والشباب** .. حيث توجد مؤسسات تركز على نشاط محدد مثل كليات التربية الفنية ،والتربية الموسيقية، والتربية الرياضية ،والخدمة الاجتماعية وغيرها ، وكلها تهتم بتعليم وتدريس مجالات بعينها ولكن فى عزلة عن بقية المجالات .

وفى ضوء التوجه العام للدولة ، ومن خلال دراسة وتحليل ما جاء فى برامج تحديث مصر خلال القرن الحادى والعشرون ، واتساقا مع منطق الأمور ،واعترافا بوحدة وتكامل البرامج التربوية والثقافية والوطنية والدراسية ، وتأكيدا على أهمية التكامل والتواصل فى العمل مع النشء والشباب ، وحرصا على التنسيق والتكامل

والتعاون بين كافة المؤسسات .. نجد أن الحاجة اليوم ماسة **إلى استحداث معهد أو مؤسسة جديدة تعمل بأساليب غير تقليدية من أجل** إعداد القيادات الشبابية العلمية التربوية المستنيرة التى تقوم بمهام الأنشطة التربوية المتكاملة للنشء والشباب فى مراحل التعليم ما قبل الجامعى والتعليم الجامعى للعمل مع النشء والشباب من العمال وفى قطاع النشء والشباب فى أنحاء الريف المصرى من خلال الهيئات القائمة فى الأندية ومراكز الشباب ومراكز الثقافة والأندية الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية . وإيمانا بأن الأنشطة التربوية إذا ما أحسن تقديمها للنشء والشباب ستسهم فى وقايتهم من العديد من المشاكل النفسية والاجتماعية فضلا عن مشاكل التعصب والإرهاب والإدمان .. تلك المشاكل التى تكلف المجتمع الكثير من الوقت والجهد والمال .

الرياضة وجيل المستقبل

فى هذه المرحلة المهمة من تاريخ مصر ،نجد أن الحاجة ملحة لمراجعة كافة برامج حياتنا حتى تواكب ما يحدث من تغيرات فى ميادين التنمية الشاملة التى تناولت البنية الأساسية الضرورية من أجل الإصلاح الاقتصادى وتتناول حاليا البنية البشرية التى يجب أن تلعب فيها الثقافة الرياضية الحقة دورها فى خدمة الإنسان ، تلبية للدور الاجتماعى المطلوب ، ذلك الدور الذى كان فى الماضى بعيدا عن الدور الاقتصادى ثم أصبح يلاحقه ، وحاليا يواكبه لكننا نرجو أن يسبق الدور الاجتماعى فى التنمية البشرية الأدوار الاقتصادية نظرا لطبيعته التى تستغرق وقتا أطول حتى تتحقق النتائج المرجوة .

وفى الوقت الراهن وبعد العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومعالم الإصلاح الاقتصادى ، ونظم التجارة العالمية ، وثورة الاتصالات ، والتقدم العلمى والتكنولوجى المتعاظم . نجد أن العالم يمر بمرحلة تغيرات لم تتضح كل معالمها بعد، ومن الواجب ألا نقف أمامها موقف المتفرج بل يجب أن نسهم فى صنعها

وتشكيلها لما لمصر من دور متميز على المستوى الإقليمى عربيا وأفريقيا إضافة إلى دورها الرئيسى على المستوى الدولى والعالمى.

ولعل المؤرخ المنصف لتاريخ مصر الحديث يجد أنها تعرضت لمشروع نهضة مهم فى عهد محمد على ، ثم فى عهد ثورة ١٩٥٢ ، ثم فى المرحلة الراهنة وإن كان مشروع محمد على قد اعتمد على ، رؤية فردية .. ومشروع ١٩٥٢ قد اعتمد على فكر النخبة، إلا أن مشروع نهضة مصر الجديد الذى بدأت معالمه عام ١٩٨٢ ، بمؤتمر الإصلاح الاقتصادى ، نجد أنه يعتمد على الفكر الجماعى والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومشروعات الشراكة والمشاركة الشعبية، وتوسيع دائرة الديمقراطية كما أن المشروع الجديد قام بالتعلم من الدروس المستفادة من مشروع النهضة الأول والثانى ... وحتى لا يتعثر التطبيق فى وقت أصبح العالم يتجة نحو مشروع نظام عالمى جديد ، لذا يجب أن نتعاون جميعا لكى نأخذ مكانا متميزا فى هذا النظام .

لذلك فإن على قادة الفكر والثقافة والعلم والسياسة والاقتصاد فى مصر ، أن يتعاونوا ويتضامنوا وأن ينسقوا من أجل التوصل إلى الصيغة التى تتفق مع مصالح الوطن .. **ومن مهمة القيادات الرياضية التعرف على الواقع الوطنى والعالمى ..** وتفهمه فهماً عميقاً ثم العمل على هضمه والخروج بالصيغة التى تتفق مع مصر بالأسلوب العصرى وعلى الطريقة المصرية ، التى تقدم المعادلة المصرية الشهيرة على مر التاريخ والتى بفضلها استمرت مصر القديمة قدم الدهر المستمرة استمرار الحياة .. المستقرة استقرارا لا يتزعزع .

نحو صياغة جديدة للرياضة فى مصر

يترقب العالم الآن وبعد حلول القرن الحادى والعشرين العديد من المتغيرات العالمية والدولية ، لكننا فى المجال الرياضى اجتزنا بالفعل منذ عام ١٩٩٦ قرنا أوليمبيا جديدا حيث إن الحركة الرياضية العالمية استطاعت أن تحافظ بسبل شتى

على النظام الرياضى العالمى من خلال الفكرة الأوليمبية فى صورتها الحديثة بعد أن اختفت فترة من الزمان ثم عادت عام ١٨٩٦ ولا شك فى أن استمرارها أكثر من قرن من الزمان يعبر عن نجاح لا حدود له فى وقت اختفت فيه العديد من المنظمات المماثلة وتغيرت فى هذا القرن العديد من النظم الاجتماعية والسياسية على المستوى العالمى .

وإذا تطرقنا لموقف الإدارة الرياضية المصرية نجد أنها مرت بمراحل عديدة ، بدأت فى الحضارة المصرية القديمة منذ نحو سبعين قرنا من الزمان . وتؤكد الآثار المصرية هذه الحقائق ، الأمر الذى دفع بعض الباحثين العلميين من الدول الأجنبية إلى افتراض أن الفكرة الأولمبية نبعت فى مصر وانتشرت فى بلاد الإغريق واليونان من عام ٧٧٦ ق . م . وإذا قفزنا إلى الإدارة الرياضية المصرية فى العصر الحديث نجد أن اللجنة الرياضية الأهلية التى نشأت عام ١٩١٠ من خلال الجاليات الأجنبية التى كانت تعيش فى مصر فى عهد الاحتلال الانجليزى ، قد فرضت نظاما إداريا رياضيا فى مصر يتفق مع مصالحها والذى مازال قائما حتى الآن بصرف النظر عن العديد من المتغيرات الجذرية التى حدثت فى النظم السياسة والاقتصادية والاجتماعية فى مصر. الأمر الذى يجب أن يدفع المسئولين عن الإدارة الرياضية المصرية حاليا إلى مراجعة هذه النظم حتى تتوافق مع مصالح المجتمع وأهداف الدولة .

ولقد كان الأمراء والنبلاء وبعض رجال الأعمال يتولون قيادة وإدارة الحركة الرياضية قبل عام ١٩٥٢ ثم انتقلت الإدارة الرياضية إلى قيادات ثورة ١٩٥٢ . وكانت الروح السائدة فى ذلك الوقت الروح التطوعية حيث كانت الحركة الأولمبية تنادى بالهواية الخالصة للإداريين واللاعبين والحكام .

ومن المتوقع أن يقوم قادة الفكر الرياضى المصرى المستنير بتقديم صيغة جديدة للرياضة المصرية تواكب فكر الدولة فى مجال التخطيط العلمى على المدى القريب وعلى المدى البعيد من أجل صالح وتقدم الرياضة المصرية للجميع سعيا

نحو أدوار تنموية جديدة للرياضة المصرية تسهم فى التنمية البشرية التى تحافظ على البنية الأساسية التى سبقتها وتسهم فى التقدم بها وتحقق كذلك أهداف الوطن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مكافحة الإدمان (نموذج نقابة المهن الرياضية)

فى ضوء ما قامت به القيادة السياسية فى مصر من أجل دراسة التاريخ المصرى على مر العصور ، والإفادة من دروس التاريخ المصرى القديم والحديث ، والفهم العميق لخصائص الوحدة الوطنية لكل أبناء الوطن المصرى العظيم ، والدراسة العلمية للواقع المعاصر والاستشراف الواعى للمستقبل المنشود من أجل استكمال مسيرة التنمية الشاملة للمجتمع المصرى والتأكيد على أن كل ما يقدم للتنمية هو من أجل الشباب وسيتم بسواعد الشباب ومع استيعاب المتغيرات السياسية والاقتصادية والعالمية تقدم نقابة المهن الرياضية مجموعة من المقترحات فى صورة برامج ومشروعات وحلول واقعية تخطت الرؤية المتمسكة بالماضى بوعى واستوعبت الواقع الراهن ودرست فكر القيادة السياسية المخلصة والخبرة التنفيذية المستنيرة وراقبت المتغيرات العالمية والدولية فى شتى جوانب الحياة الإنسانية .

وحددت أمامها النموذج الوطنى المصرى والنموذج الإقليمى ، ثم النموذج العالمى وآمنت بضرورة الارتباط العضوى بين برامج العمل مع الشباب والرياضة وبين تنفيذ خطط التنمية الشاملة بحيث لا تكون عبئا عليها أو منفصلة عنها .

وترى نقابة المهن الرياضية أنه من الواجب أن يلاحق العمل مع الشباب والرياضة خطط التنمية على المدى القريب وأن يواكب المشروعات التنموية الحالية على المدى المتوسط وأن تسبق برامج العمل الشبابى والرياضى المشروعات الكبرى على المدى البعيد .

إن نقابة المهن الرياضية التى تعمل فى مجال هو موضع تقدير ومحل اهتمام

جماهير الشعب المصرى ، وتضم نخبة من القيادات العاملة فى مجال التعليم والتدريب والإدارة ، تقدم هذه المشروعات باعتبارها بيت خبرة للدولة تسعى للإسهام بإيجابية فى مواكبة اهتمام الدولة بالرياضة من أجل التنمية الشاملة وتعمل فى ضوء الأسلوب العلمى على تطوير البرامج الرياضية فى قطاع التعليم العام والجامعى وفى مجال التدريب الرياضى وفى ميدان الإدارة العلمية والرياضية . إن نقابة المهن الرياضية من منطلق التعاون والتواصل والتكامل والتنسيق، تدعو كافة الأجهزة المعنية فى القطاع الحكومى والأهلى لدعم الرياضة الحقة كوسيلة فعالة لخدمة القضايا الوطنية فى الداخل والخارج والسعى لمواكبة البرامج التنموية وتحقيق الأهداف السياسية للدولة من أجل المصالح العليا للوطن .

وحيث إن الدولة تخطط للعمل الاقتصادى والتنموى حتى عام ٢٠١٧ فيجب على العاملين فى المجال الرياضى أن يلاحقوا هذه الخطط وأن يسهموا فى تحقيقها وتمهيد الطريق لها من خلال وضع البرامج الرياضية التى تسهم فى تنشئة البنية البشرية للنشء والشباب .

على صعيد قطاع البطولة فى المجال الرياضى ، فإن نقابة المهن الرياضية لديها البرامج العلمية التى تسهم فى ضوء العلم فى الكشف المبكر عن المواهب الكامنة لدى النشء والشباب المصرى من خلال خريطة رياضية لمصر تتم بالتعاون بين نقابة المهن الرياضية والأجهزة الحكومية والقطاع الأهلى الرياضى ومؤسسات التعليم العام والجامعى ومديريات الشباب والرياضة بالمحافظات والمؤسسات الريفية والعمالية ومراكز الشباب فى القرى والمدن بالإضافة إلى الأندية الرياضية والاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية وقطاع البطولة المسئول بوزارة الشباب . وهكذا تؤكد نقابة المهن الرياضية دورها الوطنى فى التنسيق والتكامل والتعاون بين كافة المؤسسات الرياضية كافة ، لتحقيق الآمال الوطنية المعقودة على الرياضة فى تحقيق التنشئة التربوية الصالحة التى تحث على الروح الرياضية والتأكيد على

قيم المنافسة الشريفة والتعاون البناء، فضلا عن التمسك بضرورة الإتقان والجودة النوعية والجودة الشاملة ، استعدادا لتوعية النشء والشباب المصرى من أجل المنافسة على المستوى العالمى ، ليس فقط فى المجال الرياضى ، بل فى كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والإعلامية والثقافية والفنية .

أهم المشروعات التى تقدمها نقابة المهن الرياضية من أجل الإسهام فى خطط وبرامج التنمية البشرية

١ - مشروع جعل مادة التربية الرياضية مادة أساسية فى مؤسسات التعليم العام والتعليم الجامعى .

٢ - مشروع الرياضة فى المؤسسات الإنتاجية وقطاع الأعمال .

٣ - مشروع الرياضة فى المؤسسات الخدمية والسياحية .

٤ - برنامج دور الرياضة فى التنمية الريفية وتنمية جنوب مصر .

٥ - دور الرياضة فى الإسهام فى برامج محو الأمية .

٦ - دور الرياضة فى الحفاظ على الثروة البشرية والقيادات الإدارية العليا.

٧ - دور الرياضة فى ترقية السلوك وتنمية الروح الرياضية فى الحياة الاجتماعية وتقديم القدوة الصالحة .

٨ - دور الرياضة فى الكشف المبكر عن العوامل التى تسبب الانحراف أو الإدمان أو الإرهاب و التعصب .

٩ - مشروع الخريطة الرياضية للنشء والشباب المصرى والكشف المبكر عن المواهب البدنية فى كافة المحافظات .

١٠ - برامج ترشيد الإنفاق والتمويل الذاتى وتنمية الموارد المالية .

١١ - دور الرياضة من أجل الدفاع عن الوطن وفى القوات المسلحة " برنامج كن مستعدا للدفاع عن الوطن " .

١٢- دور الرياضة فى تحقيق الأهداف الوطنية والسياسات الاقتصادية والتربوية والإعلامية والثقافية

١٣- دور الرياضة فى هيئات الشرطة والإعداد لمختلف المهن الشرطية .

١٤- برنامج تنظيم وإدارة الرياضة المصرية والتشريعات والقوانين التى تحكم العمل الرياضى والمواءمة بين الأسلوب الديمقراطى ومصداقية العمل التطوعى فى القطاع الأهلى ، وضرورة التفرغ الكامل للقيادات المهنية مع كفالة الاستقرار للمؤسسات الرياضية ونشر الرياضة للجميع والتفوق فى المحافل الدولية .

١٥- دور الرياضة فى تنمية الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة فى مجال السلع الضرورية (المنشآت -الأجهزة-الأدوات-الملابس- التغذية -العلاج - إعداد القادة -برامج الإعلام الرياضى) .

ولا ننسى أن نقابة المهن الرياضية وهى تقدم هذه المشروعات فإنها تدعو كل المخلصين وكل القيادات المعنية لتقييم هذه المشروعات ونقدها وتحديد أهم الأولويات التى يجب البدء بها .

وفى ضوء قيم المحبة والتسامح والروح الرياضية الحقة تتولى نقابة المهن الرياضية دراسة كل الآراء والبدء بما سيتم الاتفاق عليه من أجل نهضة رياضية فى مصرنا العزيزة الغالية ، تواكب النهضة الرياضية العالمية وتحقق آمال شعب مصر الأصيل فى ممارسة الرياضة للجميع من أجل الصحة وفى الحصول على مواقع رياضية متقدمة على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى والأولمبى ، بالإضافة إلى التأكيد على دور الرياضة فى إعداد جيل المستقبل المشرق حتى يكون أبناء مصر على مستوى من الكفاءة لا يقل بأى حال عن مستوى أقرانهم فى أكثر الدول تقدما .

معالم الرؤية المستقبلية للعمل مع الشباب

فى ضوء تراكم الخبرات الإنسانية ، ومن خلال واقع الخبرة التربوية فى مصر

كنموذج لإحدى الدول العربية النامية والتى تسعى حثيثا للنمو ، نجد أنه يمكن وضع تصورات حول الرؤية المستقبلية للعمل مع الشباب على النحو التالى :

١ - دراسة علمية لخريطة العمل الشبابى فى الماضى ثم تحليل واقع العمل الشبابى فى الحاضر لتحديد معالم خريطة العمل الشبابى فى الوقت الراهن ، ثم تحديد معالم خريطة العمل الشبابى فى المستقبل المنشود فى مواجهة خرائط العمل التى توجه من الخارج أو التى يتوقع أن توجه فى ضوء المتغيرات الدولية والعالمية المتنامية .

٢ - تحديد النموذج الأمثل للشباب المصرى وذلك من **خلال رؤية الشباب** ثم من خلال رؤية قادة المجتمع ثم من خلال الرؤية العالمية والكونية فى الوقت الراهن ثم من خلال الرؤية المتوقعة فى المستقبل القريب والبعيد .

٣ - تحديد صورة المؤسسة الشبابية التى تواكب المستقبل اعترافا بأن المستقبل يصنع الحاضر ، لذلك يجب أن تحقق المؤسسة الشبابية آمال وطموحات المستقبل وتتحرر من الفكر التقليدى .

٤ - تحديد آفاق النماذج المتطورة للبرامج الشبابية التى تواكب الفكر التنموى والتخطيطى للدولة وتلاحق الفكر العلمى وأن تسبق الواقع من خلال الفكر العلمى المستنير وتحلق فى آفاق المستقبل من خلال التدريب على المهارات الجديدة ، فى ضوء ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتطورة والجودة النوعية والجودة الشاملة وإتقان الأداء.

٥ - العمل على ابتكار أساليب جديدة وابتكار آليات حديثة للعمل مع الشباب العربى ودراسة دور الشباب فى إقامة السوق العربية المشتركة . تحقيقا للمصالح العربية المشتركة ، ولقد أثبتت تجارب الشباب العربى فى المهرجان الذى أقيم فى الإسكندرية فى أغسطس ١٩٩٨ بالتعاون مع جامعة الدول

العربية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة فى مصر أن الشباب العربى فى حاجة إلى التقارب والتعارف من أجل مستقبل شبابى عربى أفضل وتنمية بشرية عربية متكاملة .

٦- يجب أن تهدف البرامج الشبابية إلى دعم الدور الوقائى للشباب من الناحية الصحية والنفسية والاجتماعية لمواجهة مشاكل التعصب والإرهاب والتطرف والإدمان فضلا عن ابتكار البرامج التى تدرب الشباب على المهارات والحرف والمهن من أجل رفع مستواهم المادى وتدريبهم على ثقافة رجال الأعمال الشبان **وابتكار بطاقة الأنشطة الشبابية التى تسجل كافة الهوايات والمهارات التى يجب أن يتعلمها الشباب كحد أدنى مثل هواية** رياضية من أجل الصحة وسلامة الجسم وهواية ثقافية من أجل التطور المعرفى . وهواية فنية من أجل النمو الوجدانى . وهواية اجتماعية للتدريب على المواقف الاجتماعية التى قد تقابل الإنسان فى حياته العملية المستقبلية، فضلا عن مهارة أو أكثر لمعاونة الشباب على الكشف المبكر عن المواهب الكامنة لديهم للعمل مستقبلا فى المهنة الأنسب لهم فضلا عن رفع مستوى دخلهم من خلال برامج تشغيل الشباب فى مشروعات التنمية .

٧- تحديد صفات وقدرات قادة العمل مع الشباب وتطوير العمل فى المؤسسات المعنية بإعداد قادة العمل الشبابى فى الوقت الراهن ، حيث إن الحاجة ماسة إلى استحداث مؤسسات جديدة من أجل إعداد القيادات الشبابية العلمية التربوية المستنيرة التى تقوم بمهام الأنشطة المتكاملة للنشء والشباب، فى مؤسسات التعليم العام والجامعى وفى محيط العمال، وفى الريف ، وفى قطاع شباب الحرفيين ، وفى الهيئات القائمة فى الأندية الرياضية ومراكز الشباب ومراكز الثقافة والأندية الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية .

الباب الرابع
النتائج

مقدمة

نعرض في هذا الباب خلاصة النتائج التى توصلت إليها الهيئات التربوية والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى جهود المؤسسات الحكومية .. من خلال الإشارة للجهود على المستوى الدولى .. والتركيز على الهدف المحدد لهذه الدراسة وهو دور المؤسسات الرياضية والشبابية فى الوقاية من الإدمان .. مع الوعى الكامل بأن هذه المؤسسات ليست بمعزل عن بقية مؤسسات المجتمع .. بل ترتبط بها ارتباطا عضويا وتتأثر بها .. ونرجو أن تسهم فى التأثير فيها .. ومع الإيمان الكبير بضرورة تعاون كافة أجهزة التنشئة التربوية والتنسيق فيما بينها فى مواجهة الحرب الشرسة ضد الإدمان ، إلا أننا نرى أن نجاح مؤسسة واحدة فى اختراق جبهة الدفاع الاجتماعى ضد الإدمان ، كفيل بإفشال الجهود المجتمعية التى تحارب الإدمان ؛ فى المقابل نرى أن نجاح مؤسسة تربوية مخلصة فى مواجهة الإدمان كفيل كذلك بأن يحبط آثار المؤسسات التى تروج للإدمان فى محيط النشء والشباب.

وفى ضوء دور المؤسسات الرياضية والشبابية الذى يتوقعه منها المجتمع ، نجد أنها تسعى للوقاية ومنع الطلب على التدخين والمخدرات من خلال الأنشطة الترويحية لوقت الفراغ.. ومن خلال الكشف المبكر عن المواهب الكامنة لدى النشء والشباب ، كوسيلة إيجابية لإثبات الذات والعمل الجماعى فى مناخ تربوى ملائم .. والشعور بالنجاح الذى هو كفيل بوقاية أعضاء المجتمع بداية من الطفولة المبكرة من الانغماس فى أوجه الانحراف السلوكى أو الأخلاقى أو الاجتماعى وكسبهم مواطنين صالحين يسهمون فى تحقيق أهدافهم المشروعة على المستوى الشخصى والمؤسسى والمجتمعى والوطنى .

النتائج على المستوى الدولى

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الاستثنائية العشرين لمكافحة المخدرات غير المشروعة فى نيويورك فى المدة من ٨إلى١٠ يونيو ١٩٩٨ بمناسبة مرور عشر سنوات على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية . واستهدفت الدورة تدعيم الالتزام العالمى بتنفيذ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات لعام ١٩٨٨ ، واعتماد الإجراءات الكفيلة بزيادة التعاون القانونى الدولى ، ومنع تسرب المواد الكيماوية المستخدمة فى إنتاج المخدرات غير المشروعة ، وتقوية الرقابة على إنتاج وبيع المنشطات وسلائفها .. مع تدعيم برامج تقليل الطلب على المخدرات ، ومنع وتجريم عمليات غسيل الأموال ، وزيادة وتقوية التنسيق داخل الأمم المتحدة فى سبيل مكافحة تهريب المخدرات والجرائم المنظمة المتعلقة بها مع تشجيع ودعم التعاون الدولى لوضع برامج للقضاء على المحاصيل غير المشروعة ودعم برامج التنمية البديلة .

وكان من أهم موضوعات هذه الدورة ما يلى:

١- إجراءات تسهيل تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات المحظورة والمواد المنشطة بكافة أنواعها توزيعها وما يصاحبها من فساد وإفساد وتبنى طرح اقتراحات ووضع استراتيجيات ووسائل وأنشطة عملية لمواجهة مشكلة المخدرات وتجارتها المحرمة.

٢- التعاون القضائى وتعزيز القوانين القومية فى مجال تطبيق قوانين مكافحة المخدرات.

٣- إجراءات منع تسرب المواد الكيمائية التى تستعمل فى التصنيع الممنوع

للمخدرات والمواد المنشطة "الأمفيتامينات" واتخاذ إجراءات وتعزيز السيطرة على إنتاج وتجارة تلك المواد.

٤ـ إجراءات الحد من الطلب على المخدرات ووضع مشروع وثيقة رسمية فى هذا الشأن.

٥ـ منع وحظر واتخاذ الخطوات ضد عملية غسيل الأموال.

٦ـ التعاون الدولى فى القضاء على زراعة المحاصيل المحرمة وتوفير بدائل التنمية.

٧ـ التنسيق مع برنامج منظمة الأمم المتحدة فى محاربة المخدرات والجرائم المتعلقة بها، وفى محاربة الجماعات الإرهابية التى تعمل فى تجارة المخدرات والتجارة المحرمة .

٨ـ تشجيع وتنمية التعاون الإقليمى .

وقد شاركت مصر بوفد برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية وأعد " **المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان** " التقرير الوطنى الذى شارك فيه ممثلون عن الوزارات المعنية ، ولقد شارك الكاتب فى هذا العمل بوصفه ممثلا لجهاز الشباب بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة سابقا ـ وزارة الشباب حاليا .

وتضمن التقرير الذى تولت عرضه وزيرة الشئون الاجتماعية ما يلى :

١ـ زيادة التعاون الدولى فى مجال دعم وتقوية خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية ؛ وخاصة التنمية الريفية كطريق رئيسى لمكافحة زراعة المخدرات وإيجاد مشروعات تنمية بديلة.

٢ـ تدعيم الجهود الوطنية فى مجال رعاية المدمنين وأسرهم ، بتوفير أحدث وسائل العلاج والتأهيل والتدريب.

٣- تدعيم الجهود الوطنية فى مجال رعاية المدمنين وأسرهم ، بتوفير أحدث وسائل العلاج والتأهيل والتدريب.

٤- تعزيز كافة أشكال التعاون الدولى فى المجال القضائى والأمنى لتسلم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول وتبادل المعلومات.

٥- تقوية مجالات التعاون الدولى فى مواجهة عملية غسيل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات.

٦- تقوية دور الأمم المتحدة ومكاتبها الإقليمية وزيادة الموارد والمخصصات المالية اللازمة لها بما يتناسب ومسئوليتها المتزايدة.

٧- تعزيز المجتمع الدولى لجهود دول العبور فى مواجهتها للتجارة العالمية للمخدرات.

٨- دعم واستثمار جهود المنظمات غير الحكومية فى مجال مكافحة المخدرات والإدمان.

وشارك وفد مصر فى حلقات النقاش التى دارت حول الموضوعات الآتيات :-

١- المخدرات والإنتاجية . ٢- المخدرات والتنمية .

٣- المخدرات والإيدز. ٤- غسيل الأموال .

٥- قطع خطوط الإمداد .

وأسفرت الدورة الاستثنائية للأمم المتحددة فى دورتها العشرين عن إعلان سياسى وإعلان خاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات والتدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولى لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

ولقد أيدت مصر روح التفاهم والإجماع السائدة بين كافة الوفود لمواجهة مشكلة المخدرات لأنها تعبر عن رؤية مصر لأخطار المخدرات وتتفق مع الخطوات التنفيذية التى طبقتها بالفعل فى سياستها العملية لحربها ضد المخدرات ، والأمل معقود على اتخاذ موقف عمل جديد تتقاسم فيه جميع الدول المتقدمة والنامية مسئولية مشتركة تبنى على الحقائق التالية:-

(١) أن متطلبات الحرب الحقيقية والفعالة ضد المخدرات أصبحت أكبر من إمكانيات وقدرة أغلب الدول النامية ، خاصة فى ظروف تطالب فيها هذه الدول بإعادة هيكلة اقتصادياتها وتحقيق التنمية المستدامة ، ومكافحة الفقر ، والقضاء على الأمية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، بل على العكس من ذلك ، فإن خطط التنمية الاقتصادية والبشرية تواجه تهديدا حقيقيا من انتشار المخدرات التى تستنزف مواردها وتهدر طاقتها البشرية.

(٢) لم يأخذ البعد الاجتماعى والصحى لمشكلة المخدرات حظه بعد من الاهتمام والعناية. وإذا كان الاهتمام قد تركز على جوانب الضبط والمنع - أى الجوانب المادية - فإن الجوانب الاجتماعية لم تكن على المستوى المطلوب ، فعلى سبيل المثال ، فإن حملات مكافحة التدخين قد حازت اهتماما أكبر من حملات مكافحة إدمان المخدرات.

(٣) تمتد آثار الخطر الذى يهدد اقتصاديات الدول النامية وخططها للتنمية من جراء المخدرات لتشمل الدول المتقدمة فى ظروف أصبح العالم فيها يعيش اقتصادا واحدا.

(٤) يهدد خطر المخدرات جميع الدول ، وعليه فيجب ألا نركز على منطقة دون أخرى، أو على نوع من المخدرات دون نوع آخر . مثلا ، فى الشرق الأوسط نحن نهتم بمشكلة زراعة (القنب) ونأمل أن يكون هناك الاهتمام المماثل لما تم إيلاؤه لباقى الزراعات.

(٥) إن الدول المتقدمة هى الأكثر استهلاكا للمخدرات مما يشجع على زيادة الطلب وبالتالى زيادة الإنتاج ، هذا إلى جانب انتقال عدوى التقليد بين الشباب فى مختلف دول العالم .

وأوضح التقرير الوطنى المصرى أمام هذه الدورة أن جهود مصر فى مكافحة المخدرات ، يكشف عنها تفصيليا التقرير القومى الذى يشير إلى أن مصر بدأت حربها ضد المخدرات منذ القرن التاسع عشر ، وأنها كانت أول دولة فى العالم تنشئ جهازا أمنيا متخصصا لمكافحة المخدرات منذ أكثر من ٧٥ عاما ، وأنها ربطت بين التزاماتها الدولية وتشريعاتها الوطنية فى أكبر تعديل لقانون المخدرات عام ١٩٨٩، عقب صدور اتفاقية فيينا ، وأنها أبرمت أكثر من ثلاثين اتفاقية قضائية ثنائية ، وخاضت فى حربها ضد المخدرات حربا شرسة شاركت فيها مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والإعلام إلا أن كل هذه الجهود مهما تعاظمت.. لن تحقق أهدافها بدون تعاون دولى فعال بين جميع الأطراف وتقوية دور الأمم المتحدة فى هذا المجال ..

القرارات التى أوصت بها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لمكافحة المخدرات

١- الإعلان السياسى للأمم المتحدة :

الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بمشكلة المخدرات فى العالم نيويورك فى يونيو ١٩٩٨ .

إن المخدرات تهلك الأرواح والمجتمعات ، وتقوض التنمية البشرية المستدامة، وتولد الإجرام . وتلحق المخدرات الضرر بجميع قطاعات المجتمع فى كل البلدان ، كما أن تعاطى المخدرات ، على وجه الخصوص يؤثر فى حرية ونمو الشباب ، الذين يمثلون أغلى ثروة يملكها العالم. وتشكل المخدرات خطرا عظيما على صحة ورفاهية الجنس البشرى بأسره، وعلى استقلال الدول والديمقراطية واستقرار الأمم وبنيان كل المجتمعات ، وعلى كرامة وآمال ملايين الناس وأسرهم ، ولذلك فإننا:

نحن الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة:

«إذ يساورنا القلق إزاء خطورة مشكلة المخدرات التى يواجهها العالم [1] ، وقد إجتمعنا فى دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين من أجل النظر فى اتخاذ تدابير اشد لمعالجة تلك المشكلة بروح من الثقة والتعاون» .

١- **نؤكد** عزمنا والتزامنا الصارم بالتغلب على مشكلة المخدرات العالمية من خلال استراتيجيات محلية ودولية لتقليل العرض غير المشروع للمخدرات والطلب غير المشروع عليها .

٢- **ندرك** أن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية هى مسئولية عامة ومشتركة تتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن يتوافق تماما مع الأغراض والمبادئ المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى ، ولا سيما الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها ولمبدأ عدم التدخل فى شؤونها الداخلية ولجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، واقتناعا منا بوجوب معالجة مشكلة المخدرات العالمية فى إطار متعدد الأطراف ، نهيب بالدول التى لم تصبح أطرافا بعد فى الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمكافحة المخدرات[2] ولم تنفذها تنفيذا تاما أن تفعل ذلك . كما نجدد التزامنا باعتماد وإنفاذ تشريعات واستراتيجيات وطنية شاملة لوضع أحكام تلك الاتفاقيات موضع النفاذ ، مع ضمان فعالية تلك الإستراتيجيات من خلال مراجعات دورية.

٣- **نؤكد** دعمنا للأمم المتحدة ولهيئاتها المعنية بمراقبة المخدرات [3] ، ولا سيما

---

(١)زراعة المخدرات والمؤثرات العقلية ، بما فى ذلك المنشطات الأمفيتامينية ، وإنتاجها وصنعها وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع ، وتسريب السلائف ، وما يتصل بذلك من أنشطة إجرامية.

(٢) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

(٣) الهيئتان الدوليتان المعنيتان بمراقبة المخدرات كما حددتهما الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١. هما لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

لجنة المخدرات باعتبارها المحفل العالمى للتعاون الدولى على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية ، ونعلن عزمنا على تدعيم أداء هذه الهيئات لوظائفها وممارستها لسلطاتها.

٤- **سوف نعمل** على أن تستفيد النساء والرجال على قدم المساواة ، ودون أى تمييز من الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات العالمية ، من خلال إشراكهم فى جميع مراحل صوغ البرامج والسياسات.

٥- **ندرك** مع الارتياح ما حققته الدول من تقدم، سواء منفردة أو متضافرة فى مكافحة المخدرات مع غيرها ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الأطر الاجتماعية الجديدة التى يجرى فيها الاستهلاك غير المشروع للمخدرات ولا سيما المنشطات الأمفيتامينية.

٦- **نرحب** بجهود الشريحة الواسعة من الأشخاص العاملين فى مختلف ميادين مكافحة تعاطى المخدرات، ويشجعنا سلوك الغالبية الساحقة من الشباب الذين لا يتناولون المخدرات غير المشروعة ، ونقترح إيلاء عناية خاصة لخفض الطلب، وخصوصا بالاستثمار فى الشباب والعمل معهم من خلال التعليم النظامى، وغير النظامى، والأنشطة الإعلامية وسائر التدابير الوقائية.

٧- **نؤكد** عزمنا على رصد الموارد اللازمة لتوفير خدمات العلاج وإعادة التأهيل ولإتاحة إمكانية إعادة الاندماج فى المجتمع من أجل إعادة الكرامة والأمل للأطفال والشباب والنساء والرجال الذين أصبحوا متعاطين للمخدرات ، وعلى مكافحة جميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية.

٨- **نهيب** بمنظومة الأمم المتحدة وندعو المؤسسات المالية الدولية ، كالبنك الدولى ومصارف التنمية الإقليمية أن تدرج مشكلة مكافحة المخدرات العالمية فى برامجها ، آخذة بعين الاعتبار أولويات الدول.

٩- **ندعو** إلى إنشاء أو تعزيز آليات إقليمية أو دون إقليمية عند الحاجة إليها، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، وندعو هذه الآليات إلى تقاسم الخبرات المكتسبة والنتائج المستخلصة من تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ، وأن تقدم إلى لجنة المخدرات تقارير عن أنشطتها.

١٠- **نعرب عن بالغ القلق** إزاء الصلات بين إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع وضلوع الجماعات الإرهابية والمجرمين والتنظيمات الإجرامية عبر الوطنية فى تلك الأنشطة ونعلن عزمنا على تدعيم تعاوننا لدرء تلك الأخطار.

١١- **يثير جزعنا** ازدياد العنف الناشئ عن الصلات القائمة بين الإنتاج غير المشروع للأسلحة والمخدرات والاتجار غير المشروع بها، ونعلن عزمنا على زيادة تعاوننا على كبح جماح الاتجار غير المشروع فى الأسلحة وفى إحراز نتائج ملموسة فى هذا الميدان باتخاذ التدابير اللازمة.

١٢- **نهيب بمجتمعاتنا المحلية** ، ولا سيما الأسر ، وكذلك قياداتها السياسية والدينية والتعليمية والثقافية والرياضية والتجارية والنقابية ، والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام فى كل أنحاء العالم أن تعمل بهمة على الترويج لمجتمع خال من تعاطى المخدرات وخصوصا بإبراز وتيسير الأنشطة الصحية والمنتجة والمرضية للنفس كبدائل لاستهلاك المخدرات غير المشروعة ، الذى يجب ألا يصبح مقبولا كنمط حياة.

١٣- **نقرر** إيلاء اهتمام خاص للاتجاهات الناشئة فى صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها واستهلاكها على نحو غير مشروع وبحلول عام ٢٠٠٣، ندعو إلى القيام بإرساء أو تعزيز التشريعات والبرامج الوطنية المعتمدة فى هذه الدورة. لإنفاذ خطة العمل الخاصة بمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع..

١٤ـ **نقرر** إيلاء إهتمام خاص لتدابير «مراقبة المواد الكيميائية والسلائف» التى اعتمدت فى هذه الدورة ، كما تقرر تحديد عام ٢٠٠٨ كموعد مستهدف تنجز فيه الدول القضاء على أنشطة صنع المؤثرات العقلية ، بما فيها المخدرات الاصطناعية وتسويقها والاتجار بها على نحو غير مشروع وأنشطة تسريب السلائف أو تقليص تلك الأنشطة تقليصا ملحوظا.

١٥ـ **نتعهد** ببذل جهود خاصة لمكافحة غسيل الأموال الجليبة من الاتجار بالمخدرات ، ونشدد فى هذا الصدد على أهمية تدعيم التعاون الدولى والإقليمى ودون الإقليمى ، ونوصى الدول التى لم تعتمد بعد تشريعات وبرامج وطنية لمكافحة غسل الأموال أن تفعل ذلك بداية من عام ٢٠٠٣ وفقا للأحكام ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، وكذلك تدابير مكافحة غسل الأموال المعتمدة فى هذه الدورة.

١٦ـ **نتعهد** بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والإقليمى ودون الإقليمى والثنائى بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القوانين من أجل مواجهة التنظيمات الإجرامية الضالعة فى جرائم المخدرات والأنشطة الإجرامية المتصلة بها، وفقا لتدابير تعزيز التعاون القضائى المعتمدة فى هذه الدورة ، ونشجع الدول على أن تعيد النظر فى تنفيذ هذه التدابير وتعزيزها حسب الاقتضاء بداية من عام ٢٠٠٣.

١٧ـ **ندرك** أن خفض الطلب يمثل ركنا لا غنى عنه من أركان النهج الشامل لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية ، ونعلن التزامنا بأن ندرج فى برامجنا واستراتيجياتنا الوطنية الأحكام الواردة فى الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات ، وبأن نتعاون تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل صياغة استراتيجيات ذات توجه عملى تساعد فى

تنفيذ الإعلان ، وبأنه قد نحدد عام ٢٠٠٣ كموعد مستهدف لإنجاز إعداد استراتيجيات وبرامج جديدة أو محسنة لخفض الطلب ، توضع فى تعاون وثيق مع الهيئات المعنية بالصحة العامة والرعاية الاجتماعية وسلطات إنفاذ القوانين كما نلتزم بتحقيق نتائج ملحوظة وقابلة للقياس فى ميدان خفض الطلب بحلول عام ٢٠٠٨.

١٨- **نؤكد** مجددا ضرورة وضع نهج شامل للقضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة ، وفقا لخطة العمل بشأن التعاون الدولى على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة والتنمية البديلة ، المعتمدة فى هذه الدورة ، ونشدد على الأهمية الخاصة للتعاون فى مجال التنمية البديلة ، بما فى ذلك إدماج أضعف القطاعات المتورطة فى سوق المخدرات غير المشروعة إدماجا أحسن فى الأنشطة الاقتصادية المشروعة والدائمة ونشدد على الحاجة إلى برامج إبادة وإلى تدابير فى مجال تنفيذ القوانين من أجل التصدى لأنشطة الزراعة والإنتاج والصناعة والاتجار غير المشروع ، مع الاهتمام بحماية البيئة اهتماما خاصا، ونؤيد بقوة فى هذا الصدد مبادرة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فى مجال التنمية البديلة.

١٩- **نرحب** بالنهج العالمى الذى يتبعه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إزاء القضاء على المحاصيل غير المشروعة ، ونتعهد بالتعاون الوثيق معه على صوغ استراتيجيات تستهدف القضاء على الزراعة غير المشروعة كشجيرة الكوكا ونبتة القنب وخشخاش الأفيون ، أو تقليص تلك الزراعة تقليصا ملحوظا بحلول عام ٢٠٠٨ ، ونؤكد عزمنا على حشد الدعم الدولى اللازم لكى نحقق بجهودنا هذه الأهداف.

٢٠- **نهيب** بجميع الدول أن تأخذ فى الاعتبار حصيلة هذه الدورة عند صياغة الاستراتيجيات والبرامج الوطنية ، وأن يقدم إلى لجنة المخدرات كل سنتين

تقريرا عن جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف والغايات المذكورة أعلاه المقررة لعامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ ونطلب إلى اللجنة أن تحلل تلك التقارير من أجل تعزيز الجهود التعاونية الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات

يتوافق هذا الإعلان مع الدراسة الحالية التى تهتم بدور المؤسسات الرياضية والشبابية فى الوقاية من الادمان .. وهذا يعنى منع الطلب على كل ما هو ضار بالإنسان. أى كل ما هو ضار بصحته البدنية أو النفسية أو الاجتماعية .. وذلك بطرح الأنشطة التربوية البناءة ، لتكون بديلا عن أى نشاط غير بناء ، وكلما بدأنا فى السن المبكرة كلما كان ذلك أفضل.

أما عبارة خفض الطلب : فقد استخدمت فى هذا الإعلان للدلالة على السياسات أو البرامج الموجهة نحو خفض طلب المستهلك على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية المشمولة بالاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة المخدرات ويقصد بها اتفاقية عام ١٩٦١ ، المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . وتداول هذه المواد المخدرة والمؤثرات العقلية محرم قانونا أو مقصور على القنوات الطبية والصيدلانية.

وتضمن الإعلان الخاص بمبادئ خفض الطلب جوانب تتعلق بما يلى:

التحدى والالتزام والمبادئ التوجيهية ثم دعوة إلى العمل الذى يتضمن تقدير حجم المشكلة ومعالجتها وإقامة العلاقات مع شركاء المواجهة ، والتركيز على الاحتياجات الخاصة وإبلاغ الرسالة المناسبة ثم الإفادة من التجارب المكتسبة. ونعرض فيما يلى نص الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات الصادر عن الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة عام ١٩٨٨.

أولا : التحــدى

١- تعانى جميع الدول من النتائج المدمرة لتعاطى المخدرات والاتجار غير المشروع بها وكذلك العواقب الوخيمة التى تؤثر فيها على الصحة والزيادة السريعة فى معدلات الجريمة والعنف والفساد، واستنزاف موارد بشرية ومادية ومالية من الممكن -لولا ذلك- أن تسخر لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بدلا من تدمير الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية وتقويض الهياكل السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

٢- تعاطى المخدرات يلحق الضرر بجميع قطاعات المجتمع وبجميع البلدان على كافة مستويات التنمية وبناء على ذلك ، ينبغى لسياسات وبرامج خفض الطلب على المخدرات أن توجه إلى جميع قطاعات المجتمع.

٣- التغير السريع للمناخ الاجتماعى والاقتصادى ، مقرونا بزيادة توافر المخدرات وترويجها وازدياد الطلب عليها، ساهم فى تضخيم مشكلة تعاطى المخدرات على الصعيد العالمى ، وزاد من تعقيد المشكلة ، الأنماط المتغيرة فى مجالات تعاطى المخدرات وعرضها وتوزيعها، وطرأت زيادة على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تجعل الناس ، ولا سيما النشء أشد عرضة لها ، وأكثر استعدادا لتناولها وللمخاطرة المرتبطة بها.

٤- لازالت الحكومات تبذل جهودا واسعة النطاق ، على كافة المستويات ، لإيقاف إنتاج المخدرات والاتجار فيها وتوزيعها على نحو غير مشروع، وإن أنجح نهج يتبع إزاء مشكلة المخدرات هو النهج الشامل المتوازن المتناسق ، الذى تتساند فيه مراقبة عرضها وخفض الطلب عليها، فضلا عن التطبيق المناسب لمبدأ مشاركة تحمل المسئولية. والآن توجد ثمة حاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى خفض الطلب وتوفير الموارد الكافية لتحقيق هذه الغاية.

٥- ينبغى أن تشكل برامج خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة جزءا من استراتيجية شاملة لخفض الطلب على جميع المواد المتعاطاة . وينبغى أن تتكامل تلك البرامج لتعزيز التعاون بين كافة الجهات المعنية ، وأن تتضمن تشكيلة واسعة من التدخلات المناسبة ، وتعمل لخير وصحة ورفاهية الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، وتحد من العواقب الوخيمة على الفرد والمجتمع ككل نتيجة تعاطى المخدرات .

٦- يعد هذا الإعلان مبادرة مهمة لعقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، والذى يغطى الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ فهو يلبى الحاجة إلى صك دولى بشأن اعتماد تدابير فعالة على كل الأصعدة سواء الوطنى والإقليمى والدولى لمكافحة الطلب على المخدرات غير المشروعة ، وهو يستند إلى عدد من الاتفاقيات والتوصيات الدولية .

ثانيـاً : الالتـزام

نحن الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة :

(أ) نأخذ على عاتقنا الاهتداء فى أعمالنا بهذا الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات.

(ب) نتعهد بالالتزام على الدوام ، من الناحية السياسية والاجتماعية والصحية والتربوية بالاستثمار فى برامج خفض الطلب التى من شأنها أن تسهم فى الحد من مشاكل الصحة العامة وفى تحسين صحة الأفراد ورفاهيتهم والنهوض بالتكامل الاجتماعى والاقتصادى ، وتوطيد النظم الأسرية ، وتوفير المزيد من الأمان للمجتمعات.

(ج) نوافق على أن يعزز التعاون الإقليمى والدولى ، تعزيزا متوازنا ، فى سبيل مراقبة عرض المخدرات وخفض الطلب عليها.

(د) نعتمد التدابير المنصوص عليها فى الفقرة ٤ من المادة ١٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ التى تنص فى جملة أمور على أنه ينبغى للأطراف أن **«تتخذ ما تراه ملائما من تدابير للقضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية أو التقليل منه»** وأنه يجوز لها أن تعقد اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف ترمى إلى القضاء على ذلك الطلب أو التقليل منه.

ثالثـاً : مبـادئ توجيهيـة

يسترشد بالمبادئ الواردة أدناه فى صياغة العنصر المتعلق بخفض الطلب من الاستراتيجيات الوطنية والدولية لمكافحة المخدرات ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى ، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وحقوق الانسان والحريات الأساسية ، ومبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومبدأ تشاطر المسئولية :

(أ) يعتمد منهجا يتوازن فيه خفض الطلب وخفض العرض ، على نحو متكامل تحل به مشكلة المخدرات.

(ب) ينبغى لسياسات خفض الطلب أن :

١ـ تستهدف منع تناول المخدرات والحد من العواقب الوخيمة لتعاطى المخدرات.

٢ـ تتيح المشاركة النشطة والمنسقة للأفراد على صعيد المجتمع المحلى ، وتشجع على ذلك ، سواء بصفة عامة أو فى الحالات التى تنطوى على خطر معين ، على سبيل المثال حسب مكان وجود أولئك الأفراد أو أحوالهم الاقتصادية أو الكثرة النسبية للسكان المدمنين .

٣ـ تراعى الثقافات والأعراف والاعتبارات الاجتماعية القومية الموروثة .

٤ـ تسهم فى تهيئة بيئة مواتية داعمة والحفاظ عليها.

رابعـا : دعـوة إلـى العمـل

أ ـ تقدير المشكلة

ينبغى أن تستند برامج خفض الطلب إلى تقدير منتظم لطبيعة وحجم تناول المخدرات وتعاطيها والمشاكل ذات الصلة بالمخدرات لدى السكان . وذلك أمر لابد منه لإيضاح أى اتجاهات مستجدة . وينبغى أن تضطلع الدول بعمليات التقدير على نحو شامل ومنهجى ودورى ، مستندة فى ذلك إلى نتائج الدراسات ذات الصلة ومراعية الاعتبارات الجغرافية ، مستخدمة خدمة تعريفات ومؤشرات وإجراءات متماثلة لتقييم الوضع المتعلق بالمخدرات ، وينبغى أن تقوم استراتيجيات خفض الطلب على المعارف المكتسبة من البحوث وكذلك على الدروس المستفادة من البرامج السابقة، وينبغى أن تراعى فى هذه الاستراتيجيات التطورات العلمية المستجدة فى الميدان ، وفقا للالتزامات التعاهدية الحالية ورهنا بالتشريعات الوطنية والمخطط الشامل متعدد التخصصات للأنشطة المقبلة فى ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات.

ب ـ معالجة المشكلة

ينبغى أن تشمل برامج خفض الطلب جميع مجالات الوقاية ، ابتداء من الحيلولة دون تناول المخدرات لأول مرة إلى الحد من الآثار الصحية والاجتماعية السلبية الناجمة عن تعاطى المخدرات، كما ينبغى أن تشمل توفير المعلومات، والتربية ، وتوعية الجماهير ، والتدخل المبكر ، والإرشاد والعلاج وإعادة التأهيل ومنع الانتكاس والرعاية اللاحقة ، وإعادة الإدماج فى المجتمع، وينبغى أن تقدم المساعدة المبكرة ويتاح الحصول على الخدمات لمن يحتاج إليها.

ج ـ إقامة العلاقات التشاركية

إن اعتماد نهج المشاركة يساهم فيه المجتمع المحلى برمته يعد أمرا حاسما لتقييم مشكلة المخدرات تقييما دقيقا، واستبانة الحلول الصالحة ، وصوغ وتنفيذ سياسات وبرامج ملائمة ، ومن ثم ، فإنه من الأمور الجوهرية تعاون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والآباء والأمهات والمعلمين وأرباب المهن الصحية والمنظمات الشبابية والمجتمعية ومنظمات أرباب العمل ومنظمات العمال والقطاع الخاص . فهذا النوع من التعاون يزيد من وعى الجمهور ويعزز قدرة المجتمعات المحلية على التصدى للنتائج السلبية الناجمة عن تعاطى المخدرات ، ويكتسى تحمل الجمهور المسئولية وتحليه بالوعى ، فضلا عن تعبئة المجتمعات المحلية ، أهمية قصوى فى ضمان ديمومة استراتيجيات خفض الطلب .

ينبغى أن تدمج الجهود الرامية إلى خفض الطلب ضمن سياسات أوسع نطاقا للرعاية الاجتماعية وتحسين الصحة وبرامج التربية الوقائية ، ومن الضرورى تأمين وإدامة بيئة تكون فيها الخيارات الصحية جذابة ومتيسرة . وينبغى أن تشكل جهود خفض الطلب على المخدرات جزءا من نهج أوسع نطاقا فى مجال السياسة الاجتماعية يشجع التعاون فيما بين القطاعات . وينبغى أن تكون هذه الجهود شاملة ومتعددة الجوانب ومنسقة ومتكاملة مع السياسات الاجتماعية والسياسات العامة التى تؤثر فى الرفاه العام للناس فى الميادين الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

د ـ التركيز على الاحتياجات الخاصة

ينبغى أن تصمم برامج خفض الطلب بحيث تلبى احتياجات السكان عموما وكذلك احتياجات فئات محددة من السكان ، مع إيلاء عناية خاصة للشباب ولذا ينبغى أن تكون البرامج فعالة ومناسبة وفى متناول الفئات الأكثر عرضة للخطر، مع مراعاة اختلاف الثقافة والأعراف والقوميات .

سعيا إلى تشجيع إعادة دمج متعاطى المخدرات فى المجتمع . ينبغى للحكومات، حيثما كان ذلك مناسبا ومتمشيا مع القوانين والسياسات والوطنية للدول الأعضاء، أن تنظر ، باعتبار ذلك إما إجراء بديلا للإدانة أو العقاب أو إجراء يتخذ بالإضافة إلى العقاب فى مسألة إخضاع متعاطى المخدرات لتدابير العلاج والتثقيف والرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل وإعادة الدمج فى المجتمع ، وينبغى للحكومات أن تهتم بذلك حيثما ارتأت ذلك مناسبا ضمن نظام العدالة الجنائية ، وأن تدعم جهودها وقدراتها على مساعدة متعاطى المخدرات عن طريق تزويدهم بخدمات التثقيف والعلاج وإعادة التأهيل ويتعين فى هذا الإطار العام إقامة وتشجيع التعاون الوثيق بين نظم العدالة الجنائية والنظم الصحية والاجتماعية.

هـ ـ تبليغ الرسالة المناسبة

ينبغى أن تكون المعلومات المستفادة فى برامج التثقيف والوقاية واضحة ودقيقة وموثوقا بها من الناحية العلمية وسليمة من الناحية الثقافية ، وتقدم فى أوانها ، وأن تكون جدواها ، حيثما أمكن ، قد اختبرت مع مجموعة سكانية مستهدفة وينبغى بذل كل الجهود الممكنة من أجل ضمان المصداقية وتجنب الإثارة وترسيخ الثقة وتعزيز الفعالية، وينبغى للدول أن تسعى ، بالتعاون مع وسائط الإعلام ، على زيادة توعية الجمهور بمخاطر تناول المخدرات وإلى تبليغه بمستلزمات الوقاية ، لمضادة تشجيع الثقافة الشعبية على تناول المخدرات.

و ـ التأسيس على التجارب المكتسبة

ينبغى للدول أن تعمل على النحو الملائم بالتركيز على أهمية تدريب مقررى السياسات ومخططى البرامج والممارسين فى جميع جوانب تصميم استراتيجيات وبرامج خفض الطلب وتنفيذها. وينبغى أن تكون هذه الاستراتيجيات والبرامج

متواصلة وأن تستهدف تلبية احتياجات المشاركين فيها ، وينبغى إجراء تقييم دقيق لاستراتيجيات خفض الطلب ولما ينفذ فى هذا المجال من أنشطة محددة وذلك بهدف تقدير فعاليتها وتحسينها . وينبغى أن تكون عمليات التقييم متوافقة مع الثقافات والبرامج المعنية ، وينبغى أن يتقاسم جميع من يهمهم الأمر نتائج عمليات التقييم هذه.

الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات :

١- تقضى المادة ٣٨ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢، والمادة ٢٠ من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، بأن يتخذ الأطراف فى هاتين الاتفاقيتين جميع التدابير الممكنة عمليا لمنع إساءة استعمال المخدرات أو المؤثرات العقلية، ومعرفة الأشخاص المتورطين بذلك ، فى موعد مبكر، وعلاجهم وتعليمهم ومتابعة رعايتهم وتأهيلهم وإدماجهم اجتماعيا. وتنص المادة ١٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، على أن تتخذ الأطراف ، بغية التخفيف من المعاناة البشرية والقضاء على الحوافز المالية للاتجار غير المشروع، ما تراه ملائما من التدابير للقضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية أو التقليل منه.

٢- مراعاة اشتداد القلق على الصعيد العالمى إزاء مدى إساءة استعمال المخدرات وطبيعتها وآثارها وأنه قد أوجد فرصة وإرادة تكثيف الجهود ، تعاود الدول تأكيد جدوى وأهمية الاتفاقات والإعلانات الدولية التى أعدت فى مجال خفض الطلب عليها. وأكد أهمية خفض الطلب المؤتمر الدولى المعنى بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، المنعقد فى فيينا فى الفترة من ١٧ إلى ٢٦ حزيران / يونية ١٩٨٧، الذى اعتمد مخططا شاملا متعدد التخصصات للأنشطة المقبلة فى ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات. ويحدد

المخطط الشامل المتعدد التخصصات **أربعة عشر هدفا فى مجال خفض الطلب**، كما يحدد أنواع الأنشطة اللازمة لبلوغها على كل من الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى ، وقد عمدت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة المخدرات إلى اتخاذ قرارات تؤيد المخطط الشامل المتعدد التخصصات وتؤكد ضرورة بذل المزيد من الاهتمام لخفض الطلب . وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية السابعة عشرة المعنية بالتعاون الدولى فى مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على النحو غير مشروع اعتمدت فى قرارها د -٧ ١/ ٢/١ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠، الإعلان السياسى وبرنامج العمل العالمى . ويتناول برنامج العمل العالمى ، فى فقراته من ٩ إلى ٣٧، المسائل المتصلة بمنع إساءة استعمال المخدرات والحد منها بهدف القضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية ، وبمعالجة متعاطى المخدرات وإعادة تأهيلهم ودمجهم فى المجتمع . كما وجه مزيدا من الاهتمام لمسألة خفض الطلب اجتماع القمة الوزارى المعنى بخفض الطلب على المخدرات وبالتصدى لخطر الكوكايين ، المنعقد فى لندن فى الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان (أبريل) ١٩٩٠ .

٣- تؤكد اتفاقية حقوق الطفل فى مادتها ٣٣ ، ضرورة حماية الأطفال من تعاطى المخدرات والمؤثرات العقلية . وترد إشارة مماثلة فى برنامج العمل العالمى من أجل الشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده الذى يعرض فى فقرتيه ٧٧ و ٧٨ مقترحات بشأن إشراك منظمات الشباب والشباب أنفسهم فى أنشطة خفض الطلب . ومن الأمور ذات المغزى أيضاً قانون الممارسة المعنى بإدارة المسائل المتصلة بتعاطى الخمر والمخدرات فى أماكن العمل الذى اعتمده اجتماع خبراء ثلاثى الأطراف وأيده فى وقت لاحق مجلس إدارة منظمة العمل الدولية فى

دورته الـ ٢٦٢ عام ١٩٩٥، كذلك فان مبادئ تكافؤ الفرص والمعاملة التى تنص عليها اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز فى مجال العمل والعمالة (رقم ٣) لعام ١٩٥٨ لها صلة مباشرة بمسالة خفض الطلب .

التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولى لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية :

خطة عمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غيرمشروع . إن الجمعية العامة تعتمد خطة العمل التالية لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع :

أولاً : التوعية بمشكلة المنشطات الامفيتامينية :

المشكلة :

مشكلة المنشطات الأمفيتامينية وإن تكن مشكلة جديدة نسبياً فى بلدان عديدة. تتزايد بسرعة . ولا يحتمل أن تتلاشى تلقائياً بل إن نطاقها وانتشارها الجغرافى يتغيران بسرعة ومع ذلك فالوعى العالمى بهذه المشكلة محدود والردود عليها متابينه وغير متسقة .

الإجراءات :

* ينبغى أن يولى المجتمع الدولى أولوية كبيرة لمكافحة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية فى جميع جوانبها وينبغى للهيئات المختصة فى منظومة الأمم المتحدة أن تولى الاعتبار المناسب لهذه المشكلة . كما ينبغى إيلاء موضوع المنشطات الأمفيتامينية أولوية عليا وأن يصبح بندا منتظماً فى جدول أعمال لجنة المخدرات .

* ينبغى للهيئات الدولية والإقليمية أن تواصل الدعوة إلى تنفيذ الإطار للمعاهدات الدولية وكذلك ما اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من قرارات أو مقررات تتناول مختلف جوانب مشكلة المنشطات الامفيتامينية .

* ينبغى لهيئات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (برنامج مراقبة المخدرات) والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية أن تعزز أعمالها المتعلقة بالأبعاد التقنية العلمية لمشكلة المنشطات الأمفيتامينية وأن تعمم النتائج على الدول ، وعامة الجمهور فى منشورات منتظمة .

* ينبغى للدول أن تولى هذه المسألة ما تستحقه من أولوية وعناية وأن تنفذ الإطار العالمى المشار إليه فى الفقرة ٣ أعلاه .

* بالإضافة إلى ما تبذله الدول من جهود ، فعليها السعى إلى تعبئة جهود القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للتوعية بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية.

* ينبغى للدول أن تنشر معلومات عن الإجراءات المتخذة لتحقيق خطة العمل الحالية وأن تقدم تقارير عنها إلى لجنة المخدرات التى ينبغى لها بدورها أن تستعرض وتقيم تنفيذ خطة العمل على كل الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية .

خفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة

المشكـلة :

يتزايد تعاطى المنشطات الأمفيتامينية فى كثير من البلدان ، بين القطاعات السكانية الشابة التى يعتقد فيها على نطاق واسع وبصورة خاطئة أن هذه المواد

مأمونة وغير خطيرة ويوشك تعاطى تلك المنشطات أن يصبح جزءاً من التيار الرئيسى للثقافة الاستهلاكية السائدة .

الإجــــراءات :

ينبغي للهيئات الدولية مثل برنامج مراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية ، أن تقوم بما يلى بصفة منتظمة : (أ) تمحيص المعلومات الراهنه عن الآثار الصحية للمنشطات الأمفيتامينية ومنتاجاتها الثانوية و (ب) دراسة القوى الدافعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للطلب على المنشطات الأمفيتامينية و(ج) تحديد وتوثيق وتعميم الممارسات الجيدة فى مجال الوقاية من تعاطى المنشطات الأمفيتامينية ومعالجته وكذلك وصف ما هو مشروع من هذه المنشطات طبياً و (د) تنسيق العمل مع المنظمات غير الحكومية فى هذه المجالات .

ينبغي للدول أن تقوم بما يلى : (أ) رصد التغيرات فى أنماط تعاطى المنشطات الامفيتامينية رصداً مستمراً و (ب) تحرى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية لتعاطى المنشطات فى الصحة على المدى الطويل و (د) استخدام وتعميم نتائج هذه الأنشطة بما فى ذلك المعلومات التى قامت بتمحيصها الهيئات الدولية فى جهود وقائية وعلاجية محددة الأهداف وكذلك ، حيث يقتضى الأمر فى حملات التوعية الجماهيرية و (هـ) أن تتضمن حملاتها التعليمية معلومات عن الآثار الضارة لتعاطى المنشطات الأمفيتامينية .

تقديم معلومات دقيقة عن المنشطات الأمفيتامينية :

المشكلــة :

كانت المعلومات عن المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة مقصورة تقليدياً على نطاق الأدبيات السرية ، ولكنها أصبحت الآن متاحة لأعداد غفيرة من السكان من خلال التكنولوجيا الحديثة . وتتوافر على نطاق واسع وصفات لصنع المنشطات الأمفيتامينية سراً وأساليب لتعاطيها ومواد تصورها على أنها عقاقير غير ضارة ، وطرائق لتفادى الضوابط الرقابية الموجودة حالياً ولذا ينبغى التصدى لهذا التأثير الضار عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات مثل شبكة الإنترنت استخداما إيجابياً لأغراض التعليم والتدريب والإجراءات .

ينبغى الشروع فى مشاورات على كل الأصعدة سواء الوطنى والإقليمى والدولى حسب الاقتضاء ، مع ممثلى وسائط الإعلام التلقيدية وصانعى الاتصالات السلكية واللاسلكية والبرمجيات الحاسوبية بغية تشجيع الإنضباط الذاتى وإعداد أطر مبنية على القانون القائم تستهدف إزالة المعلومات ذات الصلة بالمخدرات غير المشروعة . ويمكن أن تعد هذه الأطر استناداً إلى آليات تديرها هاتان الصناعتان ومفتوحة لتقديم الشكاوى، مثل الخطوط الهاتفية الطارئة التى تتيح لمستعملى شبكة الإنترنت الإبلاغ عن حالات تتعلق بوجود مواد إعلامية فى الشبكة لها صلة بالمخدرات غير المشروعة . وينبغى أن تظل المسؤولية عن إجراءات التنفيذ منوطة بسلطات تنفيذ القانون المعنية . كما ينبغى للدول أن تشجع على وضع واستخدام برمجيات لتصنيف المعلومات وفرزها ، مما يمكن مستعمليها من حماية أنفسهم من المواد الإعلامية التى قد تكون غير قانونية ، ومع ذلك قد تتضمن معلومات مؤذية أو غير مرغوب فيها .

كذلك ينبغى أن تكفل الدول للقوانين التى تتعلق أطرها القانونية بالمخدرات غير

المشروعة والمعلومات ذات الصلة بالمخدرات حسب الاقتضاء ، أن تعرض وتنشر على شبكة الإنترنت بقدر ما تنشر خارجها.

وينبغى للهيئات الدولية مثل برنامج مراقبة المخدرات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومجلس التعاون الجمركى (المسمى أيضاً المنظمة العالمية للجمارك) وكذلك المنظمات الإقليمية والوطنية المختصة أن تشارك فى نظام عالمى لتبادل المعلومات (**أى الربط الإلكترونى من خلال شبكة الانترنت بين مراكز التوثيق الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بمسألة تعاطى مواد الإدمان**) . لتعميم معلومات دقيقة وفى أوانها عن مختلف جوانب مشكلة المنشطات الأمفيتامينية وكذلك لاستخدام شبكة الإنترنت لأغراض التعلم عن بعد مع التركيز بصفة خاصة على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية .

ينبغى للدول القيام بما يلى : (أ) استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتعميم المعلومات عن العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية الضارة لتعاطى المنشطات الأمفيتامينية ، و (ب) التشجيع على التطوير المنهجى وتوحيد المصطلحات وتنسيق جمع البيانات فيما يتعلق بهذه المنشطات من خلال عدة وسائل منها المشاركة فى النظام العالمى لتبادل المعلومات . ينبغى أيضاً للدول أن تتخذ إجراءات مناسبة للتنفيذ التام لأحكام المادة ١٠ من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ (بشأن حظر الإعلان لعامة الجمهور عن المواد الخاضعة للرقابة) والمادة ٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (بشأن التحريض علانية على الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات) .

الحد من عرض المنشطات الأمفيتامينية

المشكلـــة :

تستهدف الاستراتيجيات الرئيسية لمراقبة العرض ، بالنسبة للمنشطات الأمفيتامينية الاتجار بالمواد الكيميائية الابتدائية (أى السلائف) ووقف صنعها غير المشروع ومنع تسريبها وتسريب المعدات المختبرية . ولمنع التسريب أهمية خاصة لأن السلائف ، لا المنتجات النهائية من المنشطات الأمفيتامينية ، هى التى تهرب فيما بين الأقاليم . بيد أن للسلائف استعمالات صناعية مشروعة واسعة النطاق . وهى تشكل جزءا من التجارة الدولية المشروعة ، ولذا لا يمكن أن يكون الرصد الفعال ناجحاً إلا بالتعاون الوثيق من جانب الصناعة . ويضطلع هذا التعاون أيضاً بدور حاسم فى منع تسريب المنشطات الأمفيتامينية من المصادر المشروعة وتبين من المعلومات التى تقدمها الحكومات إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن وجود تسريب للمنشطات الأمفيتامينية من التجارة الدولية المشروعة إلى القنوات غير المشروعة وارتفاع معدل الاستهلاك المشروع للمنشطات الأمفيتامينية فى بعض البلدان .

الإجـــراءات :

ينبغى للسلطات المختصة على كل الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية ، بناء على الإطار الموجود حالياً لمراقبة السلائف الذى تنص عليه المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتوصيات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن تتخذ الإجراءات التالية التى تخص على وجه التحديد سلائف المنشطات الأمفيتامينية : (أ) ترويج التعاون الوثيق مع الصناعة بغية وضع تدابير مكافحة تسريب سلائف المنشطات الأمفيتامينية المدرجة فى اتفاقية سنة ١٩٨٨ بما فى ذلك زيادة استعمال الإشعارات السابقة

للتصدير وتحسين إجراءات تبادل المعلومات على الصعيدين الوطنى والدولى ، (ج) تحسين رصد المواد غير المجدولة التى تبين استخدام الكثير فى صناعة المنشطات الأمفيتامينية غير المشروع ، بما فى ذلك التعاون التطوعى بين السلطات والفروع ذات الصلة فى الصناعة للمساعدة فى إستبانه الصفقات المشتبه بها . (د) وضع قائمة دولية بالمواد الخاضعة لمراقبة خاصة والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (ب) أعلاه . باعتبار ذلك جزءاً من نظام عام للإنذار المبكر (هـ) النظر فى إمكانية المعاقبة بصفة جريمة جنائية بالمعنى الوارد فى المادة ٣ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، على تسريب المواد الكيميائية غير المجدولة مع العلم بنية استخدامها فى صنع المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة . (و) تبادل المعلومات بين جميع الهيئات المعنية ، بما فى ذلك تبادلها فى التحقيقات المتعلقة بهذه المواد غير المجدولة بغية كشفها ومنع الاتجار غير المشروع بها .

ينبغى للسلطات الدولية والإقليمية والوطنية من أجل استهداف صنع المنشطات الامفيتامينية السرى **القيام أيضاً بما يلى** : (أ) رصد طرائق الصنع السرى ، (ب) تطوير تحليل بصمات المخدرات وتحديد ملامحها ، (ج) رصد مبيعات المعدات المختبرية إلى الحد الممكن عملاً بالمادة ١٣ من إتفاقية سنة ١٩٨٨ ، (د) تدريب كافة موظفى تنفيذ القوانين والمراقبة المعينين بالجوانب التقنية للمنشطات الأمفيتامينية ، (هـ) تقصى إمكانية وضع إجراءات للتمييز بين مجموعات المواد ذات البنى الكيميائية الوثيقة الترابط ، وإجراءات لكشف مختلف أنواع المواد داخل المنشطات الأمفيتامينية لكى تتبعها سلطات تنفيذ القوانين . وينبغى للدول أن تعزز جهودها الخاصة بتنفيذ القوانين بغية مكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية والإتجار بها على نحو غير مشروع.

ينبغى للسلطات المختصة ، بالتعاون مع الصناعة ، وبالاستناد إلى اتفاقية سنة ١٩٧١ وما يتصل بها من قرارات صادرة عن المجالس الاقتصادية والاجتماعية ،

أن ترصد عن كثب ما يجد من تطورات فى مجال الصنع المشروع للمنشطات الأمفيتامينية وتجارتها وتوزيعها بغية كشف ومنع ما يلى : (أ) تسويق تلك المواد ووصفها طبيا بشكل غير مسئول ، كما ينبغى لها أن تتعاون على نحو وثيق مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بتبادل كافة المعلومات ذات الصلة وفقا لاتفاقية سنة ١٩٧١ وما يتصل بها من قرارات صادرة عن المجلس .

تعزيز نظام مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها :

المشكلـــة :

يتضح فى نظام المراقبة الدولية للمخدرات ، لدى تطبيقه على المنشطات الأمفيتامينية المصنوعة سرا عدة جوانب قصور ، منها ما يلى: الإجراءات المعقدة لجدولة المؤثرات العقلية ، والجدية النسبية لنظام مراقبة السلائف ، واختلاف الإجراءات الخاصة بتغيير نطاق المراقبة فى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. ويقتضى التصدى الفعال لحالات الطوارئ التى قد تختلف من منطقة إلى أخرى أو منع وقوعها... نظاما للمراقبة ، يتسم بالسرعة والمرونة وإمكانية تكييفه بسهولة ليلائم الأوضاع الجديدة، ويكون متوافقا من الناحيتين التقنية والمفاهيمية مع ما تتصف به هذه المشكلة المتطورة الخاصة بالمنشطات الأمفيتامينية من تعقد مطرد التزايد.

الإجـــراءات :

بخصوص المجال الواسع للمراقبة التنظيمية ينبغى للمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك للدول أن تضطلع حسب الإقتضاء ، بما يلى:

(أ) توخى السرعة فى استبانة وتقييم المنشطات الأمفيتامينية الجديدة الموجودة فى الأسواق غير المشروعة ، فقد ترغب الدول فى استخدام هذه التقييمات فى تقرير هل ينبغى أن تخضع هذه المواد للمراقبة ؟ أم لا ؟ لكى يتسنى اتخاذ إجراءات قانونية لمكافحة صنعها والإتجار بها على نحو غير مشروع.

(ب) تحسين الأساس التقنى للمراقبة ، وخصوصا فيما يتصل بزيادة مرونة عملية الجدولة ومن شأن ذلك تطبيق واحد من النماذج التالية المستخدمة فى بلدان مختلفة : «١» عمليات الجدولة الطارئة أو المبسطة: ، «٢» الجدولة القائمة على فئات متماثلة بنيويا (متناظرة) ، «٣» المراقبة لأغراض الملاحقة الجنائية استنادا إلى العلاقة بين التركيب الكيميائى والآثار الصيدلانية المعروفة أو المتوقعة.

(ج) تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة ، والنظر فى توصيات الهيئة الهادفة إلى تعزيز مراقبة المؤثرات العقلية بموجب اتفاقية سنة ١٩٧١ والتى ينبغى أن تكون مشابهة لتلك المطبقة على المخدرات.

(د) عملا بالمادة ٢٢ من اتفاقية سنة ١٩٧١ والمادة ٣ من إتفاقية سنة ١٩٨٨، يجب القيام بتعزيز جهود تنفيذ القوانين لمكافحة المنشطات الأمفيتامينية ، والنظر فى استحداث عقوبات مناسبة و/أو تدابير بديلة لمكافحة تعاطى المنشطات الأمفيتامينية بما يتفق والقوانين والسياسات الوطنية.

(هـ) تحسين جمع البيانات وتبادل المعلومات عن مسائل مثل حجم المعامل السرية المكتشفة ، وطرائق الإنتاج ، والسلائف المستخدمة ، ودرجات نقاء المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها وأسعارها ومصادرها والمعلومات المستمدة من علم الأدوية .

(و) تعزيز التعاون الإقليمى بوسائل منها ما يلى: عمليات تبادل المعلومات المتعددة الأطراف بين الدول عن إدخال تعديلات على القوانين الوطنية المتعلقة بمراقبة المنشطات الأمفيتامينية ، إتخاذ ترتيبات إقليمية لرصد التطورات الجديدة فى صنع المنشطات الأمفيتامينية سرا والاتجار بها وإنشاء قنوات اتصال سريعة، وتقديم المساعدة إلى الدول ذات الدراية الفنية المحدودة فى التصدى للمشاكل التقنية المعقدة التى تطرحها المنشطات الأمفيتامينية.

(ز) تقديم المعلومات والمساعدة الضروريتين ، بناء على طلب الدول ذات الدراية الفنية المحدودة فى التصدى للمشاكل التقنية المعقدة التى تطرحها المنشطات الأمفيتامينية، بغية تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها.

(ح) تحسين تبادل المعلومات بين الدول عن الصفقات المتصلة بالمنشطات الأمفيتامينية بغية تعزيز نظام مراقبة هذه المواد وسلائفها وتطبيق مبدأ «اعرف عميلك» .

مراقبـــة السلائـــف

إن الجمعية العامة إذ تسلم بأن تسريب السلائف أصبح فى السنوات الأخيرة من أخطر الظواهر فى ميدان صنع المخدرات على نحو غير مشروع ويقصد بلفظة «سليفة» أى مواد مدرجة فى الجدول الأول أو الجدول الثانى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، إلا حيث يتطلب السياق استخدام لفظة مختلفة ، وكثيرا ما توصف هذه المواد بأنها سلائف أو كيماويات أساسية ، تبعا لخصائصها الكيميائية الرئيسية ، ولم يستخدم مؤتمر المفوضين الذى اعتمد اتفاقية ١٩٨٨ أى اصطلاح موحد لوصف هذه المواد، بل استخدم فى الاتفاقية عبارة **«المواد التى يكثر استخدامها فى الصنع غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية»** ، بيد أنه أصبح من الشائع أن يكتفى بالإشارة إلى جميع هذه المواد بلفظة زسلائفس ومع أن هذه اللفظة غير صحيحة من الناحية التقنية ، فقد قررت الهيئة استخدامها فى هذا النص لدواعى الايجاز .

برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات :

نعرض فى هذا الجزء ، **الشكل النموذجى والمبادئ التوجيهية لإعداد الخطط الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات** تلك المشكلة التى امتدت لكل دول العالم، حاملة معها المآسى للأفراد والأسر ، ويتكبد المجتمع الدولى ثمنا باهظا من النواحى الاجتماعية والسياسية نتيجة ما يتصل بها من الظواهر المتعلقة بإنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة ... وتواجه المجتمعات الإنسانية التحدى الكبير .. حيث تخصص موارد محدودة لمشكلة تتطلب تدخلات مبتكرة عالية التكلفة . لذلك يجب التخطيط بعناية والتنسيق والتصدى لجميع جوانب المشكلة وتحديد الارتباطات العديدة التى يجب أن تربط بين الأنشطة المختلفة مثل تنفيذ القانون ومراعاة الصحة .. والتعليم والتنمية الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية .

وتضع العديد من الحكومات استراتيجيات طويلة المدى للتصدى لتعاطى المخدرات والاتجار بها .. وقد يساعد النموذج المقترح من الأمم المتحدة بعد مراعاة خصوصية كل دولة وبما يلائم الحالة فى كل مجتمع على التصدى لظاهرة المخدرات بجميع تعقيداتها، ومع انتشار تعاطى المخدرات .. أدركت الحكومات أن هناك حاجة إلى خطط محددة تحديداً واضحاً للتصدى لهذه المشكلة المعقدة والمتعددة الأوجه .. فاعتمدت الأمم المتحدة عام ١٩٨٧ المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة الخاصة بمكافحة إساءة استخدام العقاقير من خلال خطط وطنية منسقة .. كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورة خاصة عقدت بشأن مسألة المخدرات عام ١٩٩٠ ما يسمى «ببرنامج العمل العالمى» الذى يلزم الحكومات باتخاذ إجراءات منسقة على الصعيدين الوطنى والدولى ، للحد من العرض غير المشروع والاتجار غير المشروع ، والطلب غير المشروع **«وتطلب ذلك الحاجة إلى تخطيط وطنى شامل»** لذلك وضع برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات «اليوندسيب» مجموعة من التدابير التى تهدف إلى

تعزيز التخطيط الوطنى وتيسيره باستخدام الخطط الرئيسية الوطنية . وتعتبر الخطة الرئيسية بأنها الوثيقة الوحيدة التى تعتمدها الحكومة وتبين جميع المهام القومية فى مجال مكافحة المخدرات . وهى تلخص بشكل رسمى السياسات الوطنية وتحدد الأولويات وتوزع المسئوليات المتعلقة بجهود ومكافحة المخدرات.

وتعتبر الخطط الرئيسية أداة مفيدة فى السعى لتحقيق الهدف المتمثل فى وضع استراتيجيات وطنية متسقة وشاملة لمكافحة المخدرات . ومن أجل تحقيق هذا الهدف أعد (اليوندسيب) الوثيقة التقنية بشأن إعداد الخطط الرئيسية وتتألف من ثلاثة أجزاء .

الجزء الأول : بعنوان ملاحظات عامة بشأن الخطة الرئيسية :

الجزء الثانى : الشكل النموذجى للخطة الرئيسية :

الجزء الثالث : مبادىء توجيهة بشأن استخدام الشكل النموذجى :

ويتم تصميم الوثيقة بحيث تكون دليلاً عملياً يهتدى به فى إعداد الخطط الرئيسية .. مع مراعاة شتى المناهج الممكنة للبلدان المختلفة .. والقصد من **الجزء الأول والثانى** هو أن يستخدمها صانعوا ومتخذوا القرارات، بينما يهدف **الجزء الثالث** إلى تقديم مساعدة إضافية للقائمين على صياغة الخطة الرئيسية حيث إن الخطة الرئيسية هذه هى الوثيقة الوحيدة التى تعتمدها الحكومة وتبين جميع المهام الوطنية فى مجال مكافحة المخدرات .. وتلخص السياسة الوطنية ، وتحدد الأولويات وتوزع المسئوليات . وتعتبر عملية إعداد الخطة الرئيسية هى فى حد ذاتها ممارسة فى مجال صياغة السياسات وتنسيقها . ويتم إعداد الخطة من خلال المسئولية الحكومية وغيرها ممن لهم دراية فى ميدان مكافحة تعاطى المخدرات . ويجب أن تسند مسئولية صياغة الخطة إلى هيئة قائمة أو إلى فريق عمل ينشأ خصيصاً لهذا الغرض .. وينبغى أن تضم ممثلين عن الهيئات الوطنية ومن

المسئولين عن الصحة والمؤسسات البحثية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وأفراد مرموقين من ذوى الخبرة ومن المفيد أن يتولى رئاسة الهيئة أو فريق العمل ممثل لرئيس الوزراء أو رئيس الحكومة أو رئيس هيئة مشتركة فيما بين الوزارات المعنية بتنسيق العمل فى سياسة شؤون المخدرات .

ومن المهم أن تكون الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات قابلة للتنفيذ من وجهة النظر القانونية . وهذا سيتطلب توضيح الوضع القانونى للوثيقة النهائية .. ويمكن لهذه الخطة أن تفيد كذلك فى سياق التعاون الدولى .. لتبادل الخبرة والمشورة والمساعدة للدول التى ترغب فى تلقى المساعدة فى ضوء أولويات إحتياجاتها .

وفى ضوء رؤية (اليوندسيب) فى إجراءاته لمكافحة تعاطى المخدرات نجده يهدف إلى ما يلى:

١- تشجيع الحكومات على أن تدرج أنشطتها المختلفة الخاصة بمكافحة تعاطى المخدرات فى إطار مترابط ومتناسق يتوافق مع مقتضيات اتفاقيات مكافحة المخدرات .

٢- تقديم الدعم التقنى إلى هذه الجهود .

٣- توفير الترابط الإجمالى فيما بين الأنشطة الخاصة بمكافحة تعاطى المخدرات وخاصة :

أ- مكافحة العرض غير المشروع .

ب- قمع الاتجار غير المشروع .

ج- منع الطلب وتقليله .

د- العلاج وإعادة التأهيل .

وبوجه عام فإن الخطة الرئيسية أو الاستراتيجية العامة تتيح الفرصة لتركيز الإهتمام على المؤسسات التى تخطط لمكافحة تعاطى المخدرات وتديرها وتنفذها وتستبين الطرق التى يمكن أن تعززها . كما تساعد هذه الخطة الحكومات على إدراج تدابيرها الخاصة بمكافحة المخدرات فى الإطار العام لبرمجة التنمية الإجتماعية والاقتصادية بدلاً من معاملتها كتدابير متفرقة .

ومن هنا تبرز أهمية مبادرة «اليوندسيب» فى اقتراح وثيقة نموذجية لمساعدة البلدان على إعداد الخطة الرئيسية الخاصة بها .

لذلك فقد تم وضع دليل لوثيقة خطة رئيسية نموذجية تتألف مما يلى :

* نموذج يمكن أن يستخدم كجدول إرشادى للخطط الرئيسية .

* تقديم المشورة والتوجيه التفصيلى لإعداد الوثيقة الخاصة بكل دولة .

* تزويد الحكومات بأداة للتخطيط المنتظم فى قطاع مكافحة المخدرات، وتقديم أهم عناصر مكافحة المخدرات فى إطار واحد ، مما يوفر تركيزاً أوضح يتيح الفرصة لتحديد الغايات والاستراتيجيات لتشكيل المنهج الوطنى المتماسك والمترابط إزاء مكافحة المخدرات والإدمان .

* تم صياغة النموذج بحيث يصلح للدول المتقدمة والدول النامية على السواء والدول التى لديها مشاكل فى مكافحة المخدرات على اختلاف أنواعها .

* تم مراعاة خصوصية الطابع الوطنى لخطة واستراتيجية كل دولة فى مكافحة المخدرات .. حيث إنها مسئولية حكومة كل بلد ... وللحكومة أن تقرر ما إذا كانت ستقوم بعملية المكافحة أم لا ؟ .. حيث إنها وثيقة حكومية يتم تكييفها مع الأحوال الوطنية الخاصة مع أنها ستؤثر فى برامج المنظمات الدولية الدولية المعنية وكذلك فى عدة جوانب للتعاون الدولى .. خاصة بسبب تنوع

المشاكل المتصلة بتعاطى المخدرات والاتجار بها ، من حيث زراعة المخدرات وإنتاجها ... أو الاتجار غير المشروع أو لغسل الأموال أو مشاكل التعاطى .. ومشاكل علاج المدمنين وإعادة تأهيلهم .

ومن المؤكد أن هناك اختلافا كبيراً فى ظروف كل دولة ، من حيث الخبرة فى مجال المكافحة .. ودرجة الوعى السياسى والاجتماعى بمشاكل المخدرات ومستوى تنظيم المؤسسات العامة والخاصة .. فهذا بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحالة الموارد المالية العامة لكل دولة .. مما يحدد مدى قرار كل حكومة فى مدى ومستوى علاج تعاطى المخدرات باعتباره مشكلة محددة أو بوصفة جزءاً من مشكلة أو سع تتعلق بتعاطى مواد الإدمان بما فى ذلك الكحول والتبغ .

ومن الواجب ألا تجسد الخطة الرئيسية لمكافحة الإدمان تشخيص الحالة الراهنة والسياسة القائمة فحسب ، بل ينبغى أن تجيد الالتزامات المحددة التى تأخذها الدولة على عاتقها خلال الفترة المعنية ولاسيما الموارد التى ينبغى أن تدمج فى الإجراءات الحكومية الأخرى ، مثل الصكوك البرنامجية الراهنة فى الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية .

والخطة الرئيسية تيسر إدماج أنشطة مكافحة المخدرات فى الخطط الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا، ولا بد من الاعتراف بأن هناك صعوبات عملية فى ادماج الخطة مثل موازنة الحكومة ، وبرنامج الاستثمار العام ، والخطط القطاعية وخطط التنمية .. على المدى القصير والمتوسط والبعيد .

وفى كل الأحوال فمن المهم دراسة وضع كل دولة على حدة عند إعداد الخطة الرئيسية لمكافحة الإدمان .. حيث تتباين ظروف كل بلد وفقاً للوزن الذى يرغب فى إعطائه للخطة الرئيسية لمكافحة الإدمان مثل : -

١- برنامج عمل قصير الأجل (لمدة سنتين أو ثلاثة) .

٢- جزء لا يتجزأ من خطة إنمائية وطنية متوسطة الأجل (٥ سنوات) .

٣- مجمل برنامج متوسط أو طويل الأجل (من ٥: ١٠ سنوات) .

٤- عنصر من عناصر الخطط القطاعية المتوسطة الأجل (الصحة - التعليم- الشباب والرياضة) .

المقتــرح الاول :

يتم فيه تقديم الخطة الرئيسية بوصفها برنامجاً عملياً مع التزام ثابت من الدولة بتمويله وتنفيذه . وفى هذه الحالة ينبغى ألا يتجاوز النطاق الزمنى للأنشطة الواردة فى الخطة الرئيسية النطاق الزمنى لتخطيط الدولة . كما ينبغى أن تكون الأنشطة ذات الصلة إما مدرجة فعلاً فى ميزانية الدولة ، وبرنامج الاستثمار العام أو ممنوحة صراحة تمويلاً خاصاً . وهذه الصياغة صارمة جداً لأنها ترغم الحكومة على أن تحدد بوضوح الوسيلة التى تلتزم أن تنفذ بها الخطة .. وهى تنطبق عادة على الحالات التى تتطلب إجراء قصير الأجل للتصدى لظروف معنية تحتاج إلى إجراءات عاجلة .

المقتــرح الثانى :

يتصل بالحالات التى يمكن فيها إعداد الخطة الرئيسية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خطة تنموية متوسطة الأجل (خطة خمسية) وهذا النهج يجعل من الممكن من ناحية تقديم أنشطة أطول أجلاً ومن ناحية أخرى معتمدا على درجة التزام الدولة على المدى الذى تقيد فيه خطة التنمية قرارات السلطات العامة فى المستقبل .

المقتــرح الثالـث :

وهو برنامج محدد متوسط الأجل ، ذو طابع إرشادى فتبدو أكثر البرامج واقعية .. ويتم صياغة خطة مكافحة الإدمان بصورة مستقلة ولنطاق زمنى مختلف عن النطاق الزمنى لخطط الدولة الأخرى ز خطة الموازنة وهذه عادة لسنة واحدة ، أو برامج الاستثمار العامة أو خطط التنمية متوسطة أو بعيدة المدى لذلك فان الخطة

هنا ذات طابع إرشادى لأنشطة قصيرة الأجل أو متوسطة المدى .. كما يمكن وضع خطة من ٨: ١٠ سنوات .. بحيث تعطى الأنشطة الهيكيلية التى تتطلب فترات زمنية أطول نوعاً ما .. بيد أنه سيكون من الضرورى وضع ترتيبات من أجل إجراء استعراض دورى للخطة الرئيسية بحيث تتكيف مع المشاكل الجديدة المتعلقة بالمخدرات التى تتطور بسرعة .

المقتـرح الرابـع :

يتمثل فى وضع خطط قطاعية بدلاً من خطة وطنية واحدة ومن مزايا هذا المقترح أنه يشرك بصورة أوثق بعض الوزارات فى الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات ويؤمن مشاركة أوثق من جانب دوائر أوسع ... لكنه قد يجزئ عملية التخطيط وقد يجعل عملية التنسيق أكثر صعوبة .

التنسيق مع المؤسسات المعنية على الصعيد الوطنى

من المهم ألا تقتصر الخطة الرئيسية و الاستراتيجية العامة لمكافحة المخدرات على التنسيق الإدارى أو الحكومى .. حيث لا تكتسب معناها إلا باعتبارها جهدا وطنياً قادراً على أن يجمع بين الإدارة المركزية والسلطات العامة التى تتمتع باللامركزية بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة والجمعيات غير الحكومية المحلية والنقابات المهنية والمؤسسات البحثية والجمعيات الشعبية وقطاع الأعمال .. والبنوك والمؤسسات المالية والاتحادات العمالية والتعاونيات والحرفيين .. حيث تستطيع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الإضطلاع بدور مهم فى تصميم وتنفيذ أنشطة الوقاية من تعاطى المخدرات فى إطار خطة رئيسية .

وهذا يتطلب إجراء تغييرات فى ممارسات الإدارة الحكومية التى لم تتعود على العمل مع ممثلين للقطاع الخاص والمجتمع المدنى بشكل عام . وقد يستلزم وضع ترتيبات جديدة أو خاصة للتشاور أو المشاركة من جانب الأطراف المعنية ...والجدير

بالذكر أن بعض الوزارات استحدثت إدارات جديدة للعمل مع الجمعيات غير الحكومية مثل وزارة التربية والتعليم .. ووزارة الشباب بالإضافة إلى وزارة الشئون الاجتماعية التى تشرف على أعمال هذه الجمعيات بحكم القانون .

وعلى الرغم من الصعوبات الناشئة عن الشراكة الحكومية وغير الحكومية فى مختلف المجالات إلا أن مكافحة المخدرات تستدعى ضرورة التنسيق والتكامل والتعاون وحشد أكبر دعم ممكن من المجتمع ككل حتى تكفل الأثر والفعالية لمكافحة المخدرات والإدمان والانتصار على عدو شرس يستخدم أسلحة فتاكة تهدد أمن وسلامة المجتمع وتقضى على إنجازات التنمية، وتدمر البنية البشرية ومستقبل الوطن .

خطة واستراتيجية مكافحة الإدمان والتعاون الدولى

إن اهتمام الدول بوضع الخطة الرئيسية لمكافحة الإدمان تساعد على توجيه التعاون الدولى . وتستطيع البلدان التى تسعى إلى الحصول على المساعدة الدولية أن تبين استراتيجياتها وأنشطتها التى توليها أعلى أولوية . وتستطيع البلدان القادرة على تقديم المساعدة أن تحدد القطاعات التى تستطيع التعاون فيها .. مع مراعاة ظروف وقوانين كل دولة ويمكن عقد موائد مستديرة وفرق استشارية لتقديم الدعم التقنى والتمويل الخارجى .. على المستوى الإقليمى أو الثنائى أو تنظيم اجتماع مع شركاء فى عملية التنمية لدعم القضايا المتعلقة بمشكلة المخدرات . لذلك يجب أن تتضمن خطة مكافحة المخدرات فى كل دولة إجراءات فعالة للحوار والآصال مع الجهات المانحة والراعية وشركاء التنمية لتأكيد التعاون الدولى فى مكافحة الإدمان.

مراحل إعداد الخطة أو الاستراتيجية العامة لمكافحة المخدرات

مع مراعاة خصوصية كل دولة وكل مجتمع إلا أنه يجب أن يعنى كل بلد بسلسلة من القواعد المسبقة تشمل الشروط الرئيسية كالتالى :

١- توافر الحد الأدنى من البيانات والمعلومات عن مختلف جوانب الظاهرة والحد المناسب من الموظفين المؤهلين تأهيلاً كافياً .

٢- وعى الدوائر الإدارية والحكومية بالحاجة إلى تنسيق جهودها والتعاون مع المؤسسات الخاصة غير الحكومية .

٣- التوافق السياسى بشأن سياسة عامة واستراتيجية شاملة تنفذ على الصعيد الوطنى.

وهذا يعنى أن صياغة الخطة ليس أمراً يسيراً .. كما أنها تصاغ نتيجة جهود وخبرات وأنشطة قائمة بالفعل لكنها ضرورية لكى تضع المجتمع بكامل مؤسساته أمام مسئولياته فى التخطيط بفعالية لمكافحة تعاطى المخدرات .. ومن المهم التمييز بين المراحل التالية عند وضع الخطة :

١- المرحلة التحضيرية (بما فى ذلك وضع استراتيجية لتصميم الخطة الرئيسية والإعداد الفعلى للخطة الأولى وتحديد مستوى التمويل اللازم) .

٢- رحلة تنفيذ ورصد الخطة الرئيسية الأولى .

٣- تقييم الخطة الرئيسية (قرب نهاية الفترة) ، مع أن تقييم الخطة الرئيسية بكاملها أو جزء منها ، قد يكون مناسباً أيضاً على مراحل مختلفة من بداية التنفيذ .

٤ - مرحلة المتابعة (إعداد وتنفيذ الدورة التالية للخطة الرئيسية)

وتتوافق هذه المراحل المختلفة مع مستوى الوعى بالظواهر ذات الصلة ، ودرجة التنسيق الإدارى القائم ، وقدرة البلد المؤسسة على مكافحة تعاطى المخدرات . ولذلك ينبغى أن تكون لكل مرحلة منهجيتها وأهدافها الخاصة وينبغى أن تكون للمرحلة التحضيرية الأهداف الرئيسية التالية :

* زيادة وعى وحماس السلطات المختصة العامة والخاصة بالحاجة إلى التنسيق فى معالجة مشاكل المخدرات .

* إقامة إطار مؤسسى قادر على اتخاذ القرارات وإدارة عملية تصميم الخطة الرئيسية من خلال لجنة توجيهية مشتركة فيما بين القرارات أو هيئة مماثلة.

* جمع المعلومات اللازمة لفهم الظواهر ذات الصلة .

* تحديد جميع الموارد والخبرات الموجودة .

* صياغة وثيقة واضحة .. أو بيان واضح عن السياسة الوطنية المتعلقة بمكافحة تعاطى المخدرات ليكون ذلك أساساً تقام علية الخطة الرئيسية .

* تحديد العقبات التى تعترض تنفيذ الأنشطة بنجاح على المدى البعيد.

* صياغة الخطة الرئيسية بالتشاور مع الشركاء بغية الحصول على موافقتهم والتزامهم بالمساهمة فى التنفيذ .

* الحصول على الموافقة الرسمية من الجهات السيادية .

ومن المفيد عقد لقاءات ومؤتمرات وحلقات مناقشة ومجموعات عمل عند التحضير لصياغة الخطة .. بهدف تهيئة الرأى العام والحصول على دعم وتأييد مختلف المؤسسات الحكومية الهيئات الأهلية التى يجب أن تتعهد بتنفيذ الخطة عقب إقرارها .. وهذه الحلقة تفيد فى تقدير الموارد الموجودة وتقرير نطاق الخطة ومدتها .. وتحديد مسئوليات تصميم العملية واعداد المخطط الأولى .. وهذه المرحلة التحضيرية بمشاركة الشركاء المعنيين يساعد المجتمع على الإنتقال إلى مرحلة التنفيذ مع كفالة أكبر فرصة ممكنة للنجاح .

ولقد عرضت قيادات برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليونديب) (ومقره فيينا) استعداده لتقديم المساعدة إلى الحكومات لإعداد الخطط الوطنية من خلال تقديم خدمات إستشارية أو تقديم الدعم لحلقات العمل الوطنية .. أو للمبادرات الأخرى المتصلة بتصميم الخطط الرئيسية .. بعد موافقة الحكومات المعنية على السياسة العامة لوضع الخطة وتنفيذها .

الشكل النموذجي والمبادىء التوجيهية لإعداد الخطط الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات

وضعت اللجنة المسئولة عن برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليونديب) نموذجاً مقترحاً لإعداد خطة مكافحة المخدرات .. الذى يجب

تكييفه ليلائم الحالة فى كل بلد على حدة . ويتضمن النموذج ، مقدمة وخلاصة وافية وخمسة فصول موضوعية وورد فيه مبادئ توجيهية وقد صيغ النموذج عمداً لكى يكون كاملاً قدر الإمكان بحيث يمكن أن يستخدم فى الوقت ذاته كقائمة مرجعية للمسائل التى قد ترغب أى حكومة فى تناولها فى خطتها الرئيسية .....

كما يختلف الوزن المعطى لكل موضوع اختلافا كبيراً من بلد إلى آخر حسب طبيعة المشاكل ذات الصلة بالمخدرات **وينبغى أن يتم تكييف النموذج ليلائم الحالة فى كل بلد على حدة.**

ويمكن عرض الشكل النموذجى كالتالى :

*** مقدمة وخلاصة وافية .**

الفصل الأول : الحالة الراهنة والتقييم.

حالة البلد الاقتصادية والاجتماعية

١- الخصائص العامة للبلد :

* الموقع الجغرافى (فيما يتعلق بظاهرة المخدرات على الصعيدين الإقليمى والعالمى) .

* الخصائص الإقليمية والعالمية التى قد تيسر الزراعة غير المشروعة الفعلية والمحتملة .

* المسائل البيئية .

* بنية البلد السياسية والإدارية .

* بيانات التنمية البشرية ذات الصلة : الخصائص الديمغرافية ، والتعليمية ، والصحية الرئيسية ، البنية الاجتماعية والدينية ، العزل الاجتماعى والاقتصادى.

٢- الحالة السياسية والعامة المتعلقتين بالاقتصاد الكلى :

* اتجاهات وحجم المؤشرات الاجتماعية - والاقتصادية .

* خطط التنمية الوطنية .

٣- التطورات الاجتماعية الاقتصادية :

* الظواهر الاجتماعية ذات الصلة بالمخدرات .

* التغيرات على المستوى السياسى أو غيرها من المسائل السياسية ، التى قد تؤثر فى المخدرات أو التى يمكن أن تؤثر فيها ويتضمن النموذج كذلك مشاكل محددة حول :

* زراعة المخدرات .

* مراقبة المخدرات .

* إنتاج المخدرات .

* الاتجار غير المشروع - حجم الاتجار واتجاهاته .

* العلاقات والشبكات الداخلية وصلتها بالشبكات العالمية .

* الطلب غير المشروع على المخدرات وأنواع المخدرات .

* العوامل المؤثرة فى الطلب ومناطق التعاطى .

* الفئات الاجماعية المتضررة .

* الملامح النموذجية (السن / النوع / الظروف الأسرية / الدين /الخصائص الإثنية / العمالة أو البطالة / المواقف الاجتماعية)

* المعايير الاجتماعية السائدة وموقف الرأى العام من تعاطى المخدرات .

* العواقب السلبية لتعاطى المخدرات .

* أنظمة جمع المعلومات عن تعاطى المخدرات .

* خصائص الأشخاص الذين ينتظرون العلاج أو يتلقونه بالفعل أو الذين في مرحلة ما بعد العلاج .

٤- السياق القانونى والقضائى على المستوى الوطنى والدولى :

* الاتفاقيات الدولية .

* الاتفاقيات الإقليمية .

* الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف .

* القوانين الصادرة على الصعيد الوطنى .

* الإطار المؤسسى على الصعيدين الوطنى والإقليمى .

* دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات البحث والطوائف الدينية والجهات المانحة والرعاة .

* السياسات المنفذة بالنسبة لمجالات التدخل الأربعة : العرض - الاتجار - الطلب - العلاج .

* الموارد المتوافرة ، الموارد البشرية والمادية المتاحة - المشاكل - النقائص .

* **تقييم النتائج الرئيسية :** التقييم النقدى - الأسباب الرئيسية للظواهر - الجوانب الايجابية - الجوانب السلبية .

* الأولويات فى المستقبل .... فى الأجل الطويل على المدى القصير والمتوسط.

الفصل الثانى : ويتضمن السياسات والاستراتيجيات :

* السمات العامة والمنهج المتبع بنظام التخطيط .

* السياسة العامة الشاملة فى مجال مكافحة التعاطى .

* أهداف الخطة على المدى القصير والمتوسط والطويل .

* الاستراتيجية العامة للدولة والخاصة بكل قطاع .

* مراقبة العرض ، القضاء على الاتجار غير المشروع .

* تقليل الطلب غير المشروع (الوقاية - العلاج - إعادة التأهيل)

* الاستراتيجيات الشاملة لعدة قطاعات .

الفصل الثالث : تفاصيل الأنشطة حسب القطاع :

* مراقبة العرض والحد منه .

* تقليل حجم زراعة النباتات المخدرة غير المشروعة .

* تحسين أنظمة المعلومات والرقابة القائمة .

* الدعم الاقتصادى والتقنى والمالى للمنتجات البديلة (المحاصيل البديلة) وإدخال مصادر دخل بديلة للتنمية الريفية - برامج الإرشاد الزراعى ، الدعم التسويقى.

* تعزيز مراقبة استعمال المخدرات وزيادة الوعى وتعزيز الإجراءات القضائية .

* زيادة الرقابة على القنوات المشروعة للمخدرات .. مثل الصيدليات أو المؤسسات الصحية .. وترشيد استخدام العقاقير المشروعة .

* تفعيل تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع :

* الرقابة الجمركية .

* تكثيف وتحسين أعمال الشرطة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة .

* مكافحة غسيل أموال المخدرات .

* مصادرة الأموال والأصول المكتسبة من تجارة المخدرات .

* تعزيز مختبرات الطب الشرعى .

* تحديث قوانين مكافحة المخدرات ودعم وحماية الجهاز القضائى .

* زيادة التعاون الدولى .

تقليل الطلب غير المشروع :

* الوقاية .

* العلاج .

* إعادة التأهيل .

الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات :

* البحوث والدراسات .

* تحسين أنظمة المعلومات .

* تحديث الإطار القانونى .

* التنسيق المؤسسى .

* التعاون الدولى .

الفصل الرابع : الاحتياجات من الموارد والتمويل والإدارة :

* تقدير الاحتياجات من الموارد البشرية .

* تقدير الاحتياجات من الموارد والمعدات .

* تقدير الحاجة إلى المساعدات الخارجية .

* حجم التمويل المطلوب ومصادر تدبيره من القطاع العام والخاص والإعانات .

* تحديد الإطار المؤسسى - الهيئة السياسية ، القيادات التنفيذية وتوزيع المسئوليات وآليات التنسيق .

* التسجيل والتقييم .. آلية المراقبة - إجراءات تحديث الخطة الرئيسية.

* البرنامج الزمنى للأنشطة الرئيسية .

* التعاون التقنى - تحديد الأولويات - إمكانية تقديم المساعدة لدول أخرى - الأنشطة التى تحتاج إلى مساعدات خارجية .

ولقد تضمن النموذج المقترح من برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات... مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن استخدام النموذج بحيث تكتب الخطة أو الاستراتيجية بأسلوب يمكن أن يفهمه غير المتخصصين ، لذلك يجب تجنب اللغة الاصطلاحية مع شرح المصطلحات .. وينبغى بذل الجهود لتقديمها بصورة قابلة للاستيعاب من مختلف القطاعات داخل المجتمع فضلاً عن الإفادة من الخبرة الدولية للأمم المتحدة .

الباب الخامس

في ضوء الهدف المحدد للدراسة الحالية الذى يتعلق بدور المؤسسات الرياضية والشبابية فى مواجهة الإدمان.. نعرض فى هذا الباب الدراسات والبحوث التى تمت بالفعل.. والجهود التى تقوم بها المؤسسات الحكومية والمؤسسات البحثية المعنية.

ولقد ساهمت المؤسسات الحكومية فى حملات لمواجهة الإدمان والتدخين.. والمساهمة فى العديد من المؤتمرات على المستوى الوطنى.. الأمر الذى دفع الوزارات المعنية إلى بذل المزيد من الجهود فى هذا الشأن..

دور وزارة التربية والتعليم فى مواجهة التدخين والإدمان :

ونعرض فيما يلى رؤية وزارة التربية والتعليم الصادرة عن وكالة الوزارة للخدمات التربوية..

يعتبر التدخين من أخطر العادات المدمرة لصحة الإنسان خاصة فى مرحلة الشباب، ومع كل يوم تطالعنا البحوث والدراسات العلمية بأحدث اكتشافاتها فى هذا المجال مؤكدة ازدياد مخاطر التدخين يوما بعد يوم على جميع أجهزة الجسم ووظائفه الحيوية .

ويعتبر التدخين مدخلاً خطيراً للإدمان والانحراف بوجه عام، لذا تهتم وزارة التربية والتعليم اهتماما كبيراً بالمشاركة فى مجال مكافحة التدخين حيث تتولى وزارة التربية والتعليم مسئولية أكثر من خمسة عشر مليوناً من الطلاب فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى .

وقد تم وضع خطة لوقاية الطلاب من خطر التدخين والإدمان وذلك على النحو التالى:-

* إعداد النشرات والأدلة والكتيبات والملصقات التى تحذر من أخطار التدخين وأضراره.

* تنظيم قوافل الرعاية الاجتماعية التى تضم عدداً من المتخصصين (أطباء - علماء دين - تربويون...) إلى أكبر عدد من المديريات التعليمية والمعسكرات الشاطئية والنوادى المدرسية لتبصير الطلاب بأضرار التدخين والإدمان .

* إعداد الندوات العلمية بالمكتبات واستضافة كبار العلماء والأطباء لإجراء المناقشات مع طلاب المدارس حول موضوع التدخين وأضراره وكيفية مقاومته.

* تنظيم العروض السينمائية بالمدارس والتى تتناول التدخين وأضراره وسلبياته وكيفية الوقاية منه.

* إعداد الوسائط التعليمية والملصقات التى توضح أثر التدخين وأضراره فى صحة الإنسان.

* العمل على تزويد المكتبات بمصادر المعرفة التى تعالج ظاهرة التدخين والإدمان .

* العمل على توزيع ونشر الكتيبات والنشرات التى تتناول ظاهرة التدخين وكيفية مكافحته والوقاية منه.

* توظيف جماعات النشاط المختلفة وبخاصة جماعة الهلال الأحمر والجماعة الصحية والإذاعة المدرسية للتوعية بأضرار التدخين وكيفية الإقلاع عنه.

* إعداد المسرحيات المدرسية التى تواجه خطر التدخين.

* العمل على وضع موضوعات فى بعض المناهج بالمراحل التعليمية المختلفة عن أثر التدخين وأضراره على الصحة.

* طرح مسابقة بحثية بين الطلاب عن أخطار التدخين وكيفية الإقلاع عنه ورصد الحوافز والجوائز التى تحفز الطلاب على المشاركة فيها.

* تكثيف البرامج الرياضية الجماعية لامتصاص طاقات الشباب واستثمار أوقات فراغهم وبث الثقة فى نفوسهم.

* التنسيق والتعاون مع الجهات الصحية والعلمية والأهلية التى تهتم بهذه القضية مثل وزارة الصحة وجهاز شؤون البيئة ووزارة شؤون البيئة والأزهر الشريف والأوقاف والجمعية المركزية لمكافحة أمراض الصدر والجمعيات التى تحارب الإدمان بأنواعه.

* توظيف مجالس الآباء والمعلمين للمشاركة فى تنفيذ خطط وبرامج وقاية الطلاب من أخطار التدخين سواء بخبراتهم العملية الوظيفية والاستعانة بآرائهم من خلال المحاضرات والندوات.

* إعداد دورات تدريبية للعاملين مع الطلاب فى مجال مقاومة التدخين والامتناع عنه.

قرارات وزير التربية والتعليم فى مجال مكافحة التدخين :

(١) قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٤ :

«حفاظاً على صحة الطلاب وتجنباً للآثار الجانبية للتدخين، والآثار السلبية للتدخين على غير المدخنين. ونظراً لأن الوزارة مسئولة عن المحافظة على صحة الطلاب وحمايتهم طوال فترة وجودهم بالمدرسة، لذا يحظر حظراً باتاً قيام أى عضو من أعضاء هيئة التدريس بالمدارس أو أى من العاملين بها بالتدخين فى الفصول الدراسية أو المعامل أو المكتبات أو الأماكن المغلقة بالمدارس» .

(٢) قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩٧ :

«يحظر حظراً باتاً قيام أى طالب أو عضو من العاملين المنتدبين بلجان سير الامتحانات فى امتحانات النقل أو الامتحانات العامة المحلية أو المركزية بالتدخين فى هذه اللجان طوال فترة الامتحان» .

(٣) قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠١ :

«حفاظاً على صحة الطلاب والعاملين بالتربية والتعليم - تعتبر جميع المدارس الحكومية والخاصة والمؤسسات والهيئات التابعة للوزارة مناطق محظور بها التدخين ويحظر حظراً باتاً قيام أى من العاملين بالتربية والتعليم أو الطلاب بالتدخين داخل أسوار أى مؤسسة تعليمية، وذلك إعمالاً لمبدأ القدوة، وحفاظاً على البيئة والنشء من مخاطر التدخين والإدمان» .

دور وزارة الأوقاف فى الوقاية من التدخين والإدمان:

ونعرض فيما يلى رؤية قطاع الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف :

حرص الإسلام على العناية بصحة الإنسان وجعل نعمة العافية من أجل النعم التى تستوجب الشكر قال تعالى: **«وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم»** صدق الله العظيم .

ودعى إلى حفظ النفس والعقل والمال والدين والعرض، قال تعالى: **«بل الإنسان على نفسه بصيرة»** ونهى عن كل ما يلحق الضرر بالإنسان والمال قال تعالى **«ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» صدق الله العظيم» وفى الحديث الشريف: زلا تزول قدما عبد حتى يسأل عن أربع عن عمره فيم أفناه وعن علمه ما فعل به وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وعن جسمه فيم أبلاه»** . صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأباح له الطيبات وحرم عليه الخبائث قال تعالى: **«ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث»** ولا ريب أن الدخان من جملة الخبائث التى تضر بالمدخن وغيره لما قرره الأطباء من أن الدخان يؤدى بالدرجة الأولى إلى الأمراض المهلكة (كالسرطان والسل) ويفضى إلى القتل البطىء للنفس ، قال تعالى: **«ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما»** وقال أيضاً: **«ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة»** ولا خلاف فى أن شرب

الدخان فيه تبذير وإسراف لمال صاحبه وقد نهى الإسلام عن ذلك قال تعالى: «ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين» وفى الحديث : **«إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال وإضاعة المال»** .

والقاعدة الإسلامية الأصلية تقول: زلا ضرر ولا ضرارس والدخان بجميع أصنافه المتنوعة وأشكاله المتعددة يضر صاحبه ويتلف ماله ويؤذى جاره وفى الحديث: **«من كان يؤمن بالله واليوم الأخر فلا يؤذى جاره»** .

ومن خلال هذه النصوص وغيرها يتأكد لنا حرمة التدخين وبيعه بجميع أنواعه ومن بينها الشيشة لما ينتج عنه من أضرار صحية ومالية وإجتماعية وخلقية لا تقل عن أضرار المخدرات والمسكرات .

وتشتد الحرمة إذا كان المدخن قدوة لغيره أو عائلا أو مريضاً.

لـــــذلـــــــــك

نهيب بجهاز الدعوة فى دعم الحملة القومية لمكافحة التدخين التى تنظمها الجمعية المركزية لمكافحة التدرن وأمراض الصدر، من خلال خطب الجمعة والدروس اليومية وقوافل التوعية وفى الندوات والمحاضرات والملتقيات الفكرية.

ولقد تعاونت وزارة الأوقاف مع صندوق مكافحة الإدمان والتعاطى والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان فى تنظيم برامج تدريبية للدعاة فى مواجهة الإدمان. وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

١- تزويد الدعاة بالمعلومات الأساسية فى مجال التعاطى والاتجار.

٢- دعم الخلفية الفقهية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للدعاة بالمخدرات (التعاطى والإدمان والاتجار).

٣- إعطاء فرصة مناقشة كافة الموضوعات والأنشطة المرتبطة بالمخدرات.

٤- الرد على استفسارات الدعاة المرتبط بخبرتهم فى مجال الدعوة الإسلامية فيما يتعلق بموضوع المخدرات.

٥- إعطاء الدعاة فكرة علمية عن دور العمل الاجتماعى فى مكافحة التعاطى وعلاج الإدمان.

٦- تزويد الدعاة بالمعلومات والخبرات عن أثر الإدمان فى التنمية الاجتماعية.

٧- تزويد الدعاة بالمعلومات عن خطط وبرامج المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان.

وتضمنت موضوعات البرنامج ما يلى:-

١- الشرائع السماوية وتحريم المخدرات.

٢- الموضوعات القانونية والقضائية المتعلقة بالمخدرات.

٣- الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

٤- التعاون الدولى فى مكافحة المخدرات وعلاج الإدمان والتعاطى.

٥- الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان.

دور وزارة العمل فى مكافحة التدخين والإدمان :

تسهم وزارة العمل فى تنفيذ قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، وجاء فى المادة (٣٩) من لائحة تنظيم العمل والجزاءات التأديبية ما يلى :-

التدخين فى أثناء العمل أو فى أماكن العمل.. «إذا كان التدخين لا يترتب عليه خطورة» يخصم أول مرة يوم ثم يومين ثم ثلاثة ثم خمسة.

وتضمنت المادة رقم (٤٠) أنه إذا كان التدخين فى أثناء العمل أو فى أماكن العمل

يسبب خطورة على المنشأة.. فيتم الإنذار بالفصل عند التدخين لأول مرة.. ويعاقب المدخن بالفصل عند التدخين لثانى مرة.. بعد العرض على اللجنة الثلاثية.

دور وزارة الصحة فى شأن الوقاية من أضرار التدخين والإدمان :

ساهمت وزارة الصحة فى إصدار قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ والذى ينص على ما يلى:-

مادة ١- لايجوز استيراد أو تصدير أو إنتاج السجائر أو التبغ أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة للمواصفات والمعايير والاشتراطات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة.

على أن تتضمن هذه المواصفات ألا تزيد نسبة القطران على ٢٠ مجم فى السيجارة الواحدة ويجوز تخفيضها بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

مادة ٢- تختص وزارة الصحة بالرقابة على مدى مطابقة السجائر وكافة أنواع التبغ المحلية والمستوردة للمواصفات المبينة بهذا القانون وبلائحته التنفيذية وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القوانين السارية .

مادة ٣- يجب أن يبين على كل علبة سجائر أو تبغ منتجة محليا أو مستوردة نسبة مادتى النيكوتين والقطران والمواد الأخرى التى يصدر بها قرار من وزير الصحة ، ويجوز بقرار منه إضافة بيانات أخرى لإثباتها على علب السجائر أو التبغ المشار إليها .

كما يجب أن يثبت على كل علبة التحذير الآتى :

« التدخين ضار جدا بالصحة» .

مادة ٤- يحظر على الهيئات التابعة للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات

القطاع العام ودور العرض والمسارح والأندية الرياضية الإعلان بأية صورة من الصور أو الترويج لبيع السجائر ومنتجات التبغ الأخرى طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٥- يقتصر الإعلان عن السجائر ومنتجات التبغ في غير الحالات المبينة في المادة السابقة على شكل العلبة ومكوناتها وثمنها ، وعلى أن يتضمن الإعلان نفس التحذير الوارد في المادة الثالثة وبشكل ظاهر طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٦- يحظر التدخين في وسائل النقل العام والأماكن العامة والمغلقة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة .

مادة ٧- مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مئة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف الأحكام الواردة ٥,٤,٣,٢,١ من هذا القانون .

وفي جميع الأحوال يجب الحكم بمصادرة السجائر أو التبغ المضبوط .

ويجوز أن يشمل الحكم إغلاق المصنع أو المتجر الذي ضبطت فيه الجريمة.

مادة ٨- يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٦ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٩- تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الصحة ، وله إصدار أية قرارات أخرى لازمة لتنفيذه.

مادة ١٠- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

وفي يونيو عام ٢٠٠٢ صدر القانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ على النحو التالي:

(المادة الأولى)

تستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القرار بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن الوقاية من أضرار التدخين، النص الآتى:

كما يجب أن يثبت على كل عبوة من منتجات التبغ أو السجائر، التحذير الآتى:

احترس التدخين يدمر الصحة ويسبب الوفاة

على أن يشغل هذا التحذير ثلث مساحة واجهة العبوة على الأقل.

(المادة الثانية)

تضاف إلى القرار بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليه مواد جديدة بأرقام ٦ مكرراً، ٦ مكرراً (٢)، نصوصها الآتية :

(مادة ٦ مكرراً) :

يحظر الإعلان أو الترويج لشراء أو استعمال السجائر ومختلف منتجات التبغ كلية سواء كان ذلك فى الصحف أو المجلات أو ما يصدر عنها، أو تقوم بتوزيعه، أو بالصور الثابتة أو المتحركة أو بالرمز أو بالصور المرئية أو بالوسائل المسموعة أو أى وسيلة أخرى.

(مادة ٦ مكرراً (١))

يحظر توزيع السجائر أو منتجات التبغ بكافة أنواعه ، فى مسابقات أو فى صورة جوائز أو هدايا مجانية، أو أن تكون منتجات السجائر أو التبغ وسيلة الحصول على جوائز مالية أو عينية أو أدبية.

(مادة ٦ مكرراً (٢))

يحظر بيع السجائر ومختلف منتجات التبغ أو بطاقات شرائها، وذلك لمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً.

(المادة الثالثة)

يستبدل بنص المادة (٧) من القرار بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليه النص الآتى:

مادة (٧) - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف الأحكام الواردة فى المواد ١، ٣، ٦ مكرراً و٦ مكرراً (١) من هذا القانون .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا والمنصوص عليهما فى الفقرة السابقة .

وتكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن مئة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه لكل من يخالف الأحكام الواردة بالمادة «٦ مكرراً (٢)» من هذا القانون، ولا تسرى على المشترى أحكام الاشتراك الواردة فى قانون العقوبات .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مئة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة المضبوطات والمواد والأدوات التى استعملت فى الإعلان أو الترويج ويجوز أن يشمل الحكم إغلاق المصنع أو المتجر محل المخالفة.

(المادة الرابعة)

تلغى المادتان (٤,٥) من القرار بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليه.

دور وزارة البيئة فى إصدار قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤:

الجزء الخاص بالتدخين والتلوث السمعى:

(مادة ٤٦) يلتزم المدير المسئول عن المنشأة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة إلا فى الحدود المسموح بها فى الترخيص الممنوح لهذه الأماكن ، ويراعى فى هذه الحالة تخصيص حيز للمدخنين بما لا يؤثر على الهواء فى الأماكن الأخرى.

ويحظر التدخين فى وسائل النقل العام

العقوبات (مادة ٨٧) يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنية فى حالة عدم التزام المدير المسئول عن المنشأة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة بالمخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من هذا القانون ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً كل من يدخن فى وسائل النقل العام بالمخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة المشار إليها وفى حالة العودة تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فى الفقرات السابقة.

الجزء الخاص بالتلوث السمعى

(مادة ٤٢) يلتزم جميع الجهات والأفراد عند استخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت.

العقوبات (مادة ٨٧) يعاقب بغرامة لا تقل عن مئة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع مصادرة الأجهزة والمعدات المستخدمة كل من خالف أحكام المادة ٤٢ من هذا القانون باستخدام مكبرات الصوت وتجاوز الصوت الحدود المسموح بها لشدة الصوت.

لقد قدمت وزارة البيئة رؤية من خلال تقرير لبيان أحدث الطرق لمكافحة التدخين.. وعرض فيه للطرق التقليدية للحكومة فى اتخاذ تدابير مكافحة التدخين. والسياسات الاقتصادية التى يجب وضعها عند التفكير فى مكافحة التدخين وأوضح التقرير تدنى عدد المدخنين فى الدول المرتفعة الدخل.. وارتفاع عدد المدخنين فى الدول الصغيرة. وحول العواقب الصحية الناتجة عن التدخين أظهر التقرير ما يلى:

- ٢ من كل ٥ مدخنين يظنون أنهما سيهجران التدخين .
- ٧ من كل ١٠ بائعين يأسفون لإدمانهم على التدخين .
- ٦ من كل ١٠ من قدامى المدخنين يقلعون عن التدخين .
- ٩٨٪ من الحالات الفردية الراغبة فى الإقلاع عن التدخين تكلل فالفشل .
- ٥٠٪ من المدخنين يتعرضون للوفاة بسبب التدخين .
- ٥٠٪ من المدخنين يتعرضون للوفاة فى مرحلة الكهولة المبكرة .
- ١٠٠٪ من المدخنين يخسرون من ٢٠ : ٢٥ عاماً من أعمارهم .

وعرض تقرير وزارة البيئة أن هناك تصورات غير حقيقة لفوائد التدخين منها اللذة الزائفة أو الوضع الاجتماعى أو إثبات الذات فى مرحلة المراهقة.. فضلاً عن عدم إدراك مخاطر التدخين خاصة فى الدول الفقيرة التى تسود فيها الأمية والجهل.. وتبلغ تكلفة علاج المدخنين والرعاية الصحية ومعاشات التقاعد من ٦ : ١٥٪ من الدخل فى الدول المتقدمة، ٢٥ : ٤٠٪ من الدخل فى الدول الفقيرة وتسدد هذه المبالغ من الضرائب العامة والتى يدفع جزء منها غير المدخنين .

ويحذر التقرير من عدم الاستجابة لبرامج التثقيف الصحى للأطفال والمراهقين.. وقد تكون زيادة الضرائب من الطرق المتبعة لخفض الطلب على التدخين.. لكن هناك تدابير أخرى مثل حظر الإعلان عن التدخين.. ونشر إعلانات مضادة عن الأضرار الصحية للتدخين.

ولقد سعت وزارة البيئة إلى تنظيم حملة قومية كبرى لمكافحة التدخين من ٢٠/٤/١ ٢٠٠ وتستهدف نحو ١٣ مليون مدخن من بينهم نحو ٤٣٩ ألف طفل مدخن أقل من ١٥ سنة بالإضافة إلى ٧٤ ألف طفل مدخن أقل من ١٠ سنوات .

ولقد تبين أنه بينما تنخفض أعداد المدخنين فى الدول المتقدمة يزداد أعداد المدخنين فى الدول الفقيرة . وأورد التقرير بعض الحقائق التى تفيد أن ٤٥٪ من المدرسين يدخنون بينما ٤٣٪ من الأطباء يدخنون بالإضافة إلى أن الإنفاق الأسرى على التدخين يتراوح بين ٣,٥و ٥٪ من دخل الأسرة ويتسبب ذلك فى زيادة الإصابة بمرض سرطان الرئة الذى يساهم فى زيادة نسبة الوفيات.. وتسعى وزارة البيئة إلى خفض معدل انتشار التدخين بنسبة ١٠٪ ورفع معدل سن البدء فى التدخين إلى أكثر من ٢٠ عاماً ومنع تعرض الأطفال إلى دخان السجائر، ومن جهة أخرى ، إجبار مصانع السجاير على خفض نسبة القطران فى السجاير مع حظر التدخين فى الأماكن العامة . وأبرز التقرير مجموعة من الإحصاءات التى تفيد أن مصر تخسر ٣٤ مليار جنيه سنوياً بسبب التدخين وتخسر ٢٧٪ من قوة العمل بسبب أمراض التدخين والإدمان . وعلى الرغم من ذلك فإن هناك استهلاك نحو ٤٠ مليون جرام معسل غير خاضعة للضرائب كما أن القوانين والقرارات لا تنفذ فى مجال مكافحة التدخين . ويظهر التقرير كذلك أن ٧٥٪ من المدمنين على المخدرات يبدأون الإدمان عن طريق التدخين الذى يعتبر البوابة الرئيسية لتعاطى المخدرات .

ويدخن المصريون نحو ٨٥ مليار سيجارة سنوياً ثمنها نحو ٨,٥ مليار جنيه .. ويتكلف المجتمع نحو ٢٥ مليار جنيه تكاليف علاج آثار التدخين وأن كل جنيه يصرف على التدخين يقابله صرف ما يزيد على ثلاثة جنيهات تكاليف الصحة والمرض . ويقترح فرض رسوم تأمين صحى تضاف إلى سعر السجائر المحلية والمستوردة .

دور وزارة الشباب فى مواجهة التدخين والإدمان:

اهتمت وزارة الشباب بتدريب قادة الهيئات الشبابية للكشف المبكر عن النشء والشباب المعرضين للإدمان وعقدت ورش العمل والندوات الثقافية .

حول أعراض الإدمان والوقاية منه فى محيط النشء والشباب.

تم توجيه مديريات الشباب بكافة المحافظات لتنظيم برامج رياضية تحت شعار لا للتدخين، لا للإدمان.. بالتعاون مع الاتحاد العام للكشافة والمرشدات ، وبيوت الشباب ، والاتحاد العام لمراكز شباب القرى ، وشباب المدن ، فى الإعلام عن أضرار التدخين والإدمان.. مع الإفادة من الأحداث الرياضية والمسابقات المحلية الدولية فى الدعوة للامتناع عن التدخين كبوابة رئيسية للإدمان.. مع دعوة القيادات الرياضية للامتناع عن التدخين والمساهمة فى إصدار نشرات بالتعاون والتنسيق مع المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان. والتأكيد على أن مشكلة الإدمان لا تعالج بوليسيا، بل يجب البحث عن الأسباب الاجتماعية والنفسية التى تسبب الوقوع فى الإدمان ومن المهم إسناد ادوار للشباب أنفسهم للمساهمة فى منع الطلب والكشف المبكر عن المعرضين للإدمان من خلال التعرف على المزيد من المعلومات عن أعراض الإدمان لدى أقرانهم من الشباب . وتعاونت الوزارة مع المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى فى عقد دورات وبرامج تدريبية لمواجهة الإدمان ويعتبر تشكيل المجلس القومى للشباب والرياضة برئاسة وزير الشباب وعضوية وكلاء الوزارات المعنية وممثلين عن الهيئات السكانية وخبراء التربية ... نموذجاً جيداً للتنسيق والتعاون عند وضع سياسات وبرامج العمل مع الشباب ... ولعل قضية الإدمان والتدخين تكون من القضايا المطروحة أمام المجلس ، ويمكن أن يساهم المجلس من خلال وزارة الشباب فى وضع المقترحات العملية لتفعيل القوانين والتشريعات لمكافحة المخدرات.. ووضع خطط للبحث العلمى لدراسة ظاهرة المخدرات وإجراء المسوح الاجتماعية للتعرف على جذور

ظاهرة المخدرات فى مختلف المواقع... ووضع السياسة الوقائية لعدم وقوع النشء والشباب فى برائن التدخين أو الإدمان ومنع الطلب عليها ثم المساهمة مع الأجهزة المعنية فى منع العرض ، والحد منه ، ودراسة فئات النشء والشباب المعرضين للانحراف.. وتحديد المجتمعات المرشحة للترويج والتعاطى وإبراز الدور المهم لقادة الشباب والرياضة فى التصدى للظاهرة من خلال برامج عمل محددة وخطط قابلة للتطبيق فى الهيئات الشبابية والرياضية ، فى مختلف المواقع وفى كافة المحافظات.

دور وزارة الإعلام فى مواجهة الإدمان :

لم تتوان القيادات الإعلامية فى دعم برامج مواجهة التدخين والإدمان .. وإذا كان التدخين هو المدخل الرئيسى للإدمان فى محيط النشء والشباب فإن أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مدعوة للعمل إلى منع التدخين بكل الوسائل المشوقة لإبراز البيانات والمعلومات الخاصة بوباء التدخين وطرق انتشاره ووسائل مكافحته .. والإسهام ببرامج ثقافية وعلمية وفنية و أعمال درامية .. ومنع ظهور مشاهد التدخين فى الأعمال الدرامية والإعلانات والأفلام السينمائية فضلا عن المباريات الرياضية .

وقد دعت الجمعية المركزية لمكافحة التدرن وأمراض الصدر وزارة الإعلام إلى التعاون من أجل مكافحة التدخين والإدمان من أجل صحة وسلامة الأسرة والمجتمع والأطفال والشباب والمثقفين والعلماء والعمال والفلاحين والحرفيين .. حيث يفقد المدخن من ١٠ إلى ١٥ سنة من عمره ويفقد المدخن حياته ثمنا للتدخين ، علاوة على المعاناة الإنسانية من المرض والعجز الكلى والجزئى .. ومن أجل الهدر فى اقتصاد الأسرة والدولة والمجتمع الذى يؤدى انتشار التدخين فيه إلى فقد مليارات الجنيهات ، زيادة عن أى عائد اقتصادى مزعوم يدعى تحقيقه من استيراد أو تصنيع أو بيع السجائر .. علاوة على تكلفة علاج أمراض التدخين وتكلفة فقد الإنسان نفسه الذى كان مرشحا للإسهام فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية .

وفى ضوء القوانين الصادرة للحد من انتشار التدخين ومنع الإعلام أو الإعلان عن السجائر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ... وتمسكا بالأديان السماوية التى حرمت التدخين، وفتوى المفتى بتحريم التدخين شرعاً.. **وافق وزير الإعلام على ما يلى فى المستقبل:**

وقف مشاهد التدخين للسجائر والشيشة فى المسلسلات التى تعدها قطاعات الإنتاج المختلفة بالتلفزيون . وعدم عرض مشاهد التدخين فى الإعلانات عن الأفلام السينمائية وحذف المشاهد - إن أمكن - من المسلسلات والتمثيليات السابق إعدادها. ومن جهة أخرى العمل على أن يكون التلفزيون منارة للتعريف بخطورة وباء التدخين والإدمان صحيا واجتماعيا وبيئيا واقتصاديا .. وذلك بصورة مباشرة من خلال البرامج التثقيفية أو العلمية الدائمة والمتنوعة والمتكررة للتعريف بخطورة التدخين وللحث على الإقلاع عنه ومنع مدخنين جدد .. مع تصوير برامج متخصصة لتنمية السلوك الإيجابى نحو الامتناع عن التدخين بالمعلومات الصحيحة والقيم الإيجابية والاتجاهات الحميدة لرفع شأن غير المدخنين .

دور لجنة حوار الأديان حول قضايا المخدرات :

ساهم الكاتب من خلال عملة فى جهاز الشباب بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة (سابقاً) «وزارة الشباب حاليا» فى عضوية لجان صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى.. وكان من أهم الأنشطة التى **شارك فيها برنامج الهلال والصليب فى مواجهة الإدمان** وتفعيل دور الدين فى وقاية النشء والشباب من الإدمان وحضر ورشة العمل الأولى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر وقداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية حول موضوع المخدرات بين الفقه الإسلامى واللاهوت المسيحى.

ومن أهم الموضوعات التى تم عرضها:

١ - التربية الدينية وأثرها فى الوقاية من الإدمان .

٢- الشرائع السماوية وتحريم المخدرات .

٣- الموضوعات القانونية والقضائية المتعلقة بالمخدرات .

٤- الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

٥- التعاون الدولى فى مكافحة المخدرات وعلاج الإدمان والتعاطى .

٦- الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بمكافحة المخدرات ... المواجهة والعلاج.

٧- الهيئات المعنية بالمكافحة ممثلة فى المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان... كنموذج لمواجهة هذه الظاهرة فى مصر ، وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، و مراكز البحث العلمى والاجتماعى والجامعات ومركز البحوث الاجتماعية والجنائية .

٨- الهيئات التنفيذية المعنية بمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية فى الداخل والتعاون مع البوليس الدولى الجنائى «الإنتربول» فى الخارج .

٩- دور المؤسسات الدينية الرسمية فى مواجهة المخدرات .

١٠- دور الجمعيات الأهلية الدينية فى مواجهة ظاهرة الإدمان .

ومن خلال تفاعل أعضاء ورشة العمل التى ضمت ٥٠ داعية إسلاميا ، ٥٠ داعية مسيحيا ، تم التأكيد على ضرورة الاستمرار والتوسع فى تدريب الدعاة من أجل إعداد كوادر قادرة على القيام بالتوعية والتثقيف على كافة المستويات وفى كافة المحافظات وضرورة تفعيل وجود الدعاة المسلمين والمسيحيين معا فى الندوات والقوافل التى تنظم للوقاية من الإدمان فى التجمعات الشبابية .

مع دعم خطة وزارة الأوقاف المتعلقة بقوافل الدعوة فى معسكرات الشباب الصيفية ، وتنظيم قوافل مماثلة بالاشتراك مع الصندوق والكنيسة ووزارة الأوقاف ... وإعداد دليل إرشادى يشمل رؤية علماء الدين الإسلامى والمسيحى ، ومن المقترح

كذلك إعداد استبيان يوزع عقب صلاة الجمعة بالمساجد ، ويوم الأحد بالكنائس حول دور الداعية الإسلامى والمسيحى فى الوقاية من الإدمان . وذلك من أجل إعداد أوراق عمل تشمل القضايا والتصورات لإعداد نماذج لتجديد الخطاب الدينى الذى يؤكد أن الإسلام والمسيحية ضد التدخين والإدمان على المخدرات بكافة أنواعها .

نص فتوى مفتى جمهورية مصر العربية بالحرمة القطعية للتدخين:

التدخين حرام شرعاً

أصدرت دار الإفتاء المصرية حكماً شرعياً بالحرمة القطعية للتدخين وذلك فى فتواها الصادرة فى ٢٥ جمادى الأولى ١٤٢٠ الموافق ٥ سبتمبر ١٩٩٩، جاء فيها أن العلم قد قطع فى عصرنا الحالى بأضرار استخدامات التبغ على النفس، لما فى التدخين من أضرار تصيب المدخن وغيره ممن يخالطونه، ولما فيه من إسراف وتبذير نهى الله عنهما.

والله تعالى يقول: «**ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً** » صدق الله العظيم

ويقول عز وعلا: «**ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين**» صدق الله العظيم .

وعليه فإن التدخين حرام بكل المقاييس الشرعية.

الدكتور نصر فريد واصل

مفتى جمهورية مصر العربية

الدور الوقائى للمؤسسة التعليمية فى التصدى لمشكلة الإدمان بين النشء والشباب :

فى ضوء الاتفاق على أن مؤسسات التربية والتعليم تستهدف توجيه سلوك الفرد إلى اتجاه مرغوب فيه ، وتعمل على تطبيع هذا الفرد واندماجه وتكيفه مع البيئة أو المجتمع الذى سيعيش فيه ، فكيف وبأى السبل والوسائل تستطيع هذه المؤسسات التربوية تحقيق مثل هذا الهدف ؟

تستطيع مؤسسة التعليم أن تحقق هذا الهدف بالتعاون مع المؤسسات المجتمعية الأخرى ، كالأسرة ، وجيرة المنزل ، والمسجد ، والنادى ، والعلاقات الاجتماعية ، ووسائل الإعلام العديدة ، وعن طريق استخدام وسائلها وأدواتها وعناصرها ومكوناتها المختلفة من مدرسة ومعلم وإدارى ومشرف على التعليم ، ومنهج دراسى، وطريقة للتدريس ، وبرنامج للتعليم ، ووسط مدرسى .

ولما كان من الصعب أن نخوض أو نتطرق إلى كل عنصر أو مكون من هذه المكونات، ونشرح الدور الذى يمكن أن يقوم به بالنسبة لمشكلة المخدرات ، والتصدى لأخطارها المختلفة ، فإننا سوف نقصر الكلام هنا على دور التربية الوقائى فى مواجهة هذه الظاهرة أو المشكلة والتصدى لأخطارها بين النشء والشباب . ونلخص هذا الدور فى النقاط الآتية :

١ - إن تنفيذ القانون ، وفرض العقوبات المختلفة ، ووسائل الردع والعقوبات المتنوعة ، التى تسلكها الأجهزة المتخصصة لمكافحة المخدرات ، لا تستطيع - فى تصورنا - أن تقود إلى نتيجة حقيقية أو عمل مجد دون أن يصاحبها عمل تربوى . فالمتعاطى للمخدرات قبل أن يكون إنسانا منحرفا ، أو شخصا شاذا ، أو فردا منحرفا عن بعض القيم والمعايير الاجتماعية ، هو فى تقديرنا شخص ، راح ضحية ظروف تربوية سيئة أو أنه ضحية تنشئة اجتماعية خاطئة أخفقت فى أن تشعره بأهمية القيم الاجتماعية ، فخالفها إما لجهله بها ، أو لعدم إدراك صحيح

لأهدافها وغاياتها . ولم تستطع التربية أن تكون لديه معايير سوية ، فتعاطى المخدرات مستندا إلى معايير خاطئة بررت له ذلك التعاطى كما نتج عن تعلقه بالمخدر وإدمانه عليه ، رد فعل سيئ بالنسبة له .

من هنا تستطيع التربية أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل تخفيف ضروب العداء حيال الأفراد الذين كفوا عن تعاطى المخدرات . كما تستطيع التربية أن تقوم على إعادة تكييفهم مع المجتمع بتعويضهم مافاتهم من التعليم المدرسى ، وتأهيلهم لممارسة الحياة الاجتماعية الصحيحة.

٢- تستطيع التربية - عن طريق المؤسسة التعليمية - أن تطلع على سجل الطالب الصحى - كوسيلة وقائية - ، وتتعرف على صحة والديه الجسمية والعقلية ، وتقف على ما إذا كانت أسرته أو بعض من أفراد عائلته ، يعانون من مشاكل صحية أو نفسية أو اجتماعية ، وتوجهه - بعدئذ عن طريق المناقشة والاقتناع - إلى مراجعة المؤسسات الصحية والنفسية المتخصصة لمعالجة هذا الموضوع.

٣- تستطيع المدرسة أن تتحرى - كوسيلة وقائية أخرى ، وعن طريق السجل الصحى للطالب أيضا - عما إذا كان والدا الطفل يتعاطيان التدخين أو الخمر أو المخدرات أم لا ؟ لأنه ثبت علميا أن إدمان التدخين والخمر وغيرهما من المشروبات والعقاقير ، يحدث تغييرا كيمياويا فى الدم ، ويؤخر نمو الجنين. وما يقال عن الخمر هنا ، يمكن أن يقال عن أنواع أخرى من المخدرات . وبعد أن تتضح هذه الصورة للمدرسة ، فبإمكان المسؤولين فيها أن يحيلوا الطالب الذى يتعاطى المخدرات إلى الجهات المختصة للعلاج .

٤- تستطيع المدرسة بعامة ، والمعلمون بشكل خاص إذا شعروا بعدم ميل الطالب إلى الدراسة أو تأخره فى التحصيل الدراسى بسبب تعاطى المخدرات أو غيرها من الأسباب أن يقوموا - كإجراء وقائى - باتخاذ الخطوات الآتية :

أ- دراسة حالة الطالب بغية الكشف عن الأسباب والدوافع التى أدت إلى انحرافه عن السلوك السوى ، سواء كانت تلك الدوافع متصلة به أو أن لها علاقة بالمدرسة أو المنزل أو المجتمع المحيط بالمدرسة .

فالأسباب المتصلة بالطالب نفسه ، منها ما يرجع إلى عوامل جسمية أو عقلية أو نفسية. فالعوامل الجسمية مثلا هى تلك التى تتعلق بنمو الطالب وصحته العامة مثل عاهات الحواس كضعف السمع والبصر ، وعيوب النطق والكلام وسوء الصحة العامة . وتستطيع المدرسة فى هذه الحالات الجسمية أن تحيل الطالب إلى طبيب متخصص أو مستشفى معين لمعالجة هذه العيوب.

أما العوامل العقلية والنفسية كانخفاض مستوى الذكاء عند الطالب أو اتصافه ببعض العيوب المزاجية والخلقية التى تعوق تقدمه الدراسى كفتور العزيمة وقلة المثابرة أو نقص القدرة على التركيز أو العمل من أجل أغراض دراسية بعيدة المدى أو قلة الاعتماد على النفس ، فتستطيع المدرسة بعامة أو المعلم بصفة خاصة أن يعالجها بتحسين وتطوير طريقته التدريسية وجعلها مرنة تستجيب لكل موقف من مواقف التدريس ، أو أن يعالج الطلبة الضعاف منهم معالجة فردية ، ويتلقون عناية خاصة ، وتدرس نفسياتهم ومشكلاتهم ، ويكلفون ببعض الفعاليات والأنشطة حتى يشعرون بأنهم يقدرون عليها ، والتى تكسبهم الثقة بأنفسهم ، وتجعلهم يشعرون بأنهم قادرون على القيام ببعض الأعمال والمساهمة فى الحياة .

أما فى حالات التأخر الشديد فى التحصيل الدراسى ، فيحسن بالمدرس أن يتعرف عليها أولا ، ثم يبعث بها إلى العيادات النفسية لتقوم بالدراسة اللازمة .

ب - على المعلم أن يدرك أن نجاح الطفل فى المستقبل وسعادته ، يتوقف إلى حد كبير على ما يكتسبه من خبرات ، وما تتكون لديه من اتجاهات عقلية واجتماعية ونفسية فى السنوات الخمس الأولى من حياته . فالتعاون بين

الأبوين والاتفاق بينهما ، والحرص على الاحتفاظ بكيان الأسرة ، يخلق جوا هادئا ينشأ فيه الطفل نشوءاً متزنا. وهذا الاتزان بين أفراد الأسرة من شأنه أن يزيد الثقة فى نفس الطفل والثقة فى العالم الذى سيتعامل معه . على العكس من ذلك ، فإذا عاش الطفل فى أسرة مفككة يسودها الشقاق والنزاع وتضطرب فيها الروابط والعلاقات ، فإنه قد يتحول إلى مشرد أو مجرم أو منحرف فى السلوك. ومن هنا يصبح التعاون والعلاقات الوطيدة بين المدرسة والبيت أمراً ضرورياً وحاجة ملحة لإشباع الحاجات الضرورية عند الطفل ، كالحاجة إلى الأمن والاستقرار وأسباب الحب، والحنان ، والتعاطف ، وحسن المعاملة والاحترام المتبادل ، وغرس الثقة بالنفس والحاجة إلى النجاح فى العمل . وإذا ما ظلت هذه الحاجات مكبوتة فى نفس الطفل ولم يستطع إشباعها ، فإنه قد يضطر للتعبير عنها بوسائل أخرى قد تتعارض مع المثل والمعايير والمبادئ والعادات التى يقرها المجتمع .

فالتلميذ الذى ينحرف سلوكه ، ويجنح إلى الاعتداء أو الهروب من المدرسة، أو السرقة أو العزلة أو الانطواء أو الرسوب المتكرر ، فهو يفعل ذلك نتيجة لقمع حاجات أساسية عنده اضطرته للتعبير عنها تعبيرا منحرفا أو إرضاء لها بطريقة شاذة .

من هذا كله يتضح لنا أن الطالب لا يقع تحت تأثير واحد فقط وهو تأثير المدرسة، وإنما يقع تحت مؤثرات تربوية من جهات تعد المدرسة واحدة منها ، وإذا لم تتعاون المؤسسات الاجتماعية ووسائل التربية الأخرى فى المجتمع كالبيت والمسجد والمنظمات الاجتماعية والنوادى ووسائل الإعلام والنشر المختلفة ، وتنسق جهودها فيما يتعلق بعملية التعليم والتوجيه، فإن النتائج التربوية التى يريدها المجتمع من المدرسة لن تتحقق .

وإذا لم يتعاون الأفراد والفئات المختلفة فى المدرسة من إداريين ومشرفين ومعلمين وطلاب ورواد الفصول والأخصائيين الاجتماعيين - بالإضافة إلى تعاون

البيت والأسرة - فسوف يضطر الطالب - إشباعا لحاجاته الرئيسية - إلى إشباع هذه الحاجات بأساليب سلوكية غير سوية كتعاطى المخدرات والإدمان على العقاقير والمشروبات الكحولية التى من شأنها أن تضر بصحة الطالب المتعاطى الجسمية والعقلية والأخلاقية إلى جانب ما تحدثه من تأثير فى قدرته الاجتماعية واندماجه السوى مع أفراد المجتمع.

٥- يستطيع التعليم «أو التربية» من خلال البرامج والمناهج الدراسية ، أن يسهم إسهاما فعالا فى مواجهة ظاهرة المخدرات إذا اشتملت مناهجه وكتبه وموارده التعليمية المختلفة على قدر كاف من الأنشطة والفعاليات الصفية واللاصفية التى تؤكد تعلم الطلاب مهارات وممارسات ومفاهيم تعليمية مفيدة وكيفية تطبيقها فى ميادين الحياة لكى يشعروا بالسعادة إذا حققوا نجاحا فيها .

فالمدرسة ، مثلا ، تستطيع أن تنظم من خلال برامجها التعليمية النظامية وغير النظامية برنامجا ثقافيا عاما تدعو إليه الخبراء والمتخصصين لإلقاء محاضرات تركز على توعية الدارسين بأضرار المخدرات وآثارها السيئة فى صحة الإنسان وتقديم أمثلة توضيحية بالصور والرسومات والملصقات ، أو بالكلام والقول المباشر كالإشارة أو التنبيه مثلا إلى أن كل دواء يتناوله الإنسان عن طريق الفم لابد أن يترك آثارا جانبية فى جسمه وفى حياته بصفة عامة، فالطعام والشراب الملوثان يضران بصحة الإنسان وحياته ، وكذلك الدواء بجميع أنواعه ، ولذا فإنه لا يجوز للإنسان أن يتناول دواء إلا بأمر واستشارة من الطبيب .

والآن حان الوقت إلى توعية الشباب فى مدارسنا - من خلال برامجها المختلفة - وأصبحت الحاجة ماسة إلى توعيتهم بأضرار المخدرات ، والآثار السيئة الناجمة عنها ، ومن المفيد فى هذا الصدد أن تأخذ مؤسساتنا التعليمية - على اختلاف مراحلها ومستوياتها - زمام المبادرة فى هذا المجال ، وتضع برنامجا خاصا عن الصحة البدنية والعقلية والاجتماعية والعاطفية والجنسية بحيث يهتم هذا البرنامج بما يلى :

١- دعم الاتجاهات وأساليب السلوك الصحيحة وضمان التفتح العقلى والجسمى والوجدانى فى تقبل هذه الاتجاهات والأساليب بصورة متوازنة ومتسقة .

٢- تقديم دراسات فى العلوم الطبيعية وفى التربية الرياضية تتضمن الآثار الضارة للمخدرات .

٣- إقامة ندوات ومؤتمرات واجتماعات- تتصل بصحة المجتمع والوطن والمواطن - تناقش فيها مشكلة تعاطى المخدرات وأضرارها مع الاستعانة بالوسائل السمعية والبصرية.

٤- مراجعة محتويات المناهج ومفرداتها التفصيلية التى تركز على تجميع المعارف والمعلومات وإعادة صياغتها على نحو يأخذ باعتباره ضرورة الاهتمام والعناية بشخصية الفرد ذات الأبعاد المتعددة ، بهدف تنمية تلك الشخصية تنمية متكاملة متوازنة .

٥- حث المعلمين ومتابعة ممارساتهم فى تفهم نفسيات ومشكلات الطلاب والعمل على حلها بأسلوب ودى مقروناً بالتسامح والتعاون وعدم اللجوء إلى القسوة والشدة أو التفريق فى المعاملة.

٦- دعوة المعلمين إلى المشاركة الفعلية مع الأسرة فى تربية الأبناء وتوجيههم ، لأن المعلم إلى جانب عمله الوظيفى أو المهنى، هو أيضا مسؤول عن توجيه وإدارة خبرات تعلم التلاميذ فى المدرسة ، وهو قائد تربوى فى بيئته كذلك ، وعليه واجب دراسة مشكلات التنسيق فى بيئته المحلية وبيئته المدرسية ، واتخاذ الخطوات الإيجابية الأولى فى هذا الاتجاه ليعين أعضاء مجتمعه المحلى للوصول إلى أحسن تربية لأبنائهم .

٧- قيام المدرسة بإشغال أوقات الفراغ عند الطلبة بفعاليات مجدية ، كأن تنظم لهم برامج مليئة بأنواع النشاطات وضروب الترويح والتسلية ، وتشركهم فى

زيارات محلية لمشاهدة ما فى مدينتهم من مظاهر العمران والتقدم ، أو زيارة مدن أخرى داخل البلاد وخارجها للاطلاع على تلك المدن والوقوف على طبيعة الحياة فيها ، أو أن تشجعهم على الاشتراك فى جمعيات ونواد مختلفة لتفتح أمامهم آفاق التعارف والاندماج مع بعض الأصدقاء الذين يتفقون معهم فى الميول أو الرغبات ، أو أن تغرس فيهم بعض الهوايات النافعة كهواية المراسلة إلى بعض الأصدقاء فى مدن أو أقطار أخرى لكى تتكون لديهم عادات واتجاهات سليمة تحميهم من الانحراف إلى هاوية المخدرات أو حوادث الجنوح والإجرام، أو أن تغرس المدرسة فيهم نزعة التعاون والروح الديمقراطية التى لا يمكن أن تتحقق، إلا إذا كان المدرس نفسه بين تلاميذه يكون بمثابة الرائد لا الرئيس ، والأخ الأكبر لا الشخص المسيطر بحيث يأنس له تلاميذه ، ويعدونه واحدا منهم يفضون إليه بمشكلاتهم ويلتمسون عنده المخرج والملاذ .

٨- تعمل المدرسة - بكل ما هو متوافر لديها من الوسائل والسبل - على إبراز موقف الدين والشريعة الإسلامية والشرائع السماوية من المخدرات وترسيخ المثل الأخلاقية والسجايا الفاضلة بين الطلاب .

٩- تعمل المدرسة على تأكيد دور الأخصائيين الاجتماعيين ورواد الأسر والفصول فى حل ومعالجة مشكلات تعاطى المخدرات ، وأن تبذل كل ما فى وسعها لزيادة فاعلية اجتماعات مجالس الآباء والمعلمين لمناقشة هذه المشكلة والتوصل إلى حلول علمية لها .

١٠- تعمل المدرسة على تأمين بطاقة صحية لكل طالب تسجل فيها حالة الطالب الصحية منذ ولادته ، وترافقه هذه البطاقة فى خلال مراحل دراسته .

١١- تحاول المدرسة - كلما كان ذلك ممكنا - إعداد مناهج وبرامج دراسية خاصة للمتخلفين دراسيا بسبب تعاطى المخدرات على ألا تتطلب هذه المناهج أو

البرامج درجة عالية من الذكاء أو عمقا أكاديميا وإنما تكون فى متناول فهمهم وقدراتهم العقلية بحيث تعدهم للحياة ، وتمكنهم من إشباع حاجاتهم النفسية .

١٢- تحاول المدرسة دمج المتعاطين للمخدرات فى مختلف ألوان النشاط المدرسى وتزيد من حبهم للمدرسة ، وتحول اتجاهاتهم السلبية إلى اتجاهات إيجابية .

١٣- تحاول المدرسة تنويع الخبرات التعليمية التى تقدمها للتلاميذ حتى يتحقق لهم نموا متوازيا فى جميع النواحى الاجتماعية والنفسية والتربوية .

١٤- تهتم المدرسة - بالاشتراك الفعلى مع أسرة الطالب - بإشباع الحاجات الأساسية للتلاميذ المتخلفين دراسيا ، بسبب تعاطى المخدرات ، أو غيرها من الأسباب ، حيث قد أوضحت الدراسات أهمية الدور الذى تقوم به الأسرة فى هذا الشأن مع إبراز أهمية الجانب الانفعالى ، والدفء العاطفى ، الذى يجب أن توفره الأسرة لأبنائها .

١٥- تعمل المدرسة - بمساعدة المتخصصين - على علاج المشكلات الانفعالية المسببة أو المصاحبة للتأخر الدراسى ، وعلى كل من المعلمين والآباء أن يهتموا بتهيئة الجو النفسى والاجتماعى الذى يتيح للتلاميذ الأمن والشعور بالانتماء ، وأن يساعدوا التلاميذ على تخطى العقبات التى قد تؤدى بهم إلى الفشل أو الإحباط ومن ثم إلى انحراف السلوك والوقوع فى هاوية المخدرات .

وهكذا فنحن نعتقد بأن برنامجا تعليميا وتوجيهيا ووقائيا مثل هذا ، إذا ما أعد إعداداً سليما ، فإنه سوف يمكن الطلاب من فهم حقيقة المواد المخدرة وآثارها الضارة فى الجنس البشرى ، كما يمكن التلاميذ من إصدار أحكام مدعمة بالحقائق العلمية فيما يتصل بتعاطى العقاقير والمواد المخدرة حين يواجهون بمواقف اجتماعية تفرض عليهم إصدار مثل هذه الأحكام .

دور الإخصائيين الاجتماعيين فى تنمية الوعى الرياضى لدى الأحداث .

مقدمـــة

تنطلق هذه الدراسة التطبيقية التى تعتمد على الأسس العلمية لمجموعة من العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية إيمانا بوحدة وتكامل الشخصية الإنسانية .. واعترافا بأهمية التعاون والتنسيق بين كافة مؤسسات التنشئة التربوية التى تتعامل مع الإنسان فى مختلف المجتمعات.. من أجل الوصول إلى برامج عمل تربوية تعكس تكامل الشخصية وتؤكد ضرورة التعاون بين المؤسسات التربوية .

لكن تظل قضية إعداد القادة المتخصصين فى مجالات العمل التربوى والاجتماعى ، من أهم القضايا التى تضمن لنا إعداد البرامج المناسبة .. وتسهم فى التنسيق والتكامل بين المؤسسات التربوية.

لذلك ، وفى ضوء بعض الخبرات فى مجال العمل التربوى والاجتماعى فى مصر وفى بعض الدول العربية .. توصلنا إلى أنه يجب ألا نفصل بين قيادات العمل التربوى والاجتماعى فى مؤسسات التعليم ومؤسسات الترويح وشغل أوقات الفراغ .. وبين المؤسسات الاجتماعية على اختلاف أغراضها وأهدافها فصلا نفسيا . ونأمل أن يمتد ذلك إلى وسائل الإعلام والثقافة تحت مظلة من استراتيجية عامة وسياسات معبرة عن هذه الاستراتيجية ، تحدد لكل قطاع من القادة مسئولياته ، وتوضح أهمية التنسيق والتكامل والتواصل من أجل إعداد المواطن الصالح الذى يقوم بأدواره الاجتماعية على الوجه المرجو منه .

بذلك يكون قد تحدد الهدف من هذا العمل فى السعى نحو تعريف العاملين فى المجال الاجتماعى بالمفهوم العلمى للرياضة والثقافة الرياضية .. وكيفية الإفادة من هذا المجال فى برامج العمل الاجتماعى ونقاط الالتقاء والتواصل والتكامل تحقيقا لأهداف المؤسسة الاجتماعية... وإن كنا فى هذا المجال سنركز بالطبع على تنمية الوعى الرياضى لدى الأحداث على وجه الخصوص .

وتعنى الرياضة كما سبق القول قيام الإنسان بممارسة أنشطة بدنية تسعى إلى تنمية وترقية الأجهزة الحيوية للإنسان - وتساعد على نموها نمواً سليما تحت إشراف قيادة علمية وتربوية مؤهلة .. ويتم اختيار هذه الأنشطة فى ضوء المراحل السنية ، وميول ورغبات الأفراد ، وفى ضوء احتياجات كل شخص على حدة .. فضلا عن المستوى الاجتماعى والاقتصادى والتقاليد والعادات .

ولا تعنى ممارسة الرياضة ، ضرورة المشاركة فى المنافسات والمباريات على مختلف المستويات فقط ، لكنها تعنى الاهتمام بممارسة الرياضة للجميع ،من أجل الصحة وقضاء وقت الفراغ بأساليب بناءة للوقاية من الأمراض العضوية والمشاكل النفسية والانحرافات الاجتماعية بكافة أنواعها . كما تلعب الرياضة دورها فى تنمية الشخصية الإنسانية المتكاملة من الناحية البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية، كذلك فإن للرياضة أدواراً علاجية فى المجال الطبى تحت إشراف الطبيب ، والأخصائى الرياضى؛ وفى المجال النفسى بالتعاون مع الأخصائى النفسى ، وكذلك فى المجال الاجتماعى والرياضى ، بالتعاون بين الأخصائى الاجتماعى والأخصائى الرياضى خاصة فى المراحل السنية المبكرة .

أما عن الرياضة التنافسية فإنه عقب اتساع قاعدة ممارسة الرياضة للجميع .. فإنه من المحتمل أن يتم توجيه البعض نحو الرياضة التنافسية فى ضوء معايير علمية .. لانتقاء المتميزين لممارسة إحدى اللعبات التى تتناسب مع إمكاناتهم .. ومع التدريب المنتظم يمكن الاشتراك فى المجال التنافسى من مراحل الناشئين إلى المستويات الأعلى .. فى إحدى اللعبات الفردية أو الجماعية فى ضوء نظم وقواعد تتحدد طبقا لقوانين كل لعبة على حدة . لكنه فى كافة الأحوال سيعود البطل الرياضى إلى الظروف الطبيعية عقب «اعتزاله» فترة المنافسة على البطولة .. لكنه لن يعتزل ممارسة النشاط الرياضى المنتظم من أجل الحفاظ على الصحة وسلامة الأجهزة الحيوية .. وقضاء وقت ممتع .. مما يساهم فى زيادة إنتاجه البدنى والذهنى ويساعده

على إتقان الأداء فى مختلف الأدوار الاجتماعية والمهنية التى يقوم بها .

وحتى يتم التنسيق والتكامل بين الأخصائى الرياضى وغيرة من المتخصصين يجب التعرف على المصطلحات الرياضية المهمة فى المجال الرياضى ، والتعريف بالثقافة الرياضية ، والنمو البدنى ، والقوانين العلمية التى تحكم النمو والكمال البدنى ومناقشة تحديد النموذج الأمثل للكمال البدنى فى محيط أعضاء المجتمع بدءً من الطفولة والشباب.. ودراسة كيفية التوصل إلى هذا النموذج وعلاقة النموذج البدنى الأمثل بالنماذج التربوية الأخرى فى المجال الدراسى والأسرى والفنى والإعلامى والسياسى والاجتماعى والاقتصادى والوطنى .. مع تدعيم العلاقة بين الرياضة والتربية البدنية والتربية الفنية ، والتربية البيئية والتربية لوقت الفراغ (التربية الترويحية) والتربية السلوكية والخدمة الاجتماعية .

كما يجب دراسة نظم التربية البدنية والرياضية التى تحكم النظام الرياضى على المستويين الوطنى والدولى وتأثير وانعكاس الاهتمام الإعلامى المتعاظم بالرياضة على واقع النظم الرياضية فى الدول المختلفة بوجه عام، وفى مصر بوجه خاص وفى محيط الأحداث والنشء والشباب بصورة أكثر خصوصية .

كذلك يجب التعريف بعلاقة الرياضة بالحضارة الإنسانية على مر العصور وفى الوقت الراهن وما هو متوقع فى إطار النظام العالمى الجديد والعولمة أو الكوكبية.

كما أن هناك ضرورة لدمج القضايا النظرية بالممارسات العلمية فى الواقع اليومى من خلال خبرات العاملين فى المجال الاجتماعى والرياضى والإجابة عن ما يلى :

١-كيف تسهم الرياضة فى تكامل الشخصية الإنسانية ؟

٢-كيف تسهم الرياضة فى تحقيق أهداف العملية التربوية ؟ ويكون ذلك من خلال (المعلومات - الآراء - القيم - الاتجاهات - السلوك) مع التأكيد على أن الرياضة لغة من اللغات الإنسانية ؟

التخطيط للبرامج الرياضية :

يتطلب التخطيط للبرامج الرياضية بوجه عام ما يلى:

١- دراسة واقع المؤسسة .

٢- وضع الأهداف .

٣- اقتراح البرامج المناسبة .

٤- تحديد الإمكانات الضرورية .

٥- إنتقاء وتدريب القادة .

٦- البرنامج الزمنى .

٧- التقييم والتقويم المستمر فى أثناء العمل .

٨- المتابعة والتسجيل .

٩- معايير الإتقان والجودة النوعية والجودة الشاملة .

١٠- اقتراحات للتعديل والتطوير من خلال التقييم والتقويم ورؤية المشاركين وكذلك وضع نموذج واقعى لتصميم البرامج الرياضية فى المؤسسة الاجتماعية :

ويتم ذلك فى ضوء مايلى:

١- المرحلة السنية .

٢- اختبارات اللياقة الطبية .

٣- قياسات النمو البدنى .

٤- اختبارات اللياقة البدنية ،

٥- دراسة الميول والرغبات والاهتمامات .

٦- دراسة الاحتياجات الشخصية للأفراد

٧- إعداد القيادات الذاتية من الأعضاء .

التعريف بأنواع الأنشطة الرياضية

الألعاب الجماعية .   الألعاب الفردية .   الألعاب الزوجية .

ألعاب بأدوات .   ألعاب بدون أدوات .   أنواع التنافس الرياضى.

القوانين والقواعد التى تحكم النشاط الرياضى .

تدريب الأعضاء على وضع برنامج رياضى ذاتى :

١- عرض مجموعة من الأسئلة حول الممارسات اليومية والعادات الشخصية للأعضاء.

٢- من خلال الإجابات يتم تدريب كل عضو على وضع برنامج رياضى ذاتى لنفسه.

٣- تحديد نماذج من التمرينات البدنية المتنوعة .

٤- معايير وضوابط الأداء الرياضى السليم .

٥- التدريب على قياس النمو البدنى : (الطول - الوزن - محيط العضلات ..) .

٦-التدريب على قياس عناصر اللياقة البدنية .

(السرعة - القوة - المرونة - الرشاقة - الدقة -التحمل - التوازن - الجلد العضلى).

فى ضوء الهدف من هذا العمل فإنه من الواجب أن يتم توظيف البرامج الرياضية فى بناء الشخصية الإنسانية المتكاملة من خلال النشاط الرياضى ، ثم العمل على وقايتها من مختلف الأمراض الصحية والنفسية والاجتماعية .. ثم الإسهام فى علاج الانحراف أو المرض فى حالة حدوثه ، ثم العمل على استخدام النشاط الرياضى فى

الإفادة المثلى لاستثمار وقت الفراغ وتنمية الشخصية للقيام بأدواره فى التنمية الشاملة وزيادة الإنتاج فى كافة الميادين.

دور الخدمة الإجتماعية في مواجهة إدمان المخدرات :

فى ضوء قيم مجتمعنا وفى ضوء مبادئه ومثله العليا . نجد أن الأهداف الكبرى لهذا المجتمع هى تكوين المواطنين الصالحين . أى المواطنين الأسوياء غير المنحرفين . والانحراف ، كما يلاحظ ، له أنواع وصور ، ومن هذه الأنواع والصور ارتكاب الجريمة .

والجريمة ظاهرة اجتماعية ، أى أنها توجد بالضرورة فى المجتمعات الإنسانية ، أى فى محيط البشر ، فى محيط الأحداث الصغار وفى محيط الشباب والبالغين الكبار ، وفى محيط الذكور والإناث ، على السواء أينما وجدوا وحيثما كانوا ، فى المدينة ، أو فى الريف، أو فى حياة البداوة، وسواء كانوا طلبة أو عمالا . أو فلاحين أو موظفين ، أو باعة.. الخ ، أو كانوا ينتمون إلى طبقة معينة . أو يعيشون فى المجتمع، كأشخاص منعزلين.

ويلاحظ أن الأشخاص المجرمين قد يكون منهم الأميون ، ومنهم الذين يحظون بقسط من التعليم. وقد يكون من بينهم اليتامى ، وغير اليتامى ، والذين طلقت أمهاتهم ، والذين يكون آباؤهم أو أمهاتهم مرضى بمرض مزمن، ومنهم من لهم أخوة وأخوات ، أشقاء أو غير أشقاء، ومنهم من ليس لهم أخوة وأخوات . ومنهم الأطفال غير الشرعيين .. ومنهم من كونوا أسرا تناسلية .. ومنهم من لم يفعل ذلك .. أو فعلوا ذلك وتهدمت أو تصدعت هذه الأسر.

ويلاحظ ، أيضا، أن الأشخاص المجرمين ، أحداثا كانوا أو شبابا أو بالغين ، ذكورا كانوا أو إناثا ، يرتكبون أنواعا متباينة من الجرائم ، فمنهم من يرتكب جرائم الاعتداء على الأموال . ومنهم من يرتكب جرائم الاعتداء على الأشخاص. ومنهم من يرتكب

الجرائم الجنسية . ومنهم من يرتكب جرائم ضد أمن الدولة . ومنهم من يكون فى حالة التشرد ، ونجد ، أيضاً، من بينهم من يرتكب نمطا من أنماط الجريمة لأول مرة .. ومنهم من يعتاد ممارسة نمطا أو أنماطا متباينة من الجريمة . ومنهم كذلك من يرتكب الجرائم غير المنظورة بأنماطها العديدة . ونجد، كذلك ، أنه من بين المجرمين، من يعتبرون مجرمين شواذ ، ومنهم من لا يعتبرون ذلك. ومنهم ذوو العاهات الجسمية ، ومنهم لا عاهة بهم. وأخيرا نجد أن بعض هؤلاء المجرمين قد ينتمون إلى ديانات معينة. ومنهم من ينتمون إلى جنسيات معينة.

إن فئة الأشخاص المجرمين ، إذا حاولنا تصنيفها، فإنه يواجهنا ، فى ضوء ما سبق، الكثير من الصعوبات. ومع ذلك يمكن القول بأنها فئة ليست فريدة فى نوعها، إذ اعتبرنا أن مخالفتهم للقانون ، ما هى إلا مخالفة لنوع معين من القوانين السلوكية السائدة فى المجتمع . ومن ثم ، فالأشخاص المجرمون ، أحداثا كانوا أو شبابا أو بالغين ، ذكورا أو إناثا ، لا يختلفون عن غيرهم من الناس ، أعضاء المجتمع الآخرين، الذين يخالفون القوانين السلوكية الأخرى السائدة فى المجتمع.

وفى ضوء نظرتنا العلمية ، وفى ضوء ظروف مجتمعنا النامى . نرى أنه ، لكى نواجه ظاهرة الجريمة فى مجتمعنا ، بأنماطها العديدة وصورها ، فيجب علينا أن لا نكتفى بالوقاية من جناح الأحداث أو الوقاية من الجريمة فى محيط الشباب أو الكبار، كما يجب أن لا نكتفى باتخاذ التدابير الضرورية لعلاج من يرتكب من هؤلاء أو هؤلاء أفعالا معينة تعتبر جرائم . بل يجب أن يكون الهدف هو العمل الجدى فى سبيل تكوين مواطنين يتطلبهم المجتمع. نحن نرى أنه إذا كانت دولتنا النامية تبنى مجتمعا حديثا ، فإن هذا المجتمع يكون بالضرورة ، مجتمعا إيجابيا ، أى مجتمع يرتفع بناؤه دائما ، عن طريق تطبيق الأساليب العديدة للتنمية الاجتماعية . سواء كان ذلك فى ميدان المادة الإنتاجية أو المادة البشرية على السواء.

وأهداف تطبيق أساليب التنمية الاجتماعية فى محيط المادة البشرية هى تكوين

المواطن الصالح، فى ضوء تحديد سمات الشخصية الضرورية لشخصيته الإنسانية، من حيث نواحيها الجسمية والعقلية والعاطفية والاجتماعية . ومع الأخذ فى الاعتبار مستوى النضج الضرورى لهذه النواحى حتى يكون شخصا صحيحاناميا. يحب الخير والكرامة الاجتماعية. ويستطيع أن يواجه قوانين السلوك العامة. ويستجيب للمواقف الإنسانية المتعددة إستجابة سليمة ويكون مدربا على مواجهة الحياة الاجتماعية ، ويستطيع أن يهنأ بالكفاح وبالعمل وبأداء الخدمات العامة. أى لكى يستطيع ، كشخص ، أن يؤدى أدواره الاجتماعية فى ضوء ما يتوقعه منه المجتمع.

ويلاحظ أن تحديد هذه السمات هى مهمة كبيرة ، ما فى ذلك من شك، وهى مهمة يجب أن يخطط لها، كما يجب أن تناط بتنفيذها أجهزة اجتماعية متخصصة فى كل من القطاعين الأهلى والحكومى . وبخاصة تلك التى تعنى بعمليات التنشئة الاجتماعية فى المجتمع ، كالأسرة ، والمدرسة ، والنادى الاجتماعى ، والنادى الرياضى، ومركز الشباب ، ودور العبادة ، وأجهزة الإعلام... الخ .وكذا دور مهنة الخدمة الاجتماعية ، فى ضوء الوظائف الاجتماعية لهذه الأجهزة الاجتماعية يكون لها الدور البارز ، بالتعاون مع غيرها من المهن بوجه عام والمهن الرياضية بوجه خاص .

وإذا كان دور مهنة الخدمة الاجتماعية فى مجالات تطبيق **أساليب التنمية الاجتماعية فى محيط المادة البشرية دورا؟ واضحاً** ، فإن دورها فى مجالات تطبيق **أساليب الوقاية الاجتماعية فى محيط المادة البشرية** ، ومنها أساليب الوقاية من الجريمة ، واضح وضرورى كذلك . ويعنى مفهوم الوقاية من الجريمة ، وقاية المجتمع من وجود أشخاص مجرمين ، أحداثا كانوا أو شبابا أو بالغين ، ذكورا كانوا أو إناثا. أى القيام بالتدابير الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التى تحد وجودهم .. أى التدابير التى تحفظ المواطنين الأسوياء .. أسوياء، أو التى تصحح الظروف الاجتماعية التى تعتبر ضارة لأنها تهدد المواطنين الصالحين .. الأسوياء .. أو أسرهم. أو تهدد معايير المجتمع الذى يعيشون فيه .

ومن المؤكد أن العناية بالأحداث الجانحين إذا ما وجدوا ، أى القيام بالتدابير الاجتماعية والاقتصادية والتربوية لعلاجهم ، بمعنى إعادة تنشئتهم اجتماعيا ، ليصبحوا مواطنين صالحين فى المجتمع.. أى أشخاصا يستطيعون أداء أدوارهم الاجتماعية المشروعة التى يتطلبها منهم المجتمع ، حيث إن القيام بهذه الأمور يعد من قبيل الوقاية الإيجابية للمجتمع منهم فى الوقت نفسه . الوقاية منهم وهم أحداث جانحون .. ثم الوقاية منهم قبل أن يشبوا ويصبحوا شبابا جانحا أو كبارا جانحين .

ويلاحظ أن مجال العمل الوقائى فى ميدان الجريمة متعدد النواحى . وأهم هذه النواحى هى : العمل مع الأسرة والمدرسة والعمل فى ميدان شغل أوقات الفراغ والعمل مع المؤسسات الدينية ومع العيادات النفسية ومع رجال الشرطة ومع المحاكم .. الخ .

ويبدو دور الخدمة الاجتماعية فى مجال العمل الوقائى فى ميدان الجريمة واضحا فى ميدان الأسرة قبل أن تنشأ ، وقبل أن تتصدع ماديا أو نفسيا حتى بعد هذا التصدع. فهو يستطيع أن يعمل مع العاملين المتخصصين فى مراكز الأسرة الوقائية فى مجالات التدابير الخاصة بما قبل الزواج والتدابير الخاصة برعاية الأطفال طبيا ونفسيا والأمهات الحوامل ودور الحضانة ، فضلا عن عمله فى مجالات التدابير اللازمة لمواجهة البطالة وما يترتب على آثار إصابات العمل وأمراضه فى محيط الأسرة ، وكذلك القيام برعاية أسر المسجونين الذين هم فى حاجة إلى هذه الرعاية.
ويبدو دور الخدمة الاجتماعية فى مجال العمل الوقائى فى ميدان الجريمة واضحا فى المدرسة ، حيث يمكن بالتعاون مع الأدوار الاجتماعية الأخرى (مدير المدرسة .. المدرس .. الأخصائى النفسى ... الآباء .. الأمهات..) أن يتحقق التعاون بين المدرسة والأسرة بطريقة مرضية وبخاصة فى القيام بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال .
فإذا تيسر وجود الأجهزة الاجتماعية العلمية بالمدارس فى كل المراحل للقيام بعمليات الكشف عن بوادر الانحراف والجريمة والمشاكل السلوكية فيجب أن يكون للأخصائى الاجتماعى، بالضرورة ، نصيب الأسد فى هذه العمليات.

ونحن ننادى بكل موضوعية بإنشاء ودعم مؤسسات الخدمة الاجتماعية المدرسية والتوسع فى إنشائها وتزويدها بالعدد الكافى من الأحصائيين الاجتماعيين وغيرهم من القادة المتخصصين بنفس الموضوعية التى تنادى بها بجعل مادة التربية الرياضية مادة أساسية فى مؤسسات التعليم العام والجامعى.

ونحن إذ نضم صوتنا إلى طلب ولاة الاهتمام بزيادة عدد الأندية والمحلات والساحات الشعبية ومراكز الشباب والمرافق الترويحية ، وفق تخطيط سليم يراعى فيه توزيع هذه المرافق على المناطق والأحياء تبعا لحاجاتها .. ندعو فى الواقع إلى العمل الوقائى فى ميدان الخدمة الاجتماعية فى محيط المجرمين والأحداث الجانحين.

وفى ضوء ظروف مجتمعنا الراهنة ، يجب ألا يقتصر عمل الأخصائى الاجتماعى فى داخل هذه المؤسسات والمرافق المشار إليها فقط ، بل يجب أن يمتد عمله مع عملائه خارجها وهؤلاء العملاء الذين لا يحاولون ، عادة ، الالتحاق بهذه المؤسسات والمرافق ، على الرغم من المغريات وألوان التشويق التى تجذبهم إليها. ومن ثم ، نرى أن لا ينتظر الأخصائيون الاجتماعيون الذين يعملون فى هذه المؤسسات عملاءهم يذهبون إليهم. بل يتحتم على الإخصائيين الإجتماعيين أن يذهبوا إلى عملائهم . وهذا ما يعبر عنه بالخدمة الإجتماعية الإيجابية ، التى يكون وهدفها الوصول إلى العملاء الذين لا يمكن الوصول إليهم.

ولا شك أن الدين ، يعد مصدرا مهما للكثير من قيمنا الاجتماعية ، يلعب دوره فى الوقاية من الجريمة ، وقد آن الأوان أن تسهم مهنة الخدمة الاجتماعية مع الدين فى بناء مجتمعنا ، وأن تكون المؤسسات الدينية مجالا للتعاون بين رجال الدين والأخصائيين والاجتماعيين.

ولا يخفى دور الأخصائى الاجتماعى الذى يؤديه فى العيادات النفسية، فهو يستطيع أن يتعاون مع الأخصائى النفسى وغيره من المتخصصين فى مجال الوقاية من الجريمة .

ورجال الشرطة يجب أن لا يكونوا رجال منع للجريمة أو ضبط للمجرمين فحسب، بل يجب أن يسهموا إن آجلا وإن عاجلاً ، فى مجال العمل الوقائى فى ميدان الجريمة. إن مهنة الخدمة الاجتماعية بالتعاون مع العمل الشرطى يمكن أن تفيد كثيرا فى هذا المجال ، وبخاصة فى محيط الأحداث الجانحين. وفى محيط المجتمعات المحلية التى تسود فيها ظاهرة الأخذ بالثأر والتى تسود فيها ظاهرة الاتجار فى المخدرات وتعاطيها مثلا .

والدعوة واجبة للعمل على إدخال نظام الخدمة الاجتماعية فى محاكم الأحوال الشخصية للقيام بدراسة كل نزاع أسرى يعرض عليها واقتراح التدابير التى تحفظ كيان الأسرة خصوصا أسرة التوجيه . ويستطيع الأخصائى الاجتماعى، أن يعمل الكثير فى هذا المجال بالتعاون مع المتخصصين الآخرين مثل الأخصائى النفسى والطبيب .

وإذا أخذنا بالرأى القائل إن المجرمين هم فئة من الأشخاص لا يختلفون عن غيرهم من الأشخاص الآخرين الذين يخالفون القوانين السلوكية الأخرى فى المجتمع .. أى أنهم ليسوا فئة فريدة فى نوعها .. وأنهم أولا وقبل كل شىء أناس آدميون لم يحالفهم الحظ فى ضوء الظروف الاجتماعية التى عاشوها أو تلك التى يواجهونها .. فخالفوا قانون العقوبات.

وإذا عرفنا أن نظرة مهنة الخدمة الاجتماعية نحو عملائها هى نظرة إنسانية . بصرف النظر عن شخصيتهم ونوع سلوكهم .. وهى .. أى الخدمة الاجتماعية تؤمن بالتغيير .. التغيير إلى الأفضل.

وإذا كنا ، نؤمن «بأنه لا كرامة للوطن إلا بكرامة المواطن» .. وأن المجرم هو مواطن فى مسيس الحاجة إلينا .. لكى نيسر له، مع المتخصصين الآخرين ، إعادة تربيته حتى يعود إلى المجتمع مواطنا كريما . فنحن بهذه النظرة نحو الأشخاص المجرمين

والأحداث الجانحين ، ننظر إليهم فى الواقع مثل نظرة المجتمع نحوهم ... وهى نظرة تعكس بعض قيم هذا المجتمع نحو معاملتهم .. وهى نظرة يحدوها الأمل فى إصلاحهم وإعادتهم أعضاء صالحين يسهمون فى تنمية أنفسهم وتنمية المجتمع.

وفى هذا الضوء .. نرى أن مجال العمل العلاجى فى ميدان الجريمة.. متعدد النواحى ، مثله فى ذلك مثل مجال العمل الوقائى فى ميدان الجريمة.. وأهم هذه النواحى هى : العمل الشرطى والعمل فى المحاكم ونظام المراقبة الاجتماعية (نظام الاختبار القضائى) والعمل فى المؤسسات الإصلاحية زومنها السجونس والعمل فى المؤسسات الخاصة.

ودور مهنة الخدمة الاجتماعية فى العمل الشرطى قد أكدناه فى مجال الوقاية من الجريمة.... وهو على جانب كبير من الأهمية فى مجال العمل العلاجى فى ميدان الجريمة . ويمكن لرجال الشرطة أن يفيدوا من الأخصائيين الاجتماعيين فى مجالات العمل مع الأحداث الجانحين أكبر فائدة ... **وكذلك فى مجالات العمل مع المتشردين والمتسولين ومدمنى الخمر ومدمنى المخدرات والبغايا.**

والخدمة الاجتماعية بالمحاكم لها أهميتها الكبرى. فهى بالتعاون مع فروع العلوم الإنسانية الأخرى تقوم بتنوير المحكمة بالظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التى سببت ارتكاب جرائم المجرمين الذين يحاكمون أمامها.. حتى تكون المحكمة على بينة من الأمر قبل اختيار نوع العلاج الملائم. فالأخصائى الاجتماعى وخصوصا المتخصص فى طريقة خدمة الفرد يستطيع أن يؤدى مع غيره من المتخصصين الدراسات والبحوث التى تطلبها المحكمة والتى تعرف بالبحوث والدراسات السابقة على الحكم .

وفى مجال محاكمة الأحداث نرى أن تكون مهنة الخدمة الاجتماعية ومهنة علم النفس ممثلتين على منصة محكمة الأحداث أسوة بمهنة القضاء..

وعندما يعمم تطبيق **نظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم .** فيطبق على البالغين والشباب والأحداث على السواء فإن دور الخدمة الاجتماعية سيكون لها ، بالضرورة، دورا حيويا فى إنجاح هذا النظام.

ومهنة الخدمة الاجماعية إذ تستخدم طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة سيكون لها شأن كبير فى المؤسسات الإصلاحية (ومنها السجون). حيث يتسع مجال العمل للأخصائى الاجتماعى فى هذه المؤسسات الإصلاحية اتساعا كبيرا وبخاصة فيما يتعلق بتصنيف المادة البشرية (النزلاء) أو بالعلاج النفسى أو بالبرامج التربوية والترويحية والرياضية أو بالحياة فى المؤسسة .

ويجب ملاحظة أن هناك فئات من الأشخاص المجرمين لا يصح أبدا ، فى رأينا إيداعهم السجون ؛ **من هذه الفئات فئات المتشردين والمتسولين ومدمنى الخمر ومدمنى المخدرات والبغايا والمجرمين والشواذ ، سواء كان شذوذهم جنسيا أو غير ذلك .** ومن ثم تجب معاملتهم معاملة خاصة .. وذلك بإيداعهم فى مؤسسات خاصة.. أو فى مجتمعات محلية علاجية خاصة .. تتفق برامجها مع حاجاتهم وما يتطلبه علاجهم . وللأخصائيين الاجتماعيين ، كما لغيرهم من المتخصصين ، فى المجال النفسى والتربوى والترويحى والرياضى، دور كبير فى هذه البرامج العلاجية..

من الفئات السابقة **نجد فئة مدمنى المخدرات ..** التى تحتاج إلى الأخصائى الاجتماعى والمتخصصين الآخرين كالمشرعين والمتخصصين فى علم العقاب وغيرهم من المتخصصين فى الوقاية من السلوك الإجرامى ومكافحته .. أى أننا نذكر إسهام الأخصائى الاجتماعى مع إسهام غيره من المتخصصين فى السياسة الجنائية التى يتبعها المجتمع ، فى مواجهة هذه الفئة من الأشخاص المجرمين ... وغيرها من الفئات .. والمقصود بالسياسة الجنائية مجموعة المبادئ التى يتبعها هؤلاء المتخصصون .. ومنهم الأخصائى الاجتماعى الذى يعمل فى ميدان الخدمة

الاجتماعية فى محيط المجرمين والأحداث الجانحين - فيما يتعلق بالتجريم والعقاب والوقاية من السلوك الإجرامى ومكافحته . ولعل هذه السياسة ترى فى ضوء قيم المجتمع ومبادئه ومثله العليا .. وجود علاقة جدلية بين الشخص المجرم والمجتمع وأن الفصل بينهما هو أمر تعسفى .. أى أنها لا ترى .. أن علة السلوك الإجرامى أو علله تكمن فى الشخص المجرم وليس فى المجتمع .. فهى ترفض حتما الاقتصار على قول القائل « **إذا صلح أعضاء المجتمع صلح المجتمع**» لأن عضو المجتمع المجرم أو غيره لا يمكن أن يعيش فى فراغ بل يعيش دائما منذ ولادته فى جماعات اجتماعية أى فى علاقات اجتماعية مستمرة .. **إذا صلحت هذه الجماعات** ، وهى قوام المجتمع ، صلح هذا العضو أو فسد هذا العضو . وهى إلى جانب هذا .. أى السياسة الجنائية .. تؤمن بأن الإنسان ليس قالبا جامدا تحدد سلوكه محتمات ثابتة أبدية لا يمكن تغييرها .. لكنها ترى أن الإنسان يمكن تغييره ، وأن المجرم يمكن إعادة تنشئته الاجتماعية . علينا فقط أن نسلك الوسائل المناسبة التى تؤدى إلى تحقيق هذا الغرض ، وذلك فى ضوء اتباع المنهج العلمى فى عمليات الدراسة وفى عمليات التطبيق على السواء.

الباب السادس

خاتمة

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج :

فى ضوء الحقائق التى تم جمعها ، ومنها ما يستند إلى نتائج الدراسات والبحوث العلمية فى مجال الدراسة ، ومنها ما يعتمد على الخبرات الميدانية المنتظمة للباحث، يمكن أن نوجز بعض هذه النتائج :

١- أصبحت قضية إدمان المخدرات بأنواعها قضية تهدد حاضر ومستقبل العديد من دول العالم المتقدمة والنامية ، كما تهدد النشء والشباب فى الدول العربية بوجه عام ، والنشء والشباب المصرى بوجه خاص .

٢- تعتبر مؤسسات التنشئة التربوية مسئولة عن تربية النشء والشباب من المراحل العمرية المبكرة ، وهذا يسهم فى الوقاية من الانحرافات بأنواعها وإدمان المخدرات وغيرها بطبيعة الحال .

٣- اكتسبت قضية إدمان المخدرات والسموم البيضاء أبعادا جديدة بتعدد وتنوع أساليب الترويج لها ، بحيث أصبحت مؤسسات التعليم والمؤسسات الرياضية مواقع مستهدفة لترويج المخدرات بدلاً من أن تكون مؤسسات لمحاربتها وللوقاية منها .

١- تؤكد الأهداف المعلنة للمؤسسات الرياضية والترويحية اهتمامها بالدور البنائى والوقائى للنشء والشباب من الوقوع فى الانحرافات بكافة أنواعها مع استعدادها للإسهام فى استكمال مراحل العلاج من الانحرافات بالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى وتحت إشرافها ، حيث أن دور هذه

المؤسسات يتضاعف باستمرار فى ضوء التقدم العلمى المضطرد فى المجتمع الإنسانى المعاصر .

٥- تبين أنه لا توجد سياسة عامة أو استراتيجية واضحة للتنسيق بين مؤسسات التنشئة التربوية بعضها مع بعض ، وكل مؤسسة تعمل بمعزل عن الأخرى ، ومع ذلك فإن بعض النتائج التى توصلت إليها الدراسات العلمية تشير إلى أنه فى حالة قيام إحدى المؤسسات بدورها كاملاً ، فيمكن لها أن تسهم فى الوقاية من الانحرافات بأنواعها ، لكنه يجب ألا نعتمد على ذلك كلية ، لأنه على العكس من ذلك ، ففى حالة قيام كافة المؤسسات بأدوارها فى تنسيق وتعاون مع تقصير مؤسسة واحدة فى أداء أدوارها ، يمكن أن يعوق ذلك قضية تربية ووقاية النش والشباب من الإنحراف ، الأمر الذى يوجب الدعوة إلى الإسراع فى وضع الاستراتيجية العامة للوقاية من الإدمان مع تحديد دور كل مؤسسة تربوية فى وضع البرامج التى تحقق تنفيذ هذه الاستراتيجية .

٦- بدراسة المفهوم العلمى للرياضة والترويح تبين أنهما قد أصبحا من ضرورات الحياة للإنسان المعاصر ، وأصبحت الأنشطة الرياضية والترويحية بأنواعها الثقافى والفنى والاجتماعى ، من أساسيات البرنامج اليومى والأسبوعى والشهرى والسنوى لأعضاء المجتمع من أجل صالحه الشخصى ومصلحة المجتمع ككل .

٧- ترتفع مكانة الرياضة والترويح فى المجتمعات المتقدمة حيث تمارس برامج الرياضة للجميع والترويح للجميع وتنخفض هذه المكانة فى المجتمعات الأقل تقدماً وخاصة فى الدول العربية والنامية ، كما يتم انحراف أو تحريف أهداف النشاط الرياضى والترويحى بحيث تهتم بقضايا الرياضة للأبطال على حساب الرياضة للجميع والرياضة من أجل الفوز فقط بأى ثمن على حساب التنافس الشريف .

٨- من الواضح أن أبطال الرياضة على كل المستويات المحلية والعربية والعالمية يعدون قدوة صالحة للنشء والشباب ، لكنهم قد يقعون فى براثن مروجى المخدرات ، الأمر الذى يشكل خطورة بالغة على القيم والمثل العليا فى محيط هؤلاء النشء ، وقد يشكك فى القيم الإيجابية والمبادئ السامية التى تدعو لها الرياضة وتهدف اليها الأنشطة الرياضية والترويحية .

٩-من أهم النتائج العامة التأكيد على تطبيق المنهج العلمى عند تناول كافة القضايا التربوية فى محيط النشء والشباب وخاصة فى مجال الانحراف والجريمة .. وكل ماله صلة بتعاطى المخدرات بأنواعها .

١٠- مفهوم الوقاية يعنى بذل الجهود لكى يبقى المواطن صالحا من الطفولة المبكرة ، كذلك فإن مفهوم العلاج يعنى أن يكفل المجتمع التدابير لعلاج من ينحرف من المواطنين ، علما بأن العلاج باهظ التكاليف وقد يتعذر كثيرا ، خاصة فى محيط فئات المدمنين ؛ لذلك فإن مكافحة الإدمان تتضمن تكوين المواطن الصالح ، ثم وقايته من خلال البرامج التربوية المناسبة للكشف المبكر عن المبدعين والمبتكرين .. فضلا عن التشخيص المبكر للمعرضين للانحراف

١١- الطلب على المخدرات بأنواعها هو وحده الذى ييسر عرضها .. ومن ثم فان مجهودات رجال الشرطة فى سبيل ضبط المخدرات بأنواعها هى مجهودات مشكورة ، لكنها غير كافية للقضاء على المخدرات بأنواعها «تهريبها أو تخليقها أو ترويجها والاتجار فيها أو تعاطيها» .

١٢-الثمن الذى يدفعه المجتمع .. بسبب المخدرات بأنواعها هو ثمن باهظ جدا .. سواء أكان هذا الثمن ماديا أم كان تبديد الطاقات الشابة التى يحتاجها المجتمع احتياجا ملحا وهى لا تقدر بثمن . لذلك فان الأمل فى القضاء على إدمان المخدرات بأنواعها فى محيط أعضاء المجتمع .. خاصة النشء والشباب - قائم

- مادام المسئولون على المستوى الحكومى .. والقيادات على مستوى المجتمع المدنى وقادة الفكر والعلم والثقافة والسياسة قد أحسوا المشكلة .. لأن مجرد الإحساس بالمشكلة هو بداية الطريق لحلها .. والمهم أن تبذل الجهود المخلصة والعمل الجاد فى ضوء العلم للقضاء على الإدمان والمخدرات بكافة انواعها .

ثانيـاً : التوصيــات :

* استـهدفت هذه الدراسـة ، وضـع تصـور أمثـل حـول دور المـؤسسـة الرياضـية والترويحية فى الوقاية من الانحرافات بوجه عام ومن الإدمان بوجه خاص .

* وبادئ ذى بدء فان هذا التصور لا يوضع من خلال دراسة فردية، بل يجب أن يوضع من خلال مجموعة من المؤسسات ونخبة من الخبراء فى كافة المجالات حتى يمكن أن يكون هذا التصور فى ضوء الواقع ، ويعمل على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية للمجتمع .

* الأمر الذى يدعو للمناقشة هو أن واقع تنظيم المؤسسات الرياضية والترويحية ، على سبيل المثال ، فى مجتمع الخمسينات والستينات ، كان يؤكد بعض المبادئ التربوية التى تتعلق بنسبة عدد الرواد والقيادات إلى عدد الأعضاء ، فقد كانت نسبة الرواد إلى الأعضاء ، رائد واحد إلى كل خمسين عضو ، فى حين أننا نجد فى أنديتنا الحالية رائد واحد الى كل خمسمائة عضو أو أكثر ، الأمر الذى يصعب معه رعاية وتوجيه الأعضاء .

* العمل فى المؤسسات الرياضية والترويحية هو عمل مهنى يجب أن تتولاه القيادات المهنية المتخصصة ، فى حين أننا نجد الآن أنه أصبح مطمعا ومطمحا للعديد من الأفراد بصرف النظر عن مدى تأهيلهم واستعدادهم للقيام بهذا العمل.

* بالنسبة إلى قضايا التمويل ، فإن هناك من يظن أن النشاط الرياضى والترويحى قاصر على القادرين والمقتدرين ، وهناك من يؤكد أنه خدمة يجب أن تقدم للجميع

بلا استثناء لأهميتها فى إعداد وتربية وتنمية أعضاء المجتمع أسوة بالتأمين الصحى والتطعيم ضد الأمراض الذى يقدم لأعضاء المجتمع دون مقابل لوقايتهم من الأمراض بأنواعها.

* أما عن إدارة وتنظيم المؤسسات الرياضية والترويحية ، فالواقع الحالى - فى ضوء تجربة هذه المؤسسات فى مصر وفى العديد من الدول العربية - يؤكد عدم استقرار النظم والقوانين والتشريعات واللوائح التى تحكم العمل فى هذه المؤسسات ، الأمر الذى يحتم الإسراع فى وضع النظم واللوائح فى ضوء قواعد موضوعية للمجتمع وما ينشده من أهداف هذه المؤسسات.

* وبوجه عام فإنه من الممكن ، فى ضوء نتائج الدراسة الحالية ، أن نضع بعض الملامح الخاصة بالتصور المقترح للمؤسسات الرياضية والترويحية حتى تتمكن من القيام بأدوارها التى يتوقعها منها المجتمع. ولعل أهم هذه الملامح أن تكون كما يلى :

١- وضع الخطة العامة للمؤسسات الرياضية بحيث تستهدف أعضاء المجتمع خاصة النشء والشباب ممن هم فى سن من ١٠-٢٥ عاما ، من الذكور والإناث على السواء .

٢- تتحدد أهداف خطة المؤسسات الرياضية والترويحية بالتعاون مع مؤسسات التنشئة التربوية الأخرى مثل الأسرة والمدرسة والمنظمة الدينية والمنظمة السياسية فضلا عن أجهزة الإعلام والثقافة . ويتطلب ذلك ضرورة وجود سياسة عامة واضحة المعالم تعمل فى ظلها أجهزة التربية التى توجد فى المجتمع .

٣- يجب الاتفاق على أهم السمات الشخصية التى يرى المجتمع أن يتصف بها النشء والشباب فى المرحلة التاريخية التى نعيشها .

٤- ينبغى أن تسهم البرامج الرياضية والترويحية فى تحقيق أهداف السياسة العامة والتى تيسر تحقيق متطلبات واحتياجات النشء والشباب حتى يمكن أن تتحقق السمات الشخصية التى يرتضيها المجتمع للنشء والشباب ، دون التمسك بقوالب جامدة لا تتغير ، بل إنه فى ضوء روح الديمقراطية الحقيقية يجب أن تتاح للنشء والشباب فرص مناقشة هذه السياسة وتعديلها والتدريب على القيادة الذاتية من المراحل المبكرة.

٥- توفير الإمكانات التى تيسر تنفيذ البرامج ، وهى ليست بالضرورة إمكانات غالية الثمن ، بل إنه فى ضوء التنسيق والتعاون والتكامل يمكن الإفادة القصوى من الإمكانات المتاحة فى المؤسسات المختلفة .

٦- يتحتم أن يقود العمل فى المؤسسات الرياضية والترويحية قيادات مهنية متخصصة من العاملين الذين يتوافر فيهم العلم والخبرة والصحة البدنية والنفسية والتدريب المستمر ، فضلا عن الإيمان بالأسلوب العلمى والنظرة المستقبلية المؤمنة بروح العصر والمتفائلة بإمكانية تحدى الزمن من أجل اللحاق بركب التقدم العالمى ، فى زمن قياسى ، بفضل تفجير الطاقات الإبداعية الكامنة فى محيط أبناء المجتمع من النشء والشباب .

٧- يؤكد التصور المقترح أهمية التعاون بين القيادات المهنية والقيادات التطوعية فى قيادة المؤسسات الرياضية والترويحية على أن تكون القيادة للمهنيين . وهذا لا يتناقض مع المبادئ الديمقراطية التى قد تدفع بالانتخاب الحر فى مجالس إدارات المؤسسات الرياضية والترويحية بعض الأعضاء غير المتخصصين ، لكن هذا لا ينفى ضرورة استعانتهم بالقيادات المتخصصة عند اتخاذ القرارات الخاصة بالمشروعات الإنشائية على سبيل المثال، كما أن تولى غير المهنيين للقيادة التطوعية فى المؤسسات الرياضية والترويحية يحتم عليهم الاستعانة بخبرات المهنيين والتربويين

المتخصصين عند اتخاذ القرارات الخاصة بتربية النشء والشباب ، على اعتبار أن العمل فى المؤسسات الرياضية والترويحية مهنة تقوم على الأسس العلمية والتربوية ولا تحتمل الاجتهاد أو التجربة والخطأ على حساب مستقبل النشء والشباب من أبناء الوطن .

خاتمة

تؤكد الدراسة الحالية أهمية المؤسسات الرياضية والترويحية فى العمل مع النشء والشباب ، وفى ضوء الأهداف المرجوة منها ، توضح أنها تسهم فى تربية النشء والشباب وتعمل على وقايتهم من الانحرافات بوجه عام ومن الإدمان بوجه خاص . ومن المؤكد أن النشء والشباب هم عماد التنمية .. وهم إذ يقومون بعمليات هذه التنمية يلبون فى الوقت نفسه حاجاتهم وحاجات من يجيئون من بعدهم .

وتبين الدراسة كذلك أن الرياضة والترويح تعد من الأنشطة المهمة الضرورية للإنسان التى يجب أن يمارسها بانتظام ، لكن الواقع يؤكد أن هناك بعض جوانب القصور التى تجعل من المؤسسات الرياضية مكانا محتملا لترويج المخدرات ، كما أنها تعوق الرياضة والترويح وتحقيق أهدافها الإيجابية ، وفى ضوء النظرة العلمية البناءة ، ومن خلال التعاون والتنسيق بين كافة أجهزة التنشئة التربوية ، واسترشادا بالسياسة العامة والاستراتيجيات الشاملة ، يمكن العمل على وضع مقترحات وتوصيات ومشروعات وبرامج تعمل على أن تقوم المؤسسات الرياضية والترويحية بتحقيق أهدافها المرجوة من أجل تربية وتنمية الإنسان ووقايته من العديد من الانحرافات بأنواعها والإسهام مع المؤسسات المعنية فى علاجه عند الضرورة، حتى يسهم هذا الإنسان بدوره فى تنمية المجتمع الذى يعيش فيه .

إن أى قضية مهما كان نوعها ؛ اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، لا يمكن أن تأخذ أولوية من اهتمامات قادة المجتمع مثل الأولوية التى يجب أن تأخذها قضية حماية النشء والشباب من الدمار المتعمد الذى اتخذ فى المرحلة الراهنة سبلا أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غير أخلاقية وغير إنسانية ، لكننا سنتغلب على كل ذلك ، ليس بالعواطف والأمنيات ، بل بالإصرار والتوعية وقوة الإرادة واستخدام المنهج والأسلوب العلمى . ولن يقف ضعف الموارد أو قلة الإمكانات حائلا دون تحقيق هذا الهدف النبيل من أجل وقاية أبنائنا من هذا الهجوم الغادر من أعداء مجهولين يستخدمون أساليب الغش والخيانة ، وشاء قدرنا أن نواجههم بكل شجاعة وسننتصر من أجل أن نتفرغ لمعارك أهم وأفضل .. هى معارك البناء والتنمية والتقدم الحضارى لمجتمعاتنا وللإنسانية بأجمعها .

إن هدف الأهداف هو التعرف على سمات المواطن الصالح ، وفى ضوء التعرف على هذه السمات ، يقوم المجتمع بتكوين هذا المواطن الصالح.. عن طريق أجهزة التنشئة الاجتماعية ، مثل الأسرة والجيرة والمدرسة والنادى الاجتماعى ودور العبادة والمنظمة السياسية كالأحزاب وأجهزة الإعلام والثقافة على أن يعمل الجميع فى ظل سياسة محددة المعالم والأهداف حتى يتحقق التنسيق والتكامل والتعاون والتواصل.

السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور مسعد عويس

* **الاســـــم :** مسعد سيد عويس

* **تاريخ الميلاد :** ١٣/٤/١٩٤٣

* **الحالة الاجتماعية :** متزوج وله ابن وابنة

* **المؤهلات العلمية والتاريخ الأكاديمي والوظيفى :**

* بكالوريوس التربية الرياضية - عام - ١٩٦٤ - بمرتبة الشرف (الأول فى الترتيب العام) .

* دكتوراة فى أصول التربية الرياضية والترويح - عام ١٩٧١ .

* أستاذ التربية الرياضية والترويح بكلية التربية الرياضية بالقاهرة - جامعة حلوان ١٩٨٣ .

* وكيل كلية التربية الرياضية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة - جامعة حلوان عام ١٩٩٤ .

* مؤسس ومدير مركز دراسات وبحوث الشباب - جامعة حلوان عام ١٩٩٥ .

- أمين اللجنة العلمية الدائمة للتربية الرياضية وعضو قطاع كليات التربية الرياضية بالمجلس الأعلى للجامعات .

- رئيس جهاز الشباب بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ .

- نقيب المهن الرياضية ١٩٩٧ حتى الآن ...

- أمين عام المجلس العربى للطفولة والتنمية ٢٠٠٣ ...

المهام الاستشارية لخدمة المجتمع على المستوى الوطنى والعربى والأفريقى والدولى :

- عضو لجان المجلس الأعلى للشباب والرياضة من عام ١٩٧٣ فى مجالات العمل الشبابى والرياضى والطلائع وإعداد القادة والبحوث الرياضية ومعسكرات العمل المحلية والعربية والدولية والرياضية للجميع .

- عضو لجان المجلس الأعلى للثقافة واتحاد الإذاعة والتليفزيون وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والشعبة القومية لليونسكو والمجالس القومية المتخصصة . وعضو لجان المجلس القومى للمرأة

- عضو مجالس إدارات الجمعية المصرية لوقاية الأسرة من الإدمان وجمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق وأمين صندوق الجمعية المصرية للأمم المتحدة ورئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء الطالب الوافد .

- رئيس نادى التوفيقية بالتعيين ثم بالانتخاب ثم عضو مجلس إدارة نادى ٦ أكتوبر بالتعيين.

- ساهم فى إعداد قادة الشباب بالتعاون بين المجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة التربية والتعليم وأنشطة وبرامج رعاية الطلاب وشباب هيئة التدريس بالجامعات المصرية وتبادل تدريب الطلاب باتحاد الجامعات العربية .

- ساهم فى الإشراف على مشروعات رعاية عمالة الأطفال بمدينة الحرفيين برعاية المجلس القومى للطفولة والأمومة - رئاسة مجلس الوزراء ، ومشروعات التنمية الريفية المتكاملة - ومشروعات الرياضة العمالية .. ومشروعات تطوير وتحديث البرامج الشبابية بالتعاون بين جهاز الشباب والجامعات المصرية .. والهيئات الرياضية الحكومية وغير الحكومية .

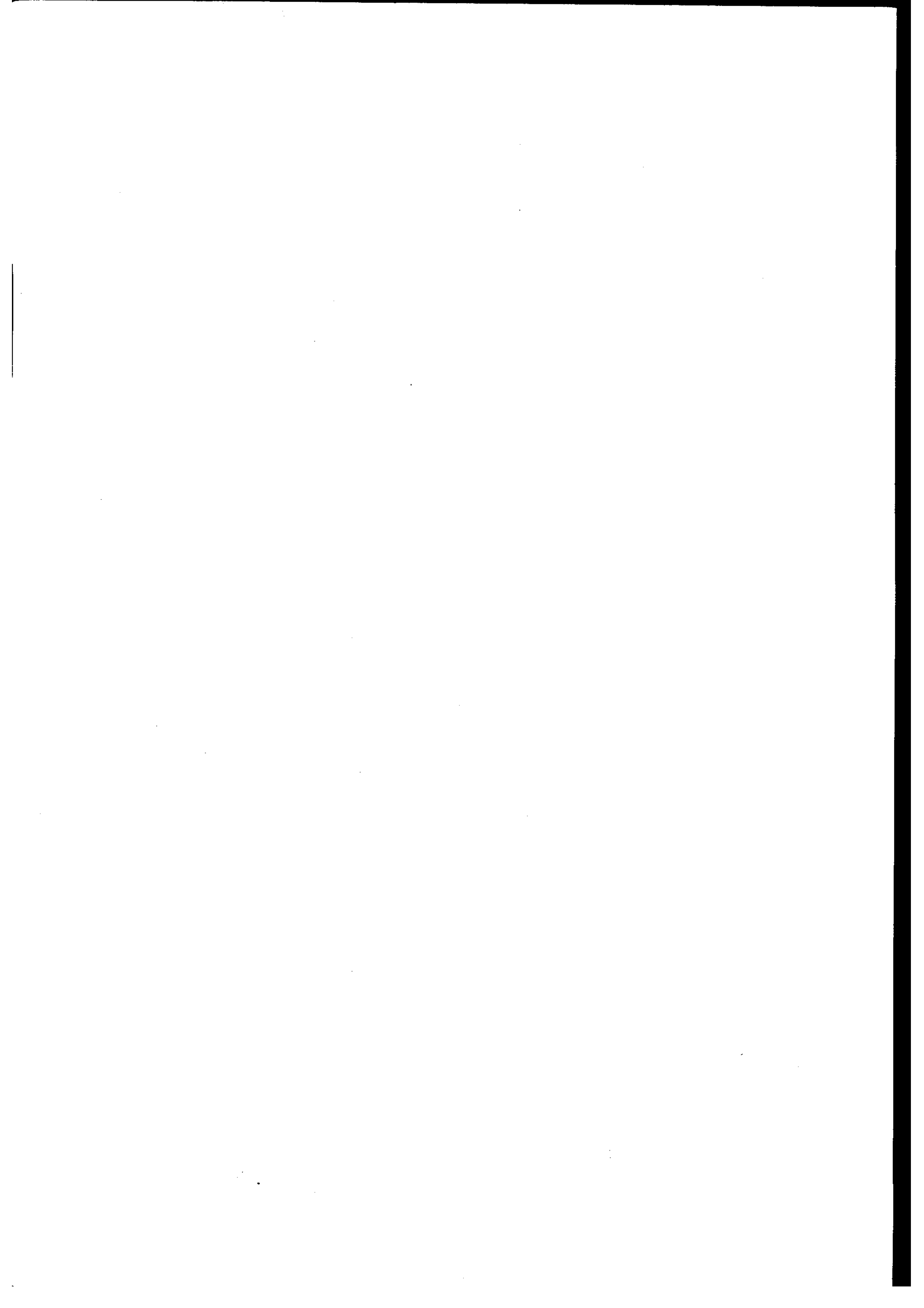
- شارك فى مشروعات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .. وساهم فى وضع استراتيجية العمل الشبابى والرياضى فى مصر والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة ، وأشرف على معسكرات النشء والشباب العربى فى مصر والمغرب .

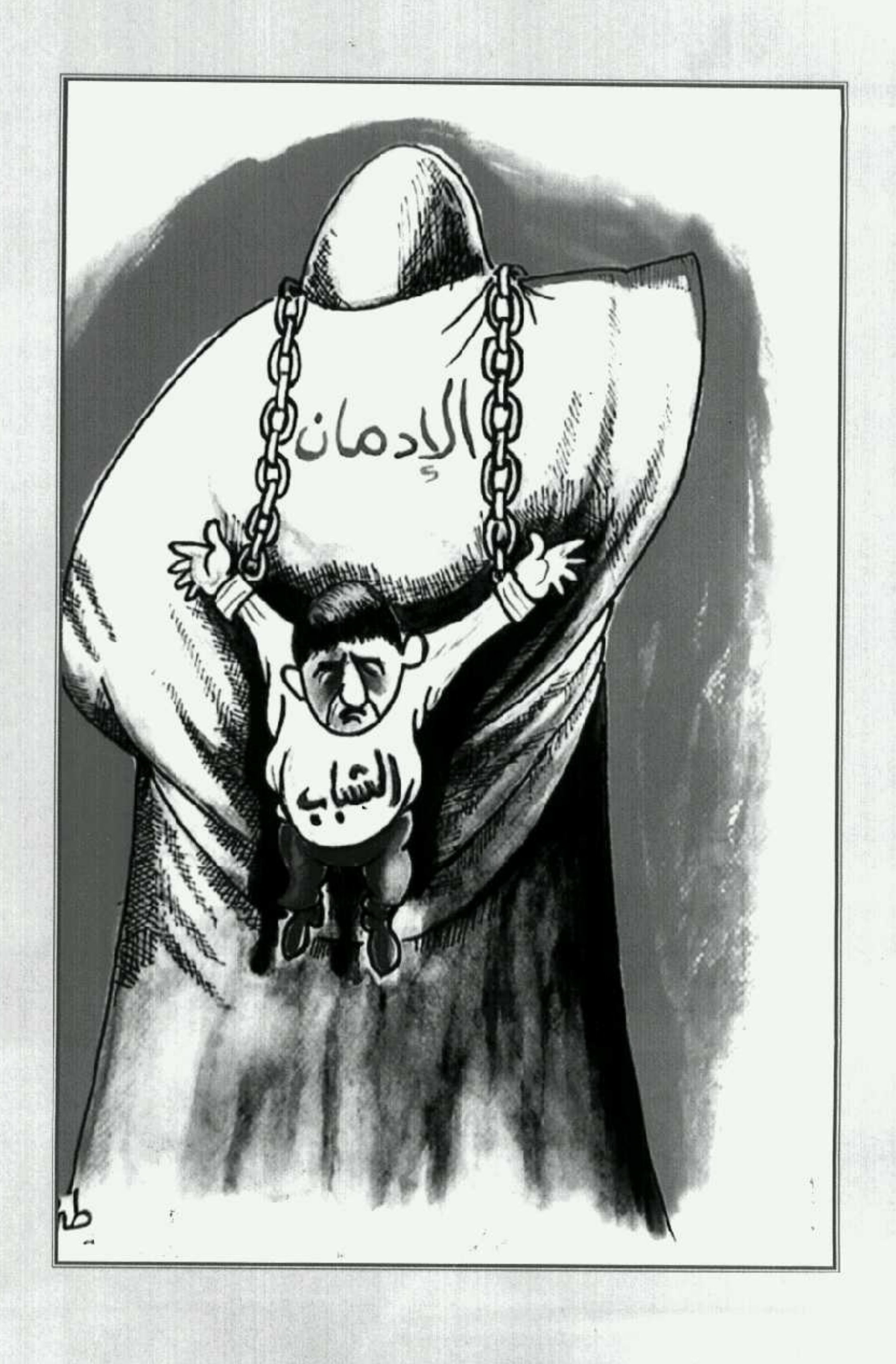
* خبير لجان الشباب والرياضة والطفولة بجامعة الدول العربية .

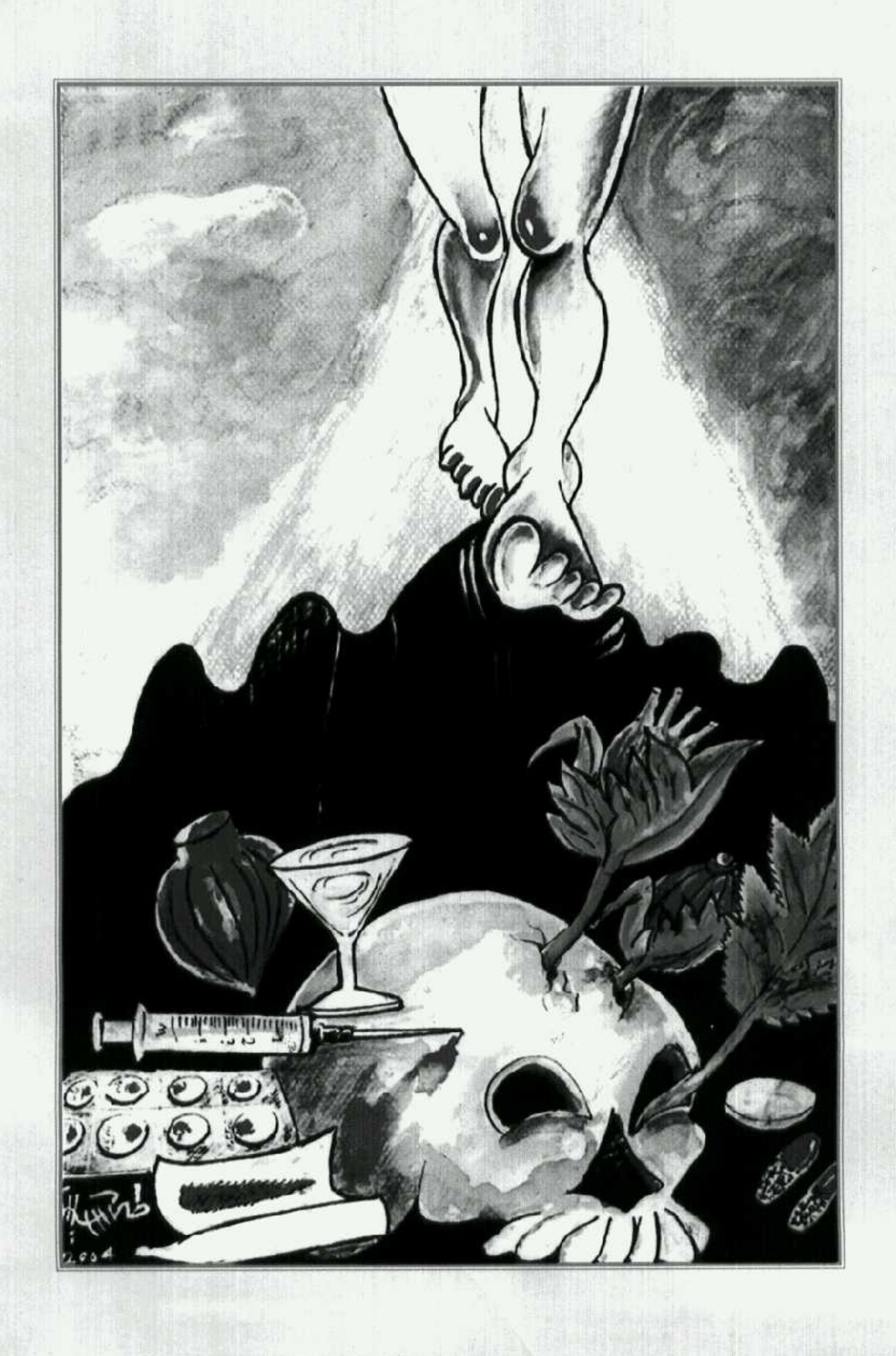
- شارك فى العديد من المؤتمرات العلمية فى باريس وبلجيكا والكنغو والرياض وجدة والأردن والدوحة والمغرب والمملكة المتحدة وألمانيا والاتحاد السوفيتى (سابقا) والولايات المتحدة الأمريكية ورومانيا وهولندا ولبنان وتونس والجزائر والكويت والبحرين والسودان .

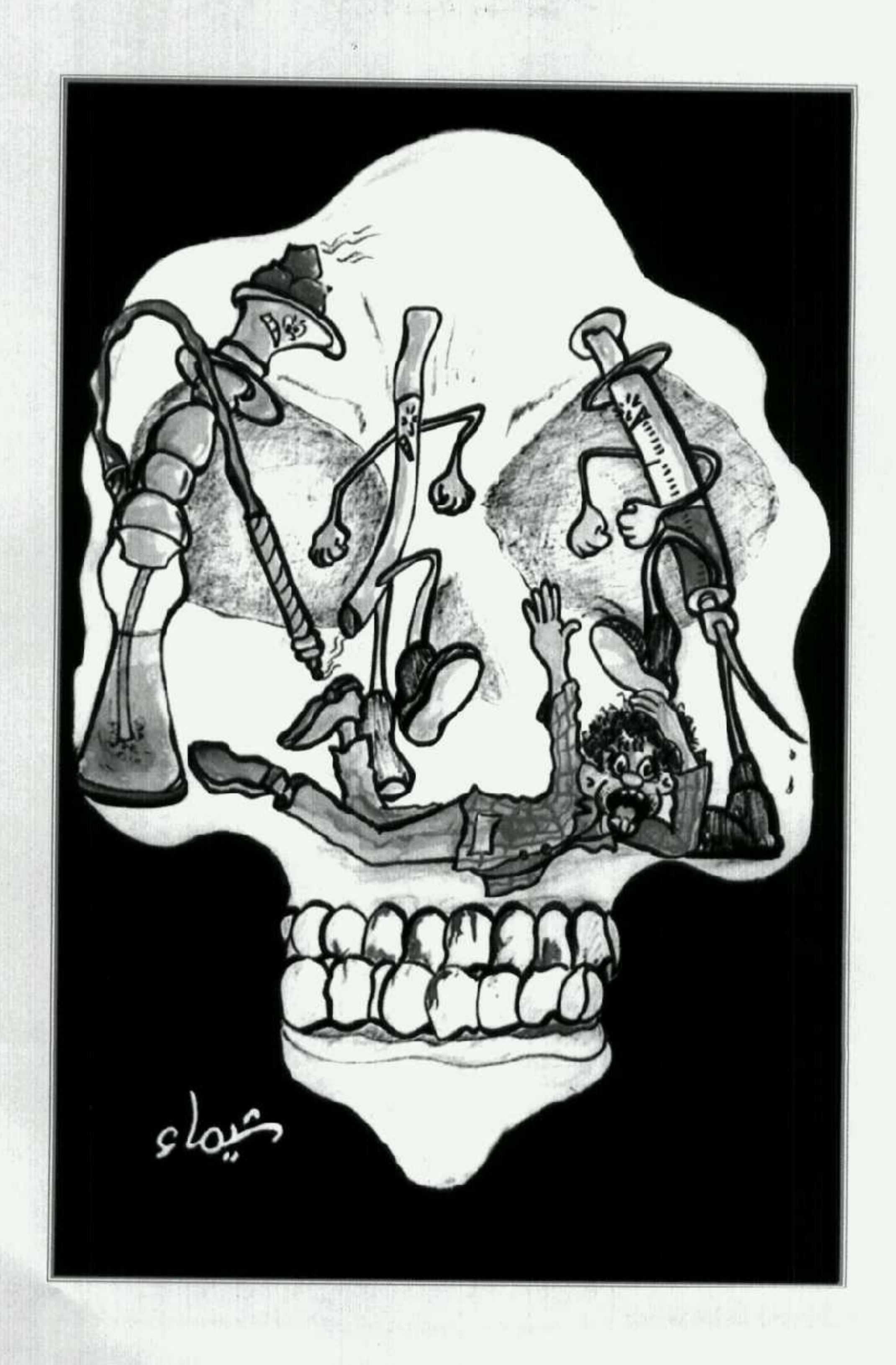
أهم الدراسات والبحوث العلمية :

- القدوة فى محيط النشء والشباب ، الثقافة الرياضية للنشء والشباب .
- دور المؤسسات الرياضية والترويحية فى الوقاية من الإدمان .
- الحقوق الترويحية للطفل المصرى .
- العمل التطوعى فى الهيئات والمؤسسات الرياضية والاجتماعية .
- الدور التربوى للإعلام الرياضى .
- دراسة وثائقية عن تطور رعاية الشباب فى مصر ١٩٥٣ - ١٩٩٦ .
- الاشتراك فى تحرير الموسوعات العربية الموثقة مثل الموسوعة العربية الميسرة (الطبعة الثانية) .

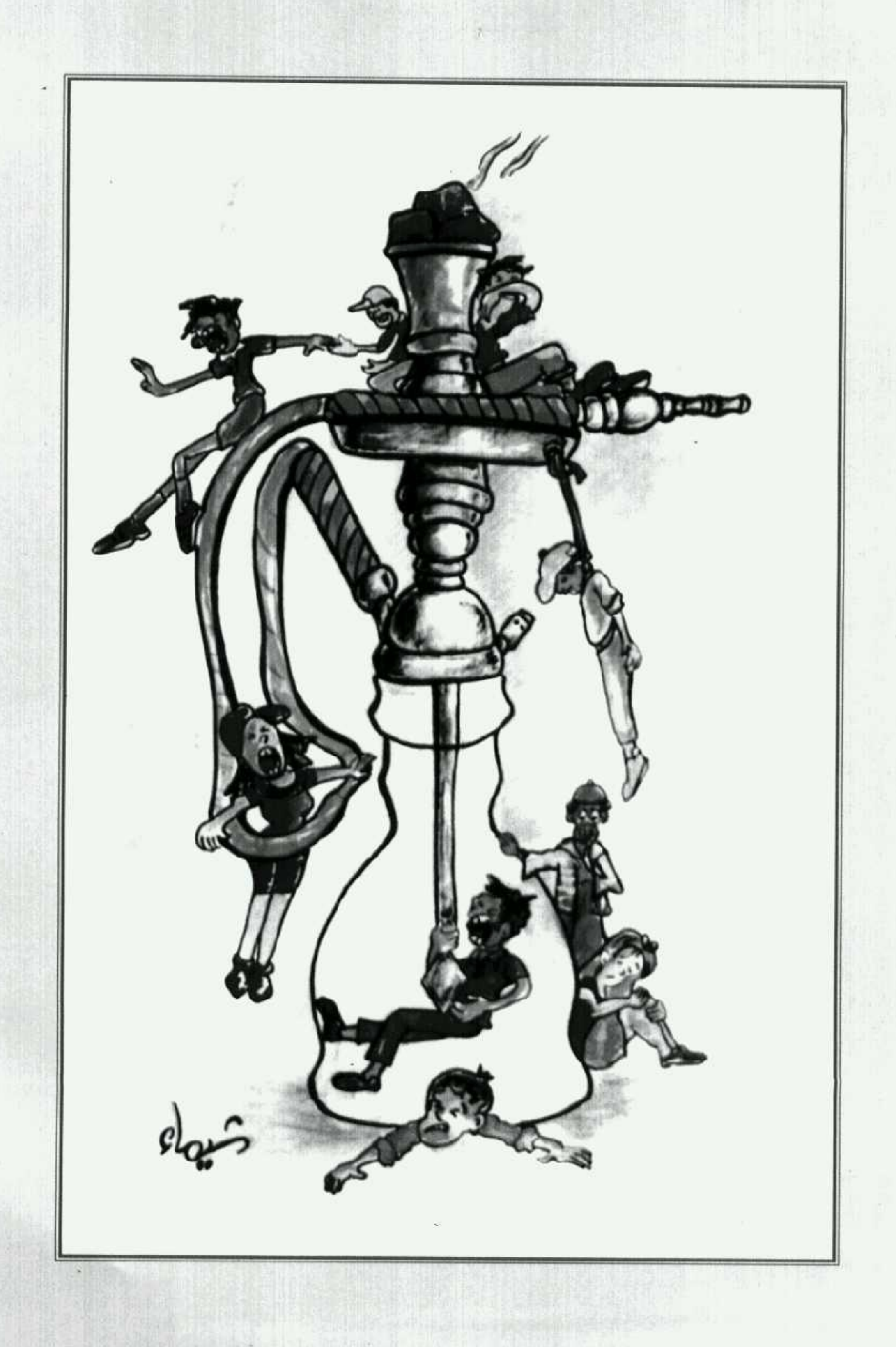



الإدمان
الشباب


2004


شيماء

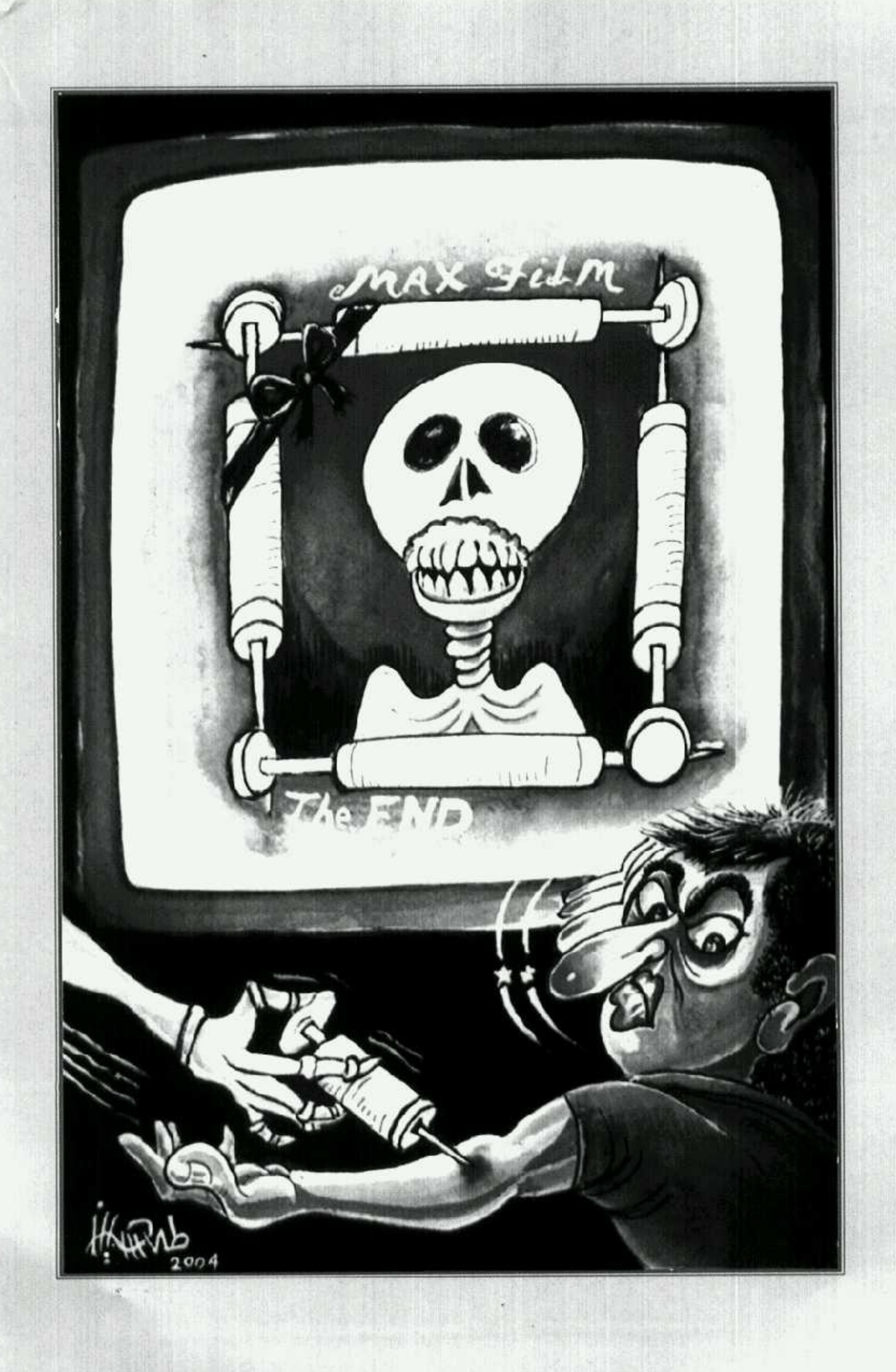

الشباب
تجار المخدرات
2004

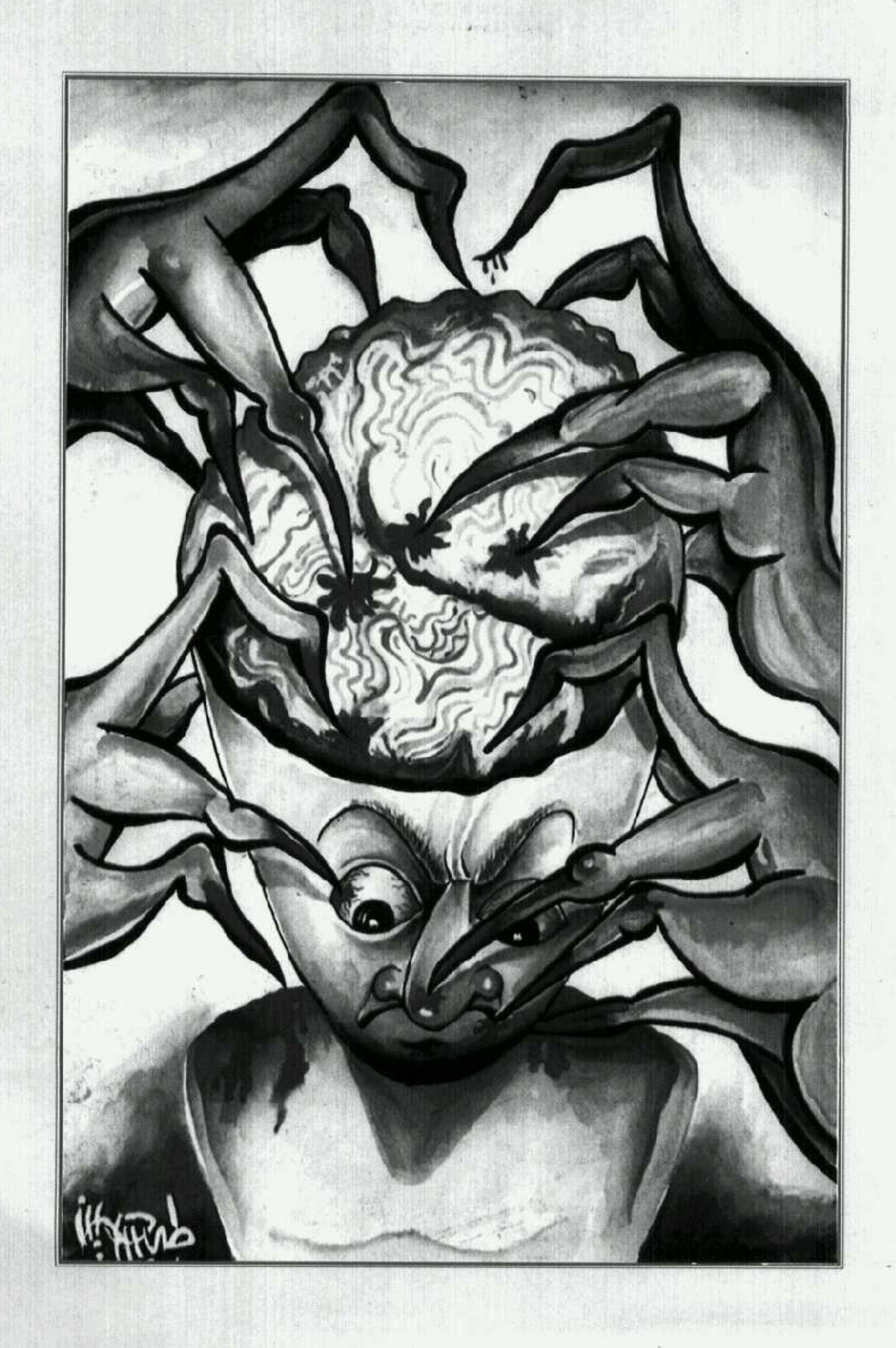


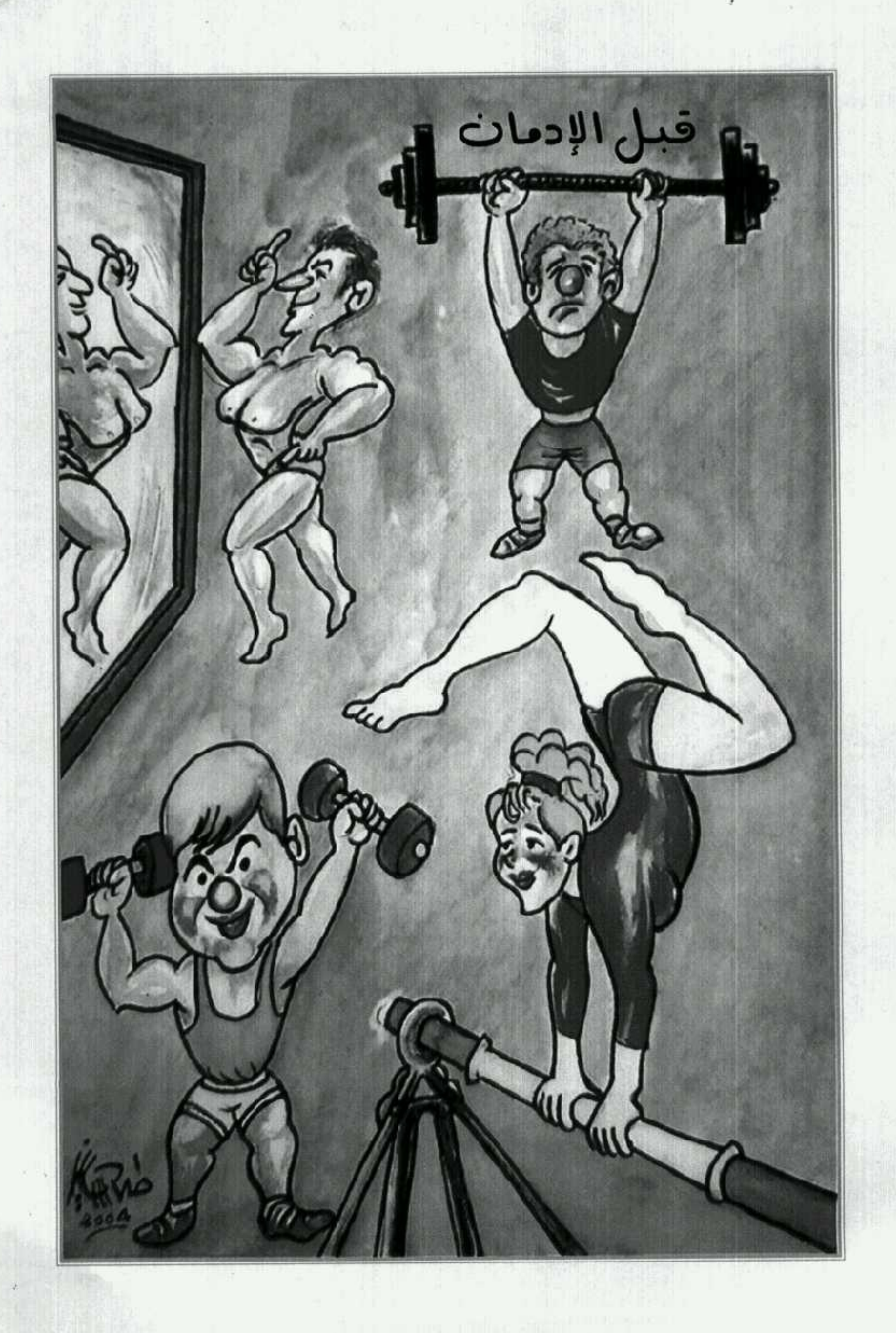
شيماء

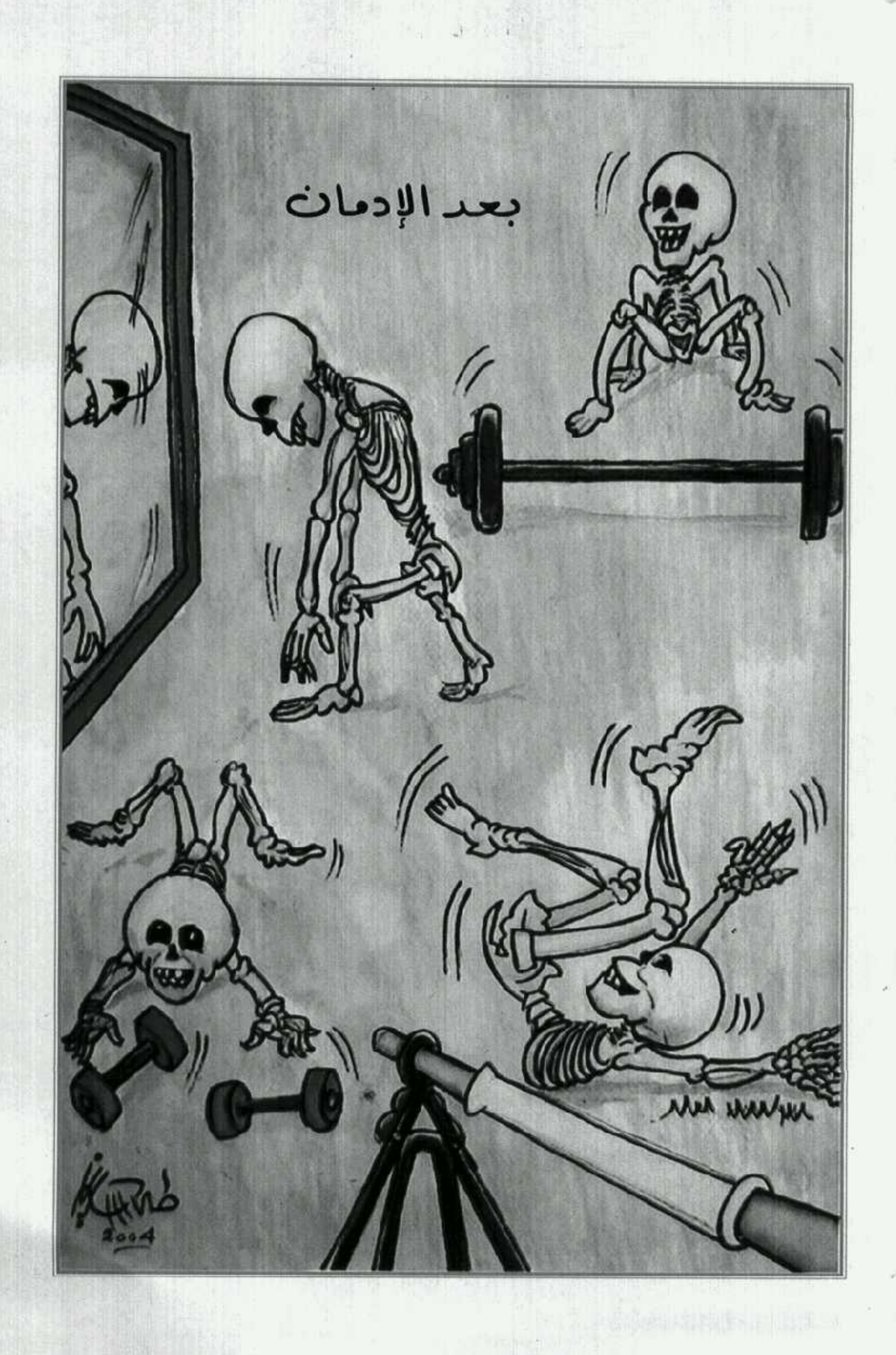

الإدمان
المرض
الفقر


مارادونا
١
٢

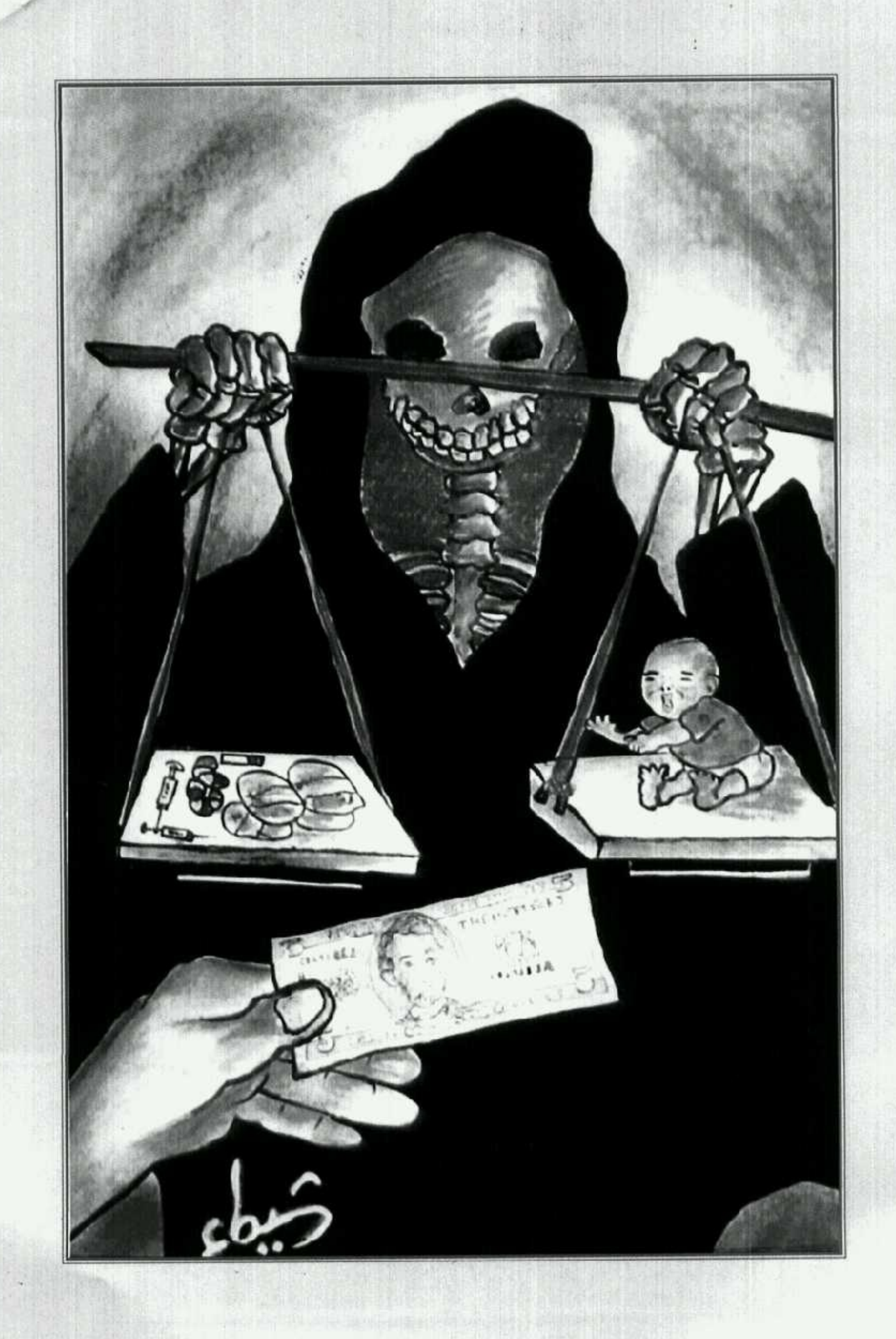

MAX Film
The END
2004



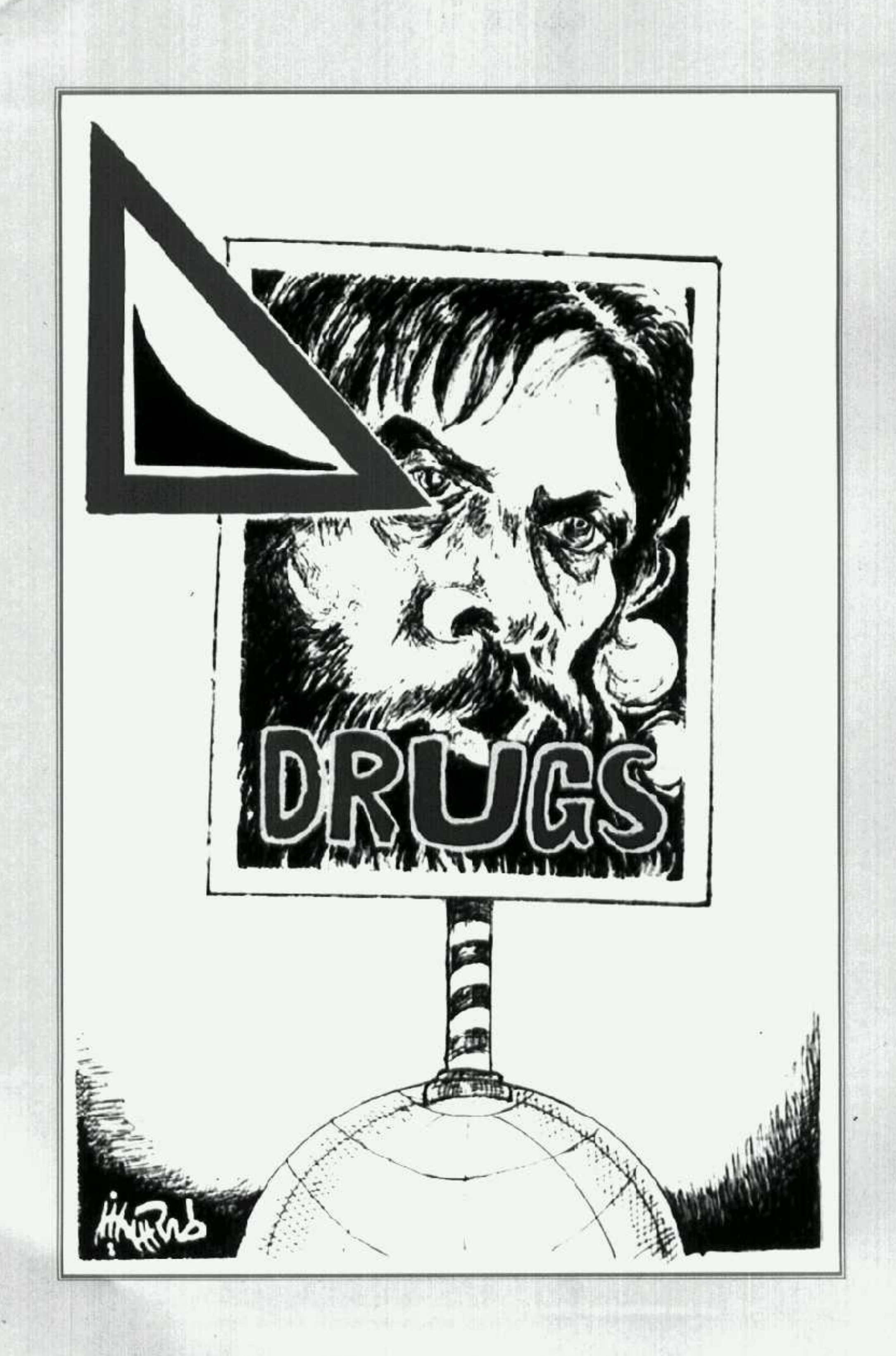

قبل الإدمان



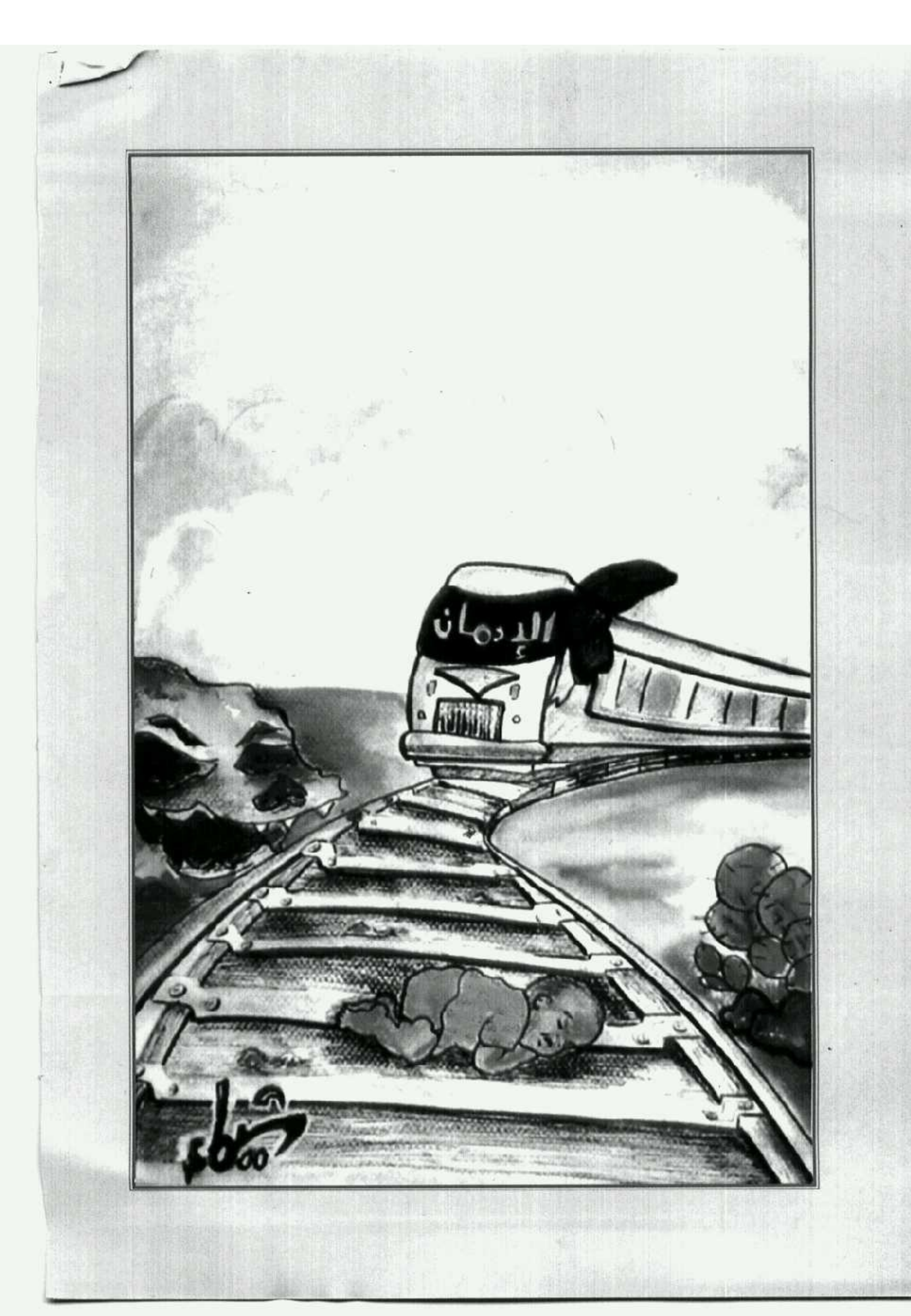
بعد الإدمان
2004




ياه .. دا أنت مفلس
من جوه .. كمان ؟!
مدمن
2004


DRUGS




الإدمان

المحتويات

رقم
الصفحة

الباب الثانى

الشباب ومواجهة الإدمان

الباب الثالث

المواجهة

رقم
الصفحة

البـــاب الرابـــع
النـتـــائـــج

رقم
الصفحة

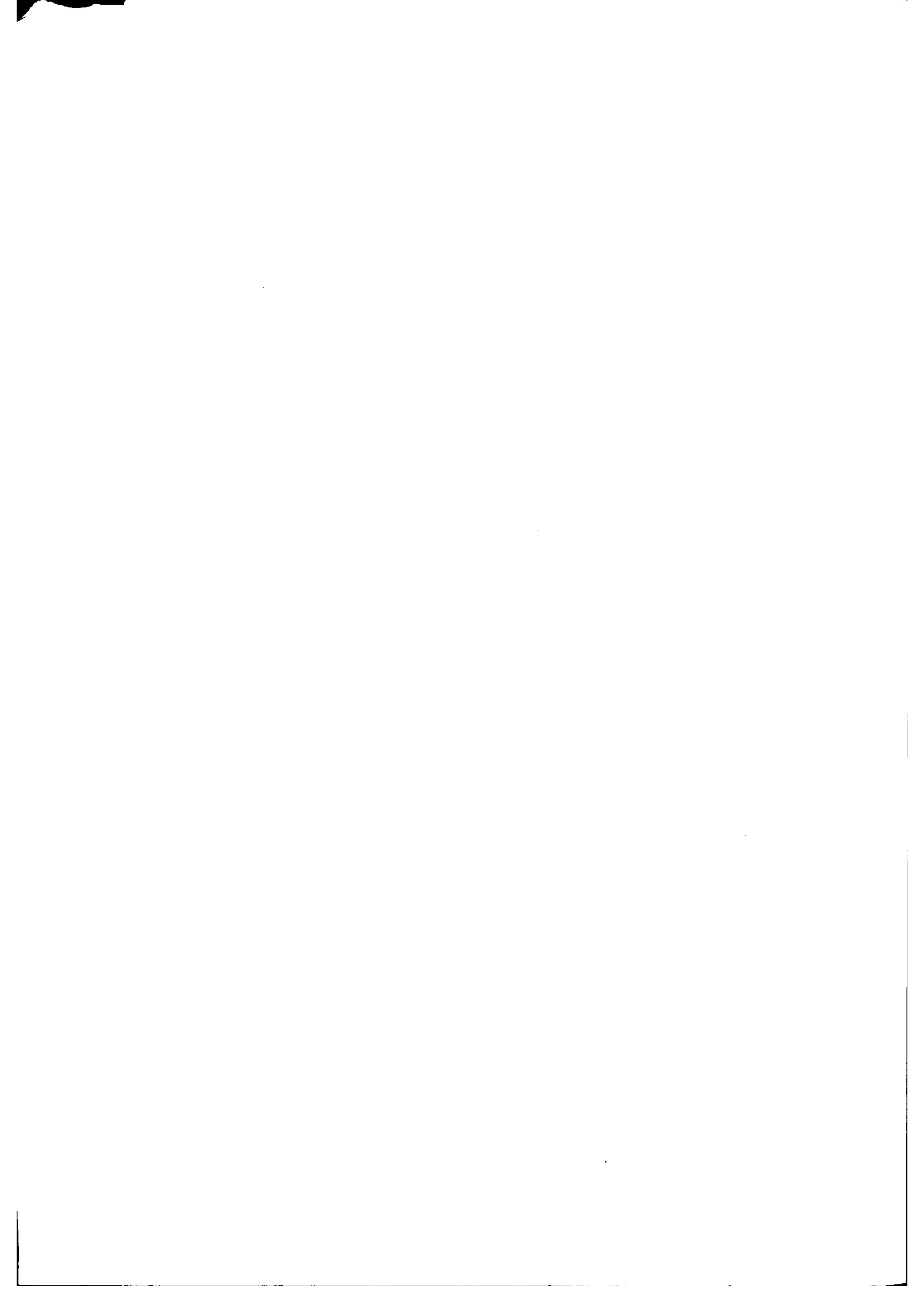
الباب الخامس

عرض تحليلى للجهود المجتمعية فى مصر لمواجهة الإدمان

مقدمة

رقم
الصفحة

الباب السادس



رقـــم الإيـــداع

٢٠٠٤/١٤٣٢٩

مؤسسة سيد عويس

للدراسات والبحوث الاجتماعية

٤ ميدان ابن خلدون - مدينة الصحفيين - العجوزة

مشهرة برقم ٢١٠٥ - محافظة الجيزة

تليفون و فاكس : ٣٠٤٣٠٥٢



مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع
شارع المرور - الدراسة تليفون : ٥٩٠٢٥٣٥ - ٥٩٠٢٠٣٠ فاكس : ٥٩٣٧٦٥٥